كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

650

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 20 نيسان 2014 ● أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

«المشافي الخاصة»
ويلات الأسعار 09

السوق ترفع
سعر الصرف 12

القضية الكردية
في عالم مضطرب! 17

ماركيز
فلسفة الكتابة 22

الافتتاحية

عزل «الفاشية» وإنهاؤها..

تسير الملفات والقضايا الإقليمية والدولية العالقة نحو المخارج السياسية بسرعة متعاظمة، ومع كل تقدم بهذا الاتجاه يزداد الخناق على الظاهرة الفاشية العالمية. أي أن عملية معاكسة لتوسيع «خارطة الحريق» العالمية يجري تثبيتها، الأمر الذي يؤكد صحة الاستنتاج القائل بأن الاتجاه نحو الحلول السياسية هو السمة الأساسية لمرحلتنا الراهنة على المستويات المختلفة الدولية والإقليمية والمحلية، وهو استنتاج استند بدوره إلى أن التوازن الدولي الجديد الباحث عن ترجماته السياسية في ظل الأزمة الرأسمالية الكبرى مضطر قبل كل شيء إلى ردع الاتجاهات الفاشية وعزلها لتجنب دمار عالمي شامل.

شهد الأسبوع الماضي سلسلة من التسويات، في هذا السياق. ففي أوكرانيا جرى تحديد سقوف الصراع وآليات الخروج منه بعد كم هائل من التصعيد والتوتير، ليتثبت عجز الفاشيين وقلة حيلتهم. بالتوازي مع ذلك يمكن القول إن صياغة التسوية النهائية للملف النووي الإيراني قد نضجت وباتت بأجزائها الأولية موضع التنفيذ، تزامناً مع استمرار انعكاس التهدئة السعودية– الإيرانية، في لبنان، أولاً، وفي دول الخليج ثانياً عبر التقدم في ملف «تسويات البيت الداخلي» الخليجي، بإعادة قطر تدريجياً إلى وزنها الطبيعي، وإرغامها على التخلي عن «الإخوان». وفي مصر تتواصل تحضيرات الانتخابات الرئاسية كجزء من تنفيذ خارطة الطريق المعلنة، ما يؤكد على صحة الطريقة التي تم التعاطي من خلالها مع «الإخوان» باتجاه عزلهم سياسياً وشعبياً، بل وحتى إقليمياً والتي اكتملت بنزول ملايين المصريين إلى الشوارع في الثلاثين من حزيران الفائت لإسقاطهم. وفقط بعد ذلك العزل الشعبي جاءت المعالجات الأمنية. أما في تركيا، فإنّ الضغوط تتزايد على أردوغان أحد أدوات الفاشية في بلده والمنطقة. ولعل التصريحات الصادرة عن أوساط أمريكية رسمية او مرتبطة بها عن محاولة أردوغان «توريط» واشنطن بتدخل مباشر في سورية هي إشارة إلى حدة الخلاف بين التيارات الفاشية و«العقلانية» داخل المؤسسة الأمريكية، ومحاولة الأخيرة التضييق على الأولى ووكلائها الإقليميين.

إنّ تثبت الاتجاه العام نحو الحلول السياسية والتسويات على المستوى العالمي والإقليمي، سينعكس بلا شك على الأزمة السورية أيضاً، وسيسرّع الذهاب نحو حلّها سياسياً عبر مؤتمر جنيف. وإذا كانت بعض المعارضات وبعض مموليها لا تزال تحاول حتى الآن «تعديل ميزان القوى» لتثميره في هذا الحل، فإنّ ما بات واضحاً هو أنّه لا توجد إمكانية، لا سياسية، ولا عسكرية لفعل ذلك، لأنّ هذا التعديل لم يعد قراراً داخلياً أو إقليمياً فقط، وحتى أنّه ما عاد قراراً دولياً أحادياً يتخذه هذا الطرف أو ذاك، على اعتبار أن درجة تدويل الأزمة السورية العالية جداً ودرجة تشابكها مع الملفات الإقليمية المختلفة، جعلها مفتاح العقد لقضايا عدة متداخلة، الأمر الذي يجب أن يعيد إلى الأذهان أن المهمة الأساسية اليوم هي عزل الفاشية وتحجيمها وذلك عبر تسريع الوصول إلى حل سياسي يضمن ثلاثية: «إيقاف التدخل الخارجي، إيقاف العنف، وإطلاق العملية السياسية»، ودون ذلك فإنّ الاستنزاف سيستمر ويتصاعد، ليأتي الحريق على ما تبقى.

إنّ فهماً عميقاً للمسببات الداخلية والخارجية للأزمة السورية، ولطريقة تعاطي أطراف مختلفة معها، تحديداً تلك التي لا تكف عن تعقيدها ورمي مركز ثقلها نحو الخارج، هو فرصة تاريخية لا يجوز تفويتها، بل ينبغي استثمارها إلى الحد الأقصى، ولاسيما في ظل تراجع العدو الأمريكي وحلفائه. وإن أبسط البدايات تشمل حلحلة فورية لجميع المشكلات التي يمكن حلّها داخلياً كمشكلة المعتقلين مثلاً، وتوسيع دائرة التسويات والهدنات بأقصى ما يمكن لتطويق الخيار الفاشي شعبياً، مثلما ينبغي الإقلاع عن صب الزيت على نار الأزمة اقتصادياً عبر الإمعان في تحرير الأسعار وإرهاق كاهل الناس.

كما أن تطويق التيارات الفاشية في سورية لم يعد ممكناً دون فتح أفق التغيير بالخروج نهائياً من منطق التذرع بالأزمة لتأجيل محاسبة الفاسدين الكبار إلى ما لا نهاية، لأن هذا المنطق بالذات هو جزء أساسي من أسباب الأزمة واستمرارها.

ماذا في جعبة الحكومة بعد؟!

أوكرانيا: تصعيد نحو الحلحلة

في إشارة إلى اضطرار الأمريكي المتأزم للتراجع والبحث عن تسويات، أعلن في جنيف الخميس 2014/4/17 عن أن الاجتماع الرباعي الذي ضم وزيري الخارجية الروسي والأمريكي والممثلة العليا لشؤون السياسة الخارجية بالاتحاد الأوربي ووزير الخارجية الأوكراني بالوكالة، توصل إلى اتفاق على خطوات أولية لوقف التصعيد في أوكرانيا وضمان الأمن لجميع مواطنيها، وهو ما ذهبت إليه تصريحات كل من سيرغي لافروف وجون كيري، على حد سواء.

الاجتماع، الذي سبقه وزير الخارجية الروسي بعقد اجتماع منفرد مع نظيره الأمريكي، أعقبه تصريحات صحفية موسعة للافروف قال فيها إنه «من بين الإجراءات التي نسعى لتحقيقها في أوكرانيا نزع سلاح كل التشكيلات المسلحة غير الشرعية، وإعادة جميع المباني التي تم الاستيلاء عليها دون وجه حق إلى أصحابها الشرعيين، وتحرير الأماكن العامة في كل المدن الأوكرانية، بالإضافة إلى العفو العام عن جميع المحتجين باستثناء من ارتكب جرائم كبيرة». وشدد وزير الخارجية الروسي على أن لقاء جنيف دعا إلى ضرورة إطلاق «حوار وطني واسع في إطار عملية الإصلاح الدستوري، على أن يكون هذا الحوار شاملاً وشفافاً وقابلاً للرقابة»، مشيراً إلى أن موسكو تلقت تأكيدات بهذا الخصوص من واشنطن التي تؤثر على القيادة الأوكرانية الحالية تأثيراً حاسماً.

«وجع ورق»

يعني كأنو ما بيكفي كل شي عايشينو- باعتبارنا لساتنا مصنفين عايشين على فوتة النَفَس وطلعتو- لحتى تطلعلك تصريحات استفزازية للناس على قد ما بتستغبيهم..! قال شو..؟ وزير النفط والثروة المعدنية وهو عم يبرر الرفع الجديد لسعر البنزين بيقول إنو يلي عندو سيارة وباعتبارو من الطبقة الوسطى فما فوق ما رح تفرق معو رفع السعر..! شوفو ضيقة العين!! على أساس الطبقة الوسطى عنا هي نفسها تبع سويسرا.. وعلى أساس بقايا أبناء هي الطبقة من الناس العاديين يلي مو مرتبطين بمراكز وحيتان السرقة والنهب يلي يا بترفعهم لفوق يا بتنزلهم لتحت ما بتبطّ عيونهم بالطول وبالعرض ليجيبوا السيارة؟ وعلى أساس كل هدول ماشاالله بيشتروا كاش وما كانوا مربطين بكمبيالات تقسيط وودائع مصرفية؟ يا سيدي وحتى لو هدول اعتبرناهم كلهم قشة لفة محدشي نعمة والله لا يقيمهم أوباش وبرجوازيين وبيستاهلوا يلي بيصير معهم مقابل أعضاء حكومتنا يلي أوضاع معيشتهم متل النساك أو متل عدد من مسؤولي أمريكا اللاتينية ومنشان هيك بيسمحوا لنفسهم أنو يصرحوا هيك تصريحات.. حتى لو فرضنا جدلاً كل هاد.. بيقدر حدا من وزرائنا الكرام يقول أنو فاتورة رفع سعر البنزين ما رح تلحق أجور النقل العام والخاص وكل السيارات العاملة على البنزين؟ يعني ما رح يوصل البل لدقن المواطن المشحتف يلي ما عندو سيارة وبيستخدم السرافيس أو التكاسي إذا كان مضطر..؟ ليش مو أصلاً التكاسي يلي بطلت تتعرف على العدادات وبتشلف الأجرة شلف ما رح تاخد رفع السعر سبب طبيعي لرفع الأجرة..؟ إيه بسيطة ولوو..! الحكي ما عليه جمرك.. بكرا بيطلع شي مسؤول تاني وبيقول: أصلاً يلي بياخد تكسي ما رح تفرق معو مينين ليرة زيادة..!

لك وبعدين معكم.. ناوبين تمصونا على الآخير وتغطوا السموات بالأباوات.. بتلعبوا بسعر الصرف وبتستنزفوا احتياطي الخزينة.. وبتثبتوا سعر جديد للدولار.. وبترجعوا بتقولوا الخزينة خسرانة.. ومن البنزين بتمهدوا للمازوت..! لك ما عندكم غير جيوبنا يلي مفضينها سلف..! لك استحوا شوي.. حاجة تتاجروا فينا وبالبلد.. قولوا أنو عم نودع ولادنا واحد قفا التاني.. شي بقذيفة.. وشي بجبهة.. وشي ببرميل.. وشي بتقصير أو خيانة.. وشي طقيق.. وشي حصار وجوع ومرض.. لك أنتو مع مين ع المظبوط؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

زيادة أجور العمال بين المطرقة والسندان

قانون العمل رقم 17 لعام 2010 أكثر القوانين المثيرة للنقاش والجدل منذ أن كان مشروعاً، حتى بعد إصداره ليأخذ شكله النهائي في التطبيق، حيث أظهرت نتائج العمل به كم هو قانون معادي لمصلحة وحقوق العمال في القطاع الخاص، وهذا ليس رأينا فقط، بل رأي الكثيرين، ومنهم قانونيون يشغلون مواقع في السلطة التنفيذية، قد قالوا كلمتهم باعتباره قانوناً فيه مخالفة دستورية وانحياز واضح لمن سعى بإصداره تجاه تأمين سيطرة أرباب العمل المطلقة من حيث التشغيل والتسريح مستفيدين من قضيتين أساسيتين:

أولاً:تبني الحكومة لاقتصاد السوق، وهذا يتطلب تأمين كل ما يلزم من أجل سيادة قوانين السوق بما فيها قوة العمل من خلال مبدأ«العقد شريعة المتعاقدين»، الذي يعني إخضاع قيمة قوة العمل لقانون العرض والطلب في تحديد أجور العمال، حيث تسود البطالة في المجتمع، وبالتالي المنافسة في بيع قوة العمل بغض النظر عن مستوى المعيشة المفترض أن يكون الحد الأدنى للأجور متناسباً مع وسطي تكاليف المعيشة، مما حرم ملايين العمال في القطاع الخاص الذي توسع أفقياً خلال العقدين السابقين، من حقهم المشروع في الحصول على أجور عادلة تؤمن مستوى كريماً لمعيشتهم.

ثانياً:تقييد الحركة النقابية قانونياً من خلال عدم ورود آية مادة في قانون العمل، تنص على حق العمال في الإضراب دفاعاً عن حقوقهم، بما فيها زيادة أجورهم، مع العلم أن الدستور السوري الجديد، قد شرع للعمال حق الإضراب والتظاهر السلميين، والدستور بهذا التشريع يوازن في حق الدفاع عن المصالح طالما هي بإطار القانون الذي ينظم حق الإضراب والتظاهر.

نص قانون العمل في المادة/69/ على ضرورة تفعيل عمل لجان تحديد الحد الأدنى للأجور المهنية، وتعقد اللجان اجتماعاتها في الأول من أيار من كل عام، أو بصورة استثنائية بناء على طلب من أغلبية الأعضاء، والأمور الاستثنائية كما حددها القانون هي الأزمات الاقتصادية، ومنها:هبوط النقد، وسعر الصرف، والقدرة الشرائية، والمستوى العام للأسعار، والسؤال المهم، أليست هذه القضايا تستلزم دعوة اللجنة للانعقاد من أجل النظر في أجور العمال التي تآكلت، وسببت فقراً، وجوعاً حقيقيين للعمال؟

إن نص المادة السابقة فيه إشكال وتحيز لربطه انعقاد جلسة اللجنة بطلب أغلبية الأعضاء، وأغلبية الأعضاء ليس لهم مصلحة في الدعوة، باعتبارهم يمثلون أرباب العمل، وهم من خفضوا أجور العمال وسرحوا الآلاف منهم، حيث يتطلب الأمر من الحركة النقابية العمل بشتى الوسائل والطرق لزيادة أجور العمال، زيادة حقيقية تغطي تكاليف المعيشة التي هي بخط صاعد على عكس ما تدعي الحكومة بتصريحاتها.

شرخ كبير بين الأداء الحكومي وواقع القطاع العام والطبقة العاملة!!

في اجتماعات مجالس الاتحاد العام لنقابات العمال حيث يحضر جانباً منها رئيس الحكومة وأكثر الطاقم الوزاري مع بعض أعضاء القيادة القطرية كانت ردود رئيس الحكومة والوزراء على المداخلات التي تقدم من القيادات النقابية، والتي تشير بشكل عام إلى مطالب عمالية واقتصادية ومعيشية، وإلى قضايا الفساد وقصور القوانين وواقع القطاع العام كانت الردود بشكل عام من الطاقم الحكومي الإشادة بالطبقة العاملة والروح النضالية العالية..

■ نزار عادلة

إن الطبقة العاملة قدمت الكثير ومازالت تقدم، وأن المطالب العمالية كافة سوف تتحقق وأن القطاع العام هو الضمانة وهو الحصن الحصين لسورية، وهذه الردود أو المداخلات الحكومية ليس فقط من الحكومة الحالية، وإنما من الحكومات كافة التي تعاقبت خلال عقود عديدة. ولكن على أرض الواقع ما هي المحصلة؟.

الظروف الموضوعية

إن شركات ومؤسسات القطاع العام كانت تتهاوى شركة بعد شركة ليس بفعل الظروف الموضوعية، وإنما بقرار من حكومة «العطري – الدردري» وبموافقة القيادة القطرية وقد وصل الأمر بالفريق الاقتصادي أن طالب بإغلاق جميع المصانع والمعامل التي تخسر، وأن تدفع الحكومة رواتب العمال وتقوم باستيراد ما نحتاجه وفي ذلك حسب قول الدردري نوفّر الخسائر التي تتكبدها الدولة جراء الإنتاج، وقد قلنا يومها ونقول الآن أي سطحية في هذا الطرح!! نعم هذا ما طرحه الفريق الاقتصادي وقد نفذ هذا الطرح من خلال إغلاق عشرات الشركات وإيصال العشرات الأخرى إلى الخسارة، وما تبقى من قطاع عام كان الفريق الاقتصادي يعمل على إيصالها إلى الخسارة ومنها الإطارات والبورسلان والحديد والألبان وغيرها.

منظمات مشبوهة!

أما الفارق في الخسائر فلا شك أن الفريق الاقتصادي يعلم الفارق بين الخسارة التجارية والخسارة الاقتصادية ولكن القرار كان بأوامر وتوصيات من البنك الدولي ومن الاتحاد الأوربي ومنظمات مشبوهة أخرى، لأن الخسارة في شركات القطاع العام لا تحسب تجارياً، وإنما اقتصادياً الخسارة التجارية تخص معامل القطاع الخاص، لأن همها الأساسي الربح الشخصي والمباشر أما شركات ومؤسسات القطاع العام فإن دورها اقتصادي وسياسي واجتماعي، قد تخسر عشرات الشركات تجارياً ولكنها تخدم عشرات الشركات الأخرى.. ومنها مثلاً: معامل الزيوت تخسر هذه الشركات لكنها رابحة، لأنها تقدم العلف إلى معامل الأعلاف، ودونها سوف تستورد البذور وهي تقدم خدمات كبيرة للفلاحين، كذلك معامل السكر، ومع ذلك كانت الأسطوانة الدائمة أن كيلو السكر، يكلف إنتاجه في معاملنا 60 ل س، واستيراده يكلف 20 ل س، لذلك يجب إغلاق المعامل، وفعلاً تم إغلاق بعضها، ونسي أو تناسى الفريق الاقتصادي وغيره بأن معامل السكر تشغل آلاف العمال، وتخدم عشرات الألوف من الفلاحين، وتستخرج من معامل السكر الخميرة والكحول ومواد أخرى عديدة، كان يجب أن يتم استيرادها بمئات الملايين من الدولارات، لولا معامل السكر وحتى لو كلف إنتاج كيلو السكر 500 ل س فإن المعامل رابحة. وهذا ينطبق على الشركات كافة كالأسمدة والزيوت وغيرها. المهم نفذت الحكومات السابقة ما كانت تريد الوصول إليه، واوصلت القطاع العام الى ما وصل إليه. في الجانب الآخر كان الخطاب الحكومي، ولا يزال الإشادة بالطبقة العاملة وتضحياتها.

نفذت الحكومات السابقة ما كانت تريد الوصول إليه، واوصلت القطاع العام الى ما وصل إليه..

يافطة الفساد

ومن جانب آخر يجري الانقضاض على مكاسب الطبقة العاملة «محاولة تعديل قانون التأمينات الاجتماعية– تعديل قانون العمل الموحد الذي انتقص من حقوق مكتسبة – قانون العمل في القطاع الخاص والذي يجري في ظله تسريح آلاف العمال دون سبب ودون حقوق ورميهم في الشارع – عدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية بمعرفة وزارة العمل والحركة النقابية – عدم انتساب عمال القطاع الخاص إلى النقابات بضغوط من أصحاب العمل»، وإذا تجاوزنا القطاع الخاص، فإن ما تقوم به الحكومة الحالية، هو الأخطر حيث تصدر بشكل دائم قوائم، تعمم على أجهزة الإعلام من رئيس الوزراء بتسريح عشرات العمال تحت يافطة الفساد دون أدنى اعتبار لخدمات هؤلاء العمال، ودون مساءلة أو أخذ رأي التنظيم النقابي، والمثير هنا أن هناك عمالاً تم اختطافهم من مجموعات مسلحة، وأحياناً يجري التفاوض مع عائلاتهم لدفع مبالغ مالية وإطلاق سراحهم وبدلاً من أن تقوم الحكومة بفك أسر هؤلاء أو معرفة مصيرهم، تصدر قرارات بتسريحهم من عملهم، وذلك لتخلفهم عن العمل.

التقاعد أو الاستقالة

وإذا كانت الحكومة لا تعرف مصير هؤلاء فهنا الطامة الكبرى!! أيضاً هنا شركات ومعامل عديدة في القطاع العام بحاجة إلى عمال إنتاج خصوصاً بعد تسرب عشرات الألوف من العمال من هذه الشركات بالتقاعد أو الاستقالة بسبب الظروف الأمنية، وتحجم الجهات الحكومية عن التعيين رغم ملايين العاطلين عن العمل . وهكذا بين الخطاب الحكومي في مجالس الاتحاد العام لنقابات العمال، وما يجري على أرض الواقع شرخ كبير اعتادت عليه الطبقة العاملة خلال عقود عديدة وتفاقم الآن في ظل الحكومة الحالية .

تسرب عشرات الألوف من العمال من هذه الشركات بالتقاعد أو الاستقالة بسبب الظروف الأمنية!

من أجل القطع الكامل مع السياسات الليبرالية

أكد المشاركون في المؤتمر السنوي لاتحاد عمال حمص على مضاعفة الجهود بما يكفل إعادة تأهيل المنشآت الصناعية لتمارس دورها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وإعادة تأهيل وإصلاح المؤسسات والبنى التحتية المتضررة جراء الأزمة.

■ حمص – مراسل قاسيون

وأكد النقابيون في مداخلاتهم على ضرورة أهمية ترتيب الأولويات حسب متطلبات المرحلة والاستمرار بالعملية الانتاجية ومعالجة الصعوبات التي تعترض العمال وتسريح عشرات الآلاف منهم، حيث قدمت حوالي 20 مداخلة حول قضايا عمالية وطبقية ووطنية مثل تعديل قانون العمل 17 ومواده السيئة، وقانون العاملين الأساسي وقانون التأمينات!!.

أكد عمر حورية رئيس اتحاد حمص على دور الطبقة العاملة في الدفاع عن الوطن ومنشآتها الاقتصادية، استمراراً لعجلة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني، مؤكداً على دور المؤتمرات النقابية في ممارسة الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر وتصويب مسارات العمل، مشيراً أن الاتحاد قدَّم 350 عاملاً بين شهيد وجريح.

وطالب حورية بتطوير آليات المراقبة والمتابعة والمحاسبة في المجالات كافة، والتواصل الشعبي المستمر والتركيز على متطلبات الوطن وحاجاته، وتفعيل وتسريع المصالحات الوطنية والمشاركة بها كل في مجال عمله مما يفرز الوحدة الوطنية، ودعم الاقتصاد الوطني وإعادة الإعمار.

وكان النقابي وعضو المجلس العام للاتحاد نزار العلي قدم مداخلة تحدث فيها عن القضايا الوطنية، ودور الطبقة العاملة الماضي والحالي، مؤكداً على استمرار عجلة الإنتاج في المجالات كافة، مطالباً الاعتماد على الذات وعلى القضايا العملية في الاقتصاد الوطني، بتوجه الاقتصاد نحو البحث العلمي.

نسف السياسات الليبرالية التي أنتجتها الحكومات السابقة، والتي أدت إلى إفقار الشعب والبطالة، وخصخصة القطاع العام

بدوره أحمد الحسن عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام أكد أنه لم يعد الشعب السوري في غالبيته العظمى في حالة تردد وحيرة اتجاه ما يجري من أحداث كارثية، وهو يشهد ذوبان دخله المتواضع أمام جنون الأسعار، متسائلاً: إذا كان هذا الحال أصحاب الدخل المحدود: ما حال من لا دخل له؟ وهو قطاع واسع من الفقراء والعاطلين عن العمل والوافدين إلى سوق العمل، هؤلاء جميعاً ينظرون إلى سياسة اقتصادية اجتماعية تعيد الدور الرعائي للقطاع العام والقيادي في الاقتصاد السوري، وأن تبقى الدولة هي الأب الذي يرعى مصالح أبنائه!!.

وقال الحسن: إن هذا الأمر يتطلب نسف السياسة الليبرالية التي أنتجتها الحكومات السابقة، والتي أدت إلى إفقار الشعب والبطالة، وخصخصة القطاع العام، والإبقاء والاستمرار على تلك التي حققها الشعب عبر تاريخه من إصلاح زراعي وتعلم مجاني، ودعم المحروقات والخبز والمواد التموينية، والكتاب المدرسي والجامعي والثقافي.

وأكد الحسن على المطالب الملحة للتأمين الصحي لعمال الخدمات الفنية بحمص، ومنح الطبابة المجانية لغالبية العاملين مع أسرهم، والعمل لإعطاء طبيعة العمل والعمل المخصص للعاملين الذين تتطلب ظروف عملهم ذلك، والمطالبة بإعطاء عمال الخدمات 400 ربطة خبز أسوة بعمال الأمانة العامة للمحافظة الذين يداومون في مبنى الخدمات الفنية، مؤكداً في ختام مداخلته على إصدار مرسوم التوسع للملاكات العددية وتعبئة الشواغر في الجهات العامة.

أوضاع العمال في الشركات المتوقفة والمتعثرة قيد المعالجة!

أوضحت وزارة الصناعة أن تكلفة العمالة، ستبقى عبئاً على المؤسسات والشركات المتوقفة وستزداد هذه الأعباء في حال نفد ما لدى المؤسسات من سيولة تنفقها حالياً لتسديد رواتب عمال الأمر الذي يتطلب البحث عن حلول لوقف هذه الخسائر، وتأمين رواتب لعمال الشركات المتوقفة.

■ ريم علي

توضيحات الوزارة هذه جاءت من خلال إعدادها جملة من الإجراءات والاقتراحات بهدف معالجة أوضاع العمال في شركاتها المتوقفة والمتعثرة والمتضررة وضمان الاستمرار في تأمين رواتبهم، وذلك عبر مذكرة أعدتها بهذا الشأن، مشيرة أن عدد عمال شركاتها ومؤسساتها الفعليين يبلغ 58025 عاملاً تصل قيمة رواتبهم السنوية إلى 19,816 مليار ليرة منهم 25548 عاملاً في الشركات المتعثرة والمتوقفة عن الإنتاج.

وذكرت الوزارة أن المؤسسات التي سددت رواتب الشركات المتعثرة، فقدت جزءاً مهماً من السيولة المتوفرة لديها، وباتت عاجزة عن متابعة تسديد رواتب عمال الشركات المتوقفة والمتعثرة، مما يزيد من الأعباء المترتبة على وزارة المالية والتي من المطلوب منها تسديد هذه الرواتب لأن المؤسسات الصناعية لم تؤمنها، وتصل قيمتها إلى نحو 5,625 مليارات تعود لـ 16283 عاملا.

ولفتت الوزارة إلى أنه تمت دراسة الواقع الفني والإنتاجي والبنية التحتية بعد الأضرار التي أصابت تلك الشركات، وتم تصنيفها ضمن فئتين الأولى وتضم مجموعة الشركات التي تضررت بنسبة تزيد على 80% وتحتاج إعادة تأهيلها إلى مبالغ كبيرة لشراء خطوط إنتاجية جديدة وتأهيل البنى التحتية فيها.

وبينت أن هذه الشركات هي قيد الدراسة لجهة نقلها، أو تغيير نشاطها أو طرحها للمشاركة أو التريث لحين تأمين التمويل اللازم، والفئة الثانية تضم مجموعة الشركات الممكن إعادة تأهيلها خلال سنة أو سنتين.

وقدمت الوزارة أحد الخيارين بالنسبة لعمال الشركات المتضررة من خلال نقل كل عمال الشركات المتوقفة والمتعثرة التي تضررت بنسبة تزيد على 80%، وتحتاج إعادة تأهيلها إلى مبالغ كبيرة لشراء خطوط إنتاجية جديدة، وتأهيل البنى التحتية فيها حيث يبلغ عدد عمالها 7056 عاملاً إلى الشركات المكلفة بإعادة الإعمار، والموكل إليها تنفيذ مشاريع سكنية وبنى تحتية وفق دراسة، تتم بمشاركة الشركات المكلفة بإعادة الإعمار، والموكل إليها تنفيذ مشاريع سكنية وبنى تحتية والاتحاد العام لنقابات العمال ومؤسسة التأمينات الاجتماعية. أما الخيار الثاني فيتمثل بإصدار تشريع بإحالة عمال الشركات المصنفين في الفئة الأولى المتوقفة والمتعثرة التي تضررت كليا بنسبة تزيد على 80% إلى التقاعد المبكر، حيث أن كلفة رواتب سنتين تغطي الأعباء الناجمة عن إحالة أولئك العمال إلى التقاعد المبكر.

وبشأن عمال الشركات المتضررة جزئيا، قدمت الوزارة عددا من المقترحات، منها ندب هؤلاء العمال ضمن الإمكانيات المتاحة والبالغ عددهم 9227 إلى الشركات المكلفة بإعادة الأعمار على ان تتم إعادتهم إلى شركاتهم فور توفر ظروف التشغيل المناسبة، أو استمرار وزارة المالية بتسديد رواتب عمال هذه الشركات، ريثما يتم إعادتها إلى العمل والإنتاج، وتصبح قادرة على تسديد رواتبها.

أما المقترح الأخير الذي وضعته وزارة الصناعة، فيتمثل بإقامة شراكات في الشركات المتوقفة وفق صيغ قانونية، تحفظ حقوق الدولة، وتصون حقوق العمال، مشيرة إلى أنه ريثما يتم اتخاذ القرار اللازم لحل مشكلة الرواتب والأجور لعمال الشركات المتوقفة والمتعثرة، يمكن تسديد هذه الرواتب من الفوائض الاقتصادية المتحققة في المؤسسات العامة للتبغ والإسمنت وحلج وتسويق والأقطان، حيث قامت بتحويل ما يقارب 70 مليار ليرة إلى وزارة المالية كفوائض اقتصادية خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

في الحقيقة الخيارات التي قدمتها الوزارة في غاية الأهمية، وتبقى العبرة في التطبيق العملي، فهل نشهده في وقت قياسي؟!!.

من الأرشيف العمالي

بكل «براءة وحسن نية»

■ أبو فهد

المطلوب الآن فتح أوسع حوار حول التعديلات على القانون«91» من كافة القوى والنظمات ةالأفراد من أجل تشكيل رأي عام، لا يسمح بالتفريط بحقوق العمال ومصالحهم، وأن يكون هذا القانون منصفاً لهم، ويمكنهم أيضاً من الدفاع المشروع عن حقوقهم.

إن لأرباب العمل خبرة واسعة في الالتفاف على القوانين التي تتعارض مع مصالحهم، ويمارسون أشكالاً مختلفة من سلب ونهب لحقوق العمال، ويضغطون على العمال للرضوخ لشروطهم، بأشكال مختلفة يعرفها الجميع، مستندين في ذلك إلى البطالة الواسعة وبالتالي العرض الكبير لقوة العمل في سوق العمل.

إن هناك من يبرر لأرباب العمل فعلتهم هذه تحت صيغة، أن هؤلاء يجهلون القانون، وبالتالي تكون ممارستهم خاطئة تجاه العمال..هكذا بكل «براءة وحسن نية»!

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يكون هؤلاء جهلة في تطبيق القانون، وفي الوقت نفسه يطالبون الحكومة كما يتمنون، حيث قال أحدهم: «أمنيتي أن تشرك الحكومة القطاع الخاص في صياغة التشريعات وفي صياغة كل المراسيم، من خلال حوار بناء ومنطقي ينقذ اقتصاد البلد، ويدعم قدراته في كل المجالات» مقابل هذا الكلام أليس المطلوب إشراك العمال أيضاً بتقرير مصيرهم، وبما يخصهم من قوانين ومراسيم تحقق مصالحهم، وتمكنهم من الدفاع عنها، أم أن الحق فقط للأقوى في هذا الزمن الصعب؟!.

إن المطلوب كما قال تقرير مكتب نقابة عمال الصناعات المعدنية: «استنباط آليات عمل جديدة تحرض نشاطاً للقواعد النقابية، بفهم لازم للاهتمامات القاعدية ووسائل النهوض بهذه الاهتمامات نقابياً، بما فيه تحريك القواعد نقابياً حراكاً اقتصادياً واجتماعياً وتنظيمياً متفقاً مع توجه الحركة النقابية».

إن منطق تطور الأوضاع الحالية يفرض علينا نحن العمال، أن نكون أكثر وعياً وتنظيماً وقدرة على التحرك عبر أشكال مختلفة، ليس الحوار مع أرباب العمل فقط، كما هو مطروح لتحسين أوضاعنا، وهذا كان يجري من سنين عديدة، بل أيضاً عبر أشكال فاعلة ومؤثرة، وعلى رأسها حقنا بالإضراب والاعتصام والتوقف عن العمل، وهذا ما يجب أن نناضل من أجل أن تكفلة القوانين وبالأخص قانون العمل القادم، وبدون ذلك لا يمكن أن نحصل على أجور تكفل لنا حياة كريمة نحن وأطفالنا وعائلاتنا مقابل ما نقدمه من جهد وعمل من دمنا وعرقنا.

■ قاسيون العدد 240 شباط 2005

انسحابات متوقعة من الاتحاد الدولي للنقابات!!

على خطى النقابة العامة للنقل البحري نشرت، وكالة أنباء العمال العرب خبراً مفاده بأن نقابات عمالية عامة في مصر، تدرس الانسحاب من الاتحاد الدولي للنقابات، وأن النقابة العامة للمرافق والخدمات، ستكون أول نقابة تنسحب من الاتحاد الدولي للصناعات

■ بقلم فهمي الششتاوي

وهو أحد الاتحادات القطاعية التابعة للاتحاد الدولي للنقابات الذي تتولى شاران بورو منصب أمينه العام، وهذه خطوة أتمنى أن تتخذ النقابات المصرية والعربية مثلها، وتنسحب من هذا الاتحاد الذي يعمل على تقويض المنظمات والاتحادات النقابية العربية، ومحاولات فرض التعددية النقابية وتقديمه الدعم المادي والمعنوي للنقابات المستقلة التي ساعد في إنشائها وزير القوى العاملة الأسبق الدكتور أحمد البرعي الذي يدعمه الاتحاد الدولي، ويقف خلفه لتولي منصب مدير عام منظمة العمل العربية في محاولة يائسة لترويض المنظمة والذهاب بها بعيدا عن الدور القومي والوطني الذي تقوم به تجاه قضايا العمل والعمال في العالم العربي، ولم يسبق للاتحاد الدولي الذي يزعم أنه يناصر العدالة والحريات، أن أصدر حتى مجرد بيان يدين الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وسياسته العنصرية تجاه العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بل يتخذ مواقف داعمة ومساندة للمحتل الإسرائيلي في المحافل الدولية.

إن أول نقابة عامة عمالية انسحبت من أحد الاتحادات القطاعية التابعة للاتحاد الدولي هي النقابة العامة للنقل البحري، حيث انسحبت بتاريخ 2012/8/28 من عضوية الاتحاد الدولي للنقل « ITF »، وهو واحد من الاتحادات القطاعية الكبرى في الاتحاد الدولي، حيث تم مخاطبة ديفيد كوكروفت الأمين العام لـ ITF بانسحاب نقابة النقل البحري من عضوية الاتحاد بسبب قيامه بممارسات، تتعارض مع مصلحة التنظيم النقابي في مصر، ومحاولة إضراره بالأمن القومي، وقد بادرت النقابة العامة للنقل البحري بعد ذلك بالانضمام إلى الاتحاد العالمي للنقابات.

إن أسباب كهذه كفيلة، بأن تنهي النقابات والاتحادات المصرية والعربية عضويتها بالاتحاد الدولي للنقابات واتحاداته القطاعية، حتى لا يقال إن النقابات المصرية تضفي مشروعية على ممارساته غير المشروعة، أما بالنسبة للوزيرين السابقين اللذين توجها إلى إسبانيا لحضور مؤتمر لحبك المؤامرة على التنظيم النقابي العربي، فإن المواطن المصري العادي، يدرك أنهما كانا من الطابور الخامس في الحكومة المنحلة، ولم يقدما أي إنجاز وحيد، يذكر غير مزيد من افتعال للأزمات، ولذلك فقد سقطا سقوطاً مدوياً، ولم يعد لهما أي تأثير، يذكر على المشهد في مصر بعد أن لفظهما الشعب، وخاصة المرشح لمنظمة العمل العربية الذي يعتبر مشاركته لهذا المؤتمر المشبوه المسمار الأخير في نعش ترشحه للمنصب.

■ قيادي في النقابة العامة للنقل البحري في مصر

التعاونيات الزراعية والنضال الطبقي

■ فادي نصري

بدأ التعاون الإنتاجي مع نشوء المجتمعات البشرية، وأتخذ أشكالاً مختلفة وفقا للتشكيلات الاجتماعية التي مرت بها الإنسانية، ففي المجتمع البدائي حيث كانت وسائل الإنتاج ملكاً عاماً للمجتمع، كان التعاون والعمل المشترك والتوزيع المتساوي للإنتاج، هو الأسلوب الذي قامت عليه حياة إنسان ذلك العصر، ولكن ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أفقد التعاون والعمل المشترك دوره، وحلَّ محله العمل الفردي الذي أصبح الصفة المميزة لمجمل التشكيلات الاجتماعية والطبقية.

بدأت الحركة التعاونية في سورية عام 1943 حيث قام عدد من الفلاحين في قرية صدد التابعة لمحافظة حمص، وكذلك فلاحون من قرية دير عطية بتأسيس تعاونية للتنقيب عن المياه وجرها للشرب وري بعض الأراضي البعلية، وجرى إشهار جمعية دير عطية تحت أسم «الشركة التعاونية الزراعية» إذ لم يكن في البلاد قانون للجمعيات التعاونية، وقد تمكنت هذه التعاونية من حفر عدد من الآبار، وجرها في قناة طولها ستة كيلومترات محولة ما يقارب 2000 دونم من الأراضي البور إلى أراضي مروية، وكان لإنشاء هاتين التعاونيتين ونجاحهما تأثير كبير في أوساط الفلاحين، ولكن الموقف المعادي الذي أخذته الطبقات المسيطرة وخوفها من تنظيم الفلاحين وتعاونهم حال دون توسيع هذه الحركة، بحيث لم يؤسس في سورية حتى عام 1950 أكثر من ثماني تعاونيات حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 65 فكان أول قانون للتعاون في البلاد، وقد خول وزارة الزراعة الإشراف على التعاونيات الزراعية، فتأسست بموجبه وحتى أواخر عام 1958جمعيات تعاونية وعددها 57 جمعية، منها 38 تعاونية زراعية، وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعي في أيلول 1958 وقانون التعاون رقم 317 دخلت الحركة التعاونية في سورية مرحلة جديدة، وبموجب القانونين المذكورين أخذت الدولة بإنشاء التعاونيات، وأصبح كل الفلاحين المنتفعين بأراضي الإصلاح الزراعي أعضاء تعاونيين تلقائياً، لأن مبدأ الانتفاع يشترط على الفلاح المنتفع أن يكون تعاونياً أيضاً، فازداد عدد التعاونيات وأصبحت 246 في نهاية عام 1959 منها 105 في أراضي الإصلاح الزراعي ونحو 141 في أرضي الفلاحين المالكين، وهي ما كانت تعرف بالجمعيات الزراعية.

أخيراً على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الزراعية في خدمة المزارعين والنهوض بقطاع الزراعة، إلا أنها تعاني في ظل الأزمة من مشكلات متراكمة ومحاولات مستمرة لإقصاء دورها، فهل نعيد الدور لها مجدداً؟!.

المرأة العاملة ومراكز صنع القرار

■ قاسيون - بتصرف

أكد تقرير لمنظمة العمل الدولية بعنوان «توجهات الاستخدام العالمية لعام 2014»، أن التقدم المحرز في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل متفاوت. ومن المتوقع أن تقل مكاسب المرأة من الانتعاش الخجول المتوقع في الدول المتقدمة على المدى المتوسط، إذ ستتراجع معدلات البطالة في صفوف النساء تدريجياً إلى 8،2% في عام 2018، وكذلك الأمر في صفوف الرجال إلى 7،6%، وبالكاد وصلت معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في عام 2013 إلى 25%، في شمال أفريقيا وإلى 20% في الشرق الأوسط. ولا يزال التمييز بين الجنسين في العمل والفجوة في الأجور بينهما قائمين.

وفي السياق ذاته قال المدير العام لمنظمة العمل الدولية جاي رايدر إن المرأة متواجدة بنسب عالية في الاقتصاد غير المنظم، وفي أعمال مؤقتة وذات أجر متدن. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة الاستخدام الهش في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ في عام 2013 أعلى في صفوف المرأة 63،1% منها في صفوف الرجل 56% وتبقى حصة المرأة في مناصب صنع القرار في الاقتصاد المنظم منخفضة رغم ما تتمتع به من مهارات كثيرة.

كما أن خدمات مساعدة المرأة والرجل في تحقيق توازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية، ولا سيما الرعاية الجيدة للطفل التي تمولها الدولة، غير متوفرة أو لا يمكن لكثيرين الحصول عليها. وما زالت هذه الرعاية تقع في الغالب على عاتق الفتيات والنساء. علاوة على ذلك، تفتقر الغالبية العظمى من النساء إلى الرعاية الصحية الجيدة للأم والطفل وغيرها من تدابير حماية الأمومة، ما يعيق دورهن الإنجابي بشكل كبير. وغالباً ما تختلف المخاطر والفرص أمام المرأة تبعاً للونها، ودينها، وأصلها الاجتماعي، ومستوى مهاراتها. ولا تشكل النساء مجموعة متجانسة. وبالتالي، فمن الضروري النظر أيضاً في كيفية إصابة مختلف المجموعات للنجاح في سوق العمل وفي كيفية نجاحها ونجاح المرأة عموماً مقارنة بنظرائهن من الرجال. وغالباً ما تكون حقوق الفتيات والنساء في مرتبة أدنى، ويُقلَّل من شأن مساهماتهن الاقتصادية والاجتماعية، كما تُعتبر أحياناً عدم المساواة بينهن وبين الرجال راسخة.ومما لا يثير الدهشة هو أن عملهن ببساطة غير منظور من الناحية المادية كما هي الحال مثلاً مع العاملات المنزليات اللواتي يعملن من وراء أبواب مغلقة. وهن أيضاً مغيبات في قواعد البيانات، ما يطيل أمد عدم المساواة...لقد آن أوان معالجة ذلك.

وشدد رايدر على ضرورة منح هذه القضايا الأولوية في ظل اقتصاد عالمي، يزداد ترابطه البيني، وأسواق عمل متغيرة بسرعة، وأثر الهجرة، والتحديات أمام عالمية الحقوق والمعايير.

الفاشية - الأزمة السورية: صعود أم حل..؟!

أطلقت أدبيات ورؤية حزب الإرادة الشعبية ما أسمته قانون الأزمة الرأسمالية العامة في مرحلة التوازن الدولي الجديد، بصيغة «أزمة- تراجع- تسويات»، بمعنى أن الأزمة ذاتها ستفرض تراجعاً وبحثاً عن تسويات على تلك القوى المأزومة حالياً، والقوية فقط الآن بقوة عطالة تجليات قوتها سابقاً، اقتصادياً وعسكرياً وبالمحصلة سياسياً. وعبر إسقاط هذا القانون على الحالة السورية المستعصية والمتراكبة والمتداخلة دولياً وإقليمياً وبالسمات الداخلية، اشتقت تلك الأدبيات قانوناً آخر لإنهاء الكارثة الإنسانية في سورية: «وقف التدخل الخارجي- وقف العنف- إطلاق العملية السياسية». غير أن السؤال الملح اليوم، لدى غالبية المتابعين، بغض النظر عن نواياهم ومشاربهم الفكرية والسياسية، في ظل تغييب وضوح هذه القوانين، تحت تأثير زخم وتداعيات قضايا دولية أخرى، هو حول مدى مشروعية هذين «القانونين» واستمرار فعلهما..!؟

■ عبادة بوظو

إذا كنا متفقين على أن الإعلام ليس مرآة عاكسة للمطابخ السياسية في العالم بدقة وشفافية، بل هو عبارة عن تخريجات محبوكة، لما تريد هذه المطابخ إيصاله والإيحاء به، كل من منظور مصالحه وإدراكه للوقائع والحقائق بما فيها غير المعلنة، وحتى إذا تجاهلنا أن تجميع وتحليل وإعادة تركيب مختلف قطع المشهد الدولي، بما فيها تلك المسربة عبر الإعلام، تشير إلى أن هذا المشهد بمحصلته، يقول بهبوط قوى عالمية، في مقدمتها واشنطن، وصعود قوى أخرى، في مقدمتها روسيا، فلربما كان من الأجدى أن نطرح السؤال معاكساً: ماذا سيعني تعطل قانون الأزمة؟ أي ماذا يعني استمرارها، ولكن دون تراجع ودون تسويات، أي أيضاً دون اضطرار واشنطن في ظل ميزان القوى المتشكل للقبول اليوم «تسوياً» بما قد لا تحصله غداً في ظل تراجعها؟

صعود الفاشية: تداعيات وعوائق

إن ذلك يعني جدلياً صعوداً مضطرداً وثابتاً للتيار الفاشي في العالم، أي بالحالة السورية التي تهمنا، دخول سورية وأزمتها الخاصة في أتون معركة عالمية أكثر حدة وظهوراً، لتجليات الأزمة العامة من حروب وصراعات ضمن إعادة صياغة التوازنات في العالم الرأسمالي برمته. وهنا لن تقف الفوضى عند حدود منطقة شرق المتوسط أو منطقة «قوس التوتر»، بل ستنتقل تباعاً أو بالجملة للحلقات الأضعف عالمياً، علماً بأن هذه الحلقات ستنتقل إلى التغيير الجذري في كل الأحوال مع استكمال وصول النظام الرأسمالي إلى نهاياته تاريخياً، ولكن الفرق يبقى قائماً بين انتقال طبيعي، بما يحمله من أشكال محددة للصراع، تحافظ على بنى الدول والمجتمعات وتغير نظمها، وبين نقل مفتعل، بما يتضمنه من تهشيم لبنى الدول والمجتمعات ذاتها.

لكن، ما الذي يكسر السمة المطلقة لهذا السيناريو القاتم وأحاديته؟ مرة أخرى، يمكن القول إن ذلك رهن بوجود التيارات الأخرى صاحبة النفوذ في قلب العالم الرأسمالي التي تريد، وتقبل بتراجع منظم لإعادة تموضعها ضمن أوزانها الجديدة، بما يضمن لها استمرار وجودها مع مستويات، لو أقل، من نهبها ولكن بأقل «دمار شامل» ممكن، وهو مرهون بطبيعة الحال بصعود قوى أخرى، هي رأسمالية البنية والطابع، ولكن الحفاظ على وزنها الجديد أو المستعاد سياسياً، سيضطرها في نهاية المطاف للتحول باتجاه سياسات اقتصادية اجتماعية مختلفة، وهو مرهون كذلك بما لا يقل أهمية عن هذا وذاك، وهو طبيعة الوعي الشعبي قيد التشكل على مدى السنوات الماضية حتى اليوم، والذي بات بالتجربة يريد الخلاص من الفاشية، ولن يسمح باستمرار واستقرار نمط النهب القائم المسبب للأزمات الخاصة والعامة، حتى وإن كان من بين ممثلي هذا النمط التيار الموصوف بالعقلاني.

الحل في سورية: بين الفاشية والجذرية

المشكلة بالملموس بالنسبة للسوريين هي أن وضوح هذه الإجابات، وبدء إعطائها لنتائج ملموسة، يعني استغراقاً زمنياً، ندفع ثمنه يومياً دماً وتشرداً ونزوحاً وخسائر مادية واقتصادية واجتماعية، وتدويلاً أعلى، وهو ثمن تتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى أطراف الصراع، كل من موقعها، دون وضع إشارة مساواة ميكانيكية فيما بينها أو فيما بين طبائعها وارتباطاتها، ليبقى القاسم المشترك هو قوى التشدد المتوزعة في صفوف هؤلاء جميعاً، والتي لا ترى ميزان القوى الدولي المتشكل وتعرقل الحل السياسي ولا تدرك مغبة ذلك، حتى لو كان على حساب وجود سورية بحد ذاته. أي أنهم يتحولون، من حيث يدرون أم لا، ومهما كانت شعاراتهم، إلى أدوات في مشروع الفوضى والفاشية.

القاسم المشترك هو قوى التشدد المتوزعة في صفوف هؤلاء جميعاً والتي لا ترى ميزان القوى الدولي المتشكل وتعرقل الحل السياسي ولا تدرك مغبة ذلك حتى لو كان على حساب وجود سورية بحد ذاته

سؤال: هل تسمح درجة تدويل الأزمة السورية بالقول: حسناً، فلنكسر هذا الاستغراق الزمني الدموي، وننجز حلاً داخلياً صرفاً؟ الجواب يتعلق بطبيعة الحل المنشود، ومنطلقاته وغاياته..! هل هو حل للسوريين جميعاً؟ هل هو حل جذري وشامل يمنع إعادة إنتاج الأزمة؟ هل هل هو حل يأخذ في حسبانه تداخل الوضع السوري في اللوحة العالمية واحتياج سورية، مرحلياً، لإطار دولي يمنع التدخل الخارجي؟

السيادة الوطنية والمسؤولية الوطنية

وتحديداً عند السؤال الأخير تتحول إلى مثالية أو طوباوية فكرة تخيل إمكانية إنجاز حل داخلي صرف، من ألفه إلى يائه، على الرغم من أن ذلك «يحترم» «السيادة الوطنية» شكلاً. لأن إنجاز ذلك بالعمق يعني أولاً أن يحترم المسؤولين عن الصراع وتفجيره وتأجيجه واستعصائه، من كل الأطراف، نظاماً و«معارضات» مسلحة وأغطيتها السياسية، السيادة الوطنية بكل أبعادها حقاً، ويقولوا: كانت حساباتنا ومقارباتنا خاطئة، ونحن مستعدون لتعديلها، والاندماج ببرنامج عمل مُتفاهم عليه في جبهة واحدة في مواجهة التدخل الخارجي والإرهاب والفاشية..! وهي عملية بهذا المعنى نظرياً، ستقصي مباشرة كل منتهكي السيادة الوطنية سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، أياً كانت مواقعهم واصطفافاتهم الحالية.

لكن وعلى اعتبار أن هذا الأطراف، بحكم مراهنتها على «صوابية» خياراتها، لن تمتلك الجرأة الأخلاقية لذلك، سيبقى الشعب السوري بحاجة، بغية كسر الحلقة المفرغة، لتحويل مزاجه العام إلى إرادة تفرض على هؤلاء باتجاه تغيير مقارباتهم، بمقدار احتياجه لذاك الإطار الدولي الملزم لوقف التدخل الخارجي بأشكاله كافة المتمثل بـ«جنيف»، مهما كان رقمه، أو ما شابهه، بوجود إشكالياته ونواقصه، إلا إذا كنا سنقبل تلك الرواية الخرافية التي تجعل موقع سورية جغرافياً في المريخ..!

جيوب الفقراء لن تحل الأزمة!

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مساء «الثلاثاء 2014/4/15»، قراراً برفع سعر ليتر البنزين إلى 120 ليرة، أي بزيادة مقدارها 20%، في خطوة على طريق تامين الموارد من جيوب الفقراء.

■ فادي خضر

في ظل تعمّق الأزمة السورية، وتشابك ملفّاتها على نحوٍ معقّد، لم يعد هناك وجود لقرارات اقتصادية بحتة، بل تتجه تلك القرارات، بنتائجها، لتكون سياسية بامتياز.

لم يأخذ قرار رفع البنزين مساحة واسعة من النقاش، كونه لا يمس الشريحة الأكبر من المواطنين، لكنه يدلل على منهجية محددة في العقلية الحكومية في التعامل مع مصادر التمويل، التي يتعزّز فيها الإصرار على التوجه إلى جيوب الفقراء للبحث عن حلول. فالبيان الحكومي، بشقيه السياسي والاقتصادي، جاء على أساس فهم محدد لطبيعة الأزمة السورية، متضمناً عنوان استمرار الدعم، كاعتراف ضمني بأهمية العامل الاقتصادي كسبب رئيسي للأزمة، إلى جانب ملف المصالحة الوطنية.

وتأتي مثل هذه القرارات الحكومية، التي تتناقض مع نص وروح البيان الوزاري، كموقف سياسي مضاد للموقف الذي أتخذ في بداية عمر الحكومة. فالحكومة لا تزال تبتعد عن سكّة الحل، إذ تغض النظر عن أموال كبار فاسدي الدولة والمجتمع. علماً أن البحث في جيوب بعض الأغنياء عن الموارد كان سيفتح الباب واسعاً أمام فرز من نوع جديد في أوساط الدولة والمجتمع، ويضع هذه الأوساط مباشرة أمام معالجة الأسباب العميقة للأزمة السورية. بمعنى أن الإجراء الاقتصادي- السياسي الصحيح، لو تمّ، كان ليعلب دوراً سياسياً موازياً، يخفّف من مستوى الاحتقان والاستقطاب في المجتمع السوري لمصلحة الحلول العميقة.

جيوب الأغنياء: ممراً إلزامياً

بين أرقام الأمم المتحدة والأرقام الحكومية ،عشرة ملايين سوري على الأقل منذ بداية الأزمة أصبحوا تحت خط الفقر «الأدنى»، فلم يعد الفقر مؤشراً اقتصادياً بقدر ما هو كارثة حقيقية عصفت بالسوريين، ولا تزال السياسات المتبعة منذ عام «2005» سياسات ليبرالية، معتمدة على قاعدة «دع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو»، والبحث عن حلول اقتصادية في جيوب الفقراء يصل اليوم إلى حدوده القصوى، فحتّى الفئات الوسطى في المجتمع السوري، باتت اليوم في دائرة الفقر، بعدما استنفدت كل مدخراتها، بكل ما يرافقه ذلك من تردي أوضاع صحية وتعليمية.. الخ.

أمام مشهد بهذه الدرجة من التعقيد والخطورة علينا أن نتساءل: هل الحكومة الحالية، ببيانها وتركيبتها وبإجراءاتها المتبعة، وإصرارها على تمويل الخزينة من جيوب الفقراء،على مستوى التحديات المنتصبة أمام البلاد؟. لم يعد الحل مقتصراً على إجراءات حكومية «اقتصادية»، هنا أو هناك، بل أصبح من الضروري تبني قراراً «سياسياً» بالدرجة الأولى، بتوجيه الأنظار إلى جيوب الأغنياء كموارد منهوبة، وعلى الدولة استعادتها، ولم يبق سوى هذا الطريق لوقف نزيف الاقتصاد الوطني، بعد أن تحمل الفقراء تكاليف الأزمة على كل الأصعدة بما فيها الاقتصادي، حتى وصل الملايين منهم حد «الجوع» المدقع.

الصراع مع الثالوث الامبريالي

يسيطر حاليا على الساحة الدولية المراكز الامبريالية التقليدية متمثلة بـ «أمريكا، اوربا الغربية واليابان» والتي تسمى بالثالوث الامبريالي، والذي يسعى جاهداً على استمرارية التحكم بمقدرات هذا الكوكب بمزيج من السياسات:

■ سمير امين موسكو، اذار 2014
ترجمة - قاسيون

1.تطبيق ما تسمى بالسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تسمح بحرية رساميل هذا الثالوث للإبقاء على السيطرة الكلية واستمرارية التبعيات الاقتصادية لها بشكل حصري.

2. السيطرة العسكرية على الكوكب من قبل امريكا وحلفاؤها «الناتو واليابان» من أجل تقويض أية محاولات لأية دولة للتخلص من التبعية لهذه المراكز. وفي هذا السياق فإن جميع الدول غير التابعة لهذه المراكز هي أعداء، أو أعداء محتملين.عدا تلك الدول التي اندمجت كليا في السياسات الاقتصادية الاستراتيجية.. كالسعودية وقطر..ومايسمى «المجتمع الدولي» الذي يشار إليه في وسائل الاعلام الغربية. وأن أية دولة وحتى تلك التي تجاري بسياساتها سياسات الثالوث الامبريالي هم اعداء محتملون فيما لو رفضت شعوبها تلك السياسات.. وفي السياق نفسه تكون روسيا «عدواً». ففي فترة النظام السوفيتي تم محاربة هذا الثالوث من خلال سياسات داخلية مستقلة عن تلك الهيمنة، ولكن وعند انهيار الاتحاد السوفيتي، اعتقد بعض الناس «خاصة في روسيا» بأن الغرب لن يعادي الرأسمالية الجديدة مثل ألمانيا واليابان التي خسرت الحرب وكسبت السلام، وهم قد نسوا بأن الغرب الامبريالي قد دعم سابقاً الدول الفاشية لمواجهة تحدي السياسات المستقلة للاتحاد السوفياتي. وحالياً وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي يسعى الثالوث إلى اعادة الخضوع التام والعمل على تدمير القوة الروسية الناشئة لمنعها من المقاومة.

3. إن التطور الحالي في التراجيديا الاوكرانية يظهر جلياً الهدف الحقيقي والاستراتيجي لهذا الثالوث.فقد قام بدعم وتنظيم ما يسمى الانقلاب النازي/الاوروبي في كييف،والعمل على الفصل بين الدول المتآخية تاريخيا – روسيا واوكرانيا– بتواسط النازيين المحليين. ويسعى الخطاب الإعلامي الغربي بوسائله المختلفة على إقناع الناس بأن الهدف الحقيقي للثالوث هو تحقيق الديمقراطية..إنها كذبة في واقع الأمر. وهو على العكس تماماً فإن معظم ما قام به كان تقديم الدعم للقوى المناهضة للديمقراطية «في بعض الحالات دعمت القوى الفاشية» كقوى محلية أو شبه فاشية كما في يوغسلافيا السابقة – كرواتيا والكوسوفو..إضافة لدول البلطيق وأوروبا الشرقية وهنغاريا نموذجاً.. ومن جانب آخر لا توجد علاقة متكافئة بين دول اوروبا الشرقية ضمن الاتحاد الاوربي بل هي شبه مستعمرات ملحقة بالقوى الامبريالية العالمية، فالعلاقة بين دول اوربا الشرقية والغربية، مماثلة للعلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وامريكا اللاتينية. وفي دول الجنوب قام الغرب الامبريالي بدعم القوى المعادية للديمقراطية مثل الإسلام السياسي المتطرف والرجعي، كما في العراق وسورية ومصروليبيا توضح ماهية الاهداف الحقيقية للمشروع الامبريالي.

4.إن السياسة الروسية «التي يبديها الرئيس بوتين» لمقاومة المشروع الاستعماري في اوكرانيا وعدد من دول الاتحاد السوفياتي السابق، في القوقاز واسيا الوسطى يجب ان يتم دعمها، ويجب عدم تكرار تجربة دول البلطيق، كما يجب التركيز على على اقامة «المجتمع الاوراسي» المناهض والمستقل عن سياسات الهيمنة الامبريالية وحلفاؤها. ويجب الاشارة بأن هذه السياسة الايجابية لا يمكن ان تنجح إلا بدعم الشعب الروسي ككل متجاوزا المفاهيم القومية، ويحب كسب الدعم الشعبي بتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية التي تعزز مصالح الاغلبية من الشعب العامل.

دول اوروبا الشرقية ضمن الاتحاد الاوربي بل هي شبه مستعمرات ملحقة بالقوى الامبريالية العالمية فالعلاقة بين دول أوربا الشرقية والغربية مماثلة للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية

السياسة الموجهة للشعب لا أعني هنا «الاشتراكية»، أو حتى الحنين للاتحاد السوفياتي، فلا يمكن هنا تقييم التجربة السوفياتية في بضعة أسطر، ولكن بنظرة موجزة.. إن الثورة الاشتراكية قد حققت أولى الخطوات الجادة نحو تحقيق الاشتراكية. ولكن بعد رحيل ستالين تم التحول من اشتراكية الدولة إلى رأسمالية الدولة «مع الاشارة للفرق بين المصطلحين»..ففي عام 1991 إبان انهيار الاتحاد السوفيتي تم الانتقال إلى النموذج الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة أسوة بالبلدان الراسمالية الأخرى الخاضعة للاحتكارات المالية والمستولى عليها من قبل الاوليغارشيا والتي لا تختلف عن اوليغارشيا دول الثالوث الامبريالي. وقد تم عملياً تقويض السياسات الديمقراطية الابداعية التي أنتجتها ثورة اوكتوبر في وقت لاحق وحل محلها نماذج اوتوقراطية في إدارة المجتمع.ومنح الحقوق الاجتماعية للطبقات العاملة، وأدى ذلك إلى حالة استقطاب دون أن يتم حمايتها من الانحرافات..حتى الجنائية منها.

وقد ادى هذا النموذج الجديد إلى الاستمرار في الاستقطاب وعدم احترام الحريات الديمقراطية. وهذا النظام لم يحكم روسيا فقط بل شمل كل دول الاتحاد السوفياتي السابق والاختلافات كانت فقط بالنماذج الغربية للانتخابات..كما في أوكرانيا وهذا النموذج في الحقيقة لم يكن ديمقراطياً مقارنة مع الديمقراطيات البرجوازية حيث انها إحدى الأشكال المتخلفة حتى بالمقارنة مع الديمقراطيات التقليدية حيث السلطة في خدمة الاحتكارات. إن السياسة الموجهة للشعب تعني الابتعاد عن الوصفات الليبرالية وديماغوجيا الانتخاب المتعلق بها التي تفرض سياسات اجتماعية رجعية. واقترح هنا الترابط بين نوع الرأسمالية الجديدة مع البعد الاجتماعي «الاجتماعي– وليس الاشتراكي» الذي سيفضي بآخر المطاف نحو التقدم االاجتماعي والنمو الاقتصادي والتي ستشكل نقطة تحول في إبداع الديمقراطية الملازمة لتحديات النظام الاقتصادي الجديد. وهناك حاجة لخطوة من قبل الطبقة الحاكمة السياسية من أجل التعبئة الشعبية

تجاه الصراع لبناء سياسة روسية مستقلة وسياسات داخلية واجتماعية.. والتي تتطلب الخطوات ذاتها في اوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى لكي تصبح لاعباً قوياً في بناء النظام العالمي الجديد.

5. إن سلطة روسية مناهضة لوصفات الليبرالية ستؤدي لفرصة انجاح السياسات الخارجية المستقلة وتفتح الطريق أمام روسيا لتلعب دوراً هاماً على الساحة الدولية.. إن تطبيق وصفات الليبرالية الجديدة في روسيا ستؤدي لانهيار اقتصادي واجتماعي، وتوقف النمو والتبعية الكاملة للنظام الامبريالي العالمي. فروسيا تقد النفط والغاز وموراد طبيعية اخرى والتي ستؤدي تلك الوصفات لانخفاض الانتاج ونهبها لصالح الاحتكارات الغربية المالية.. ومن خلال ذلك كله فأن روسيا ليست بمنأى عن التهديدات من قبل الاوليغارشية الاقتصادية المرتبطة بالثالوث الامبريالي وتدفق الراسمال الروسي إبان الأزمة الأوكرانية ودليل صارخ على الخطر القادم، وإن إعادة سيطرة الدولة على حركة الرساميل هي الحل الوحيد لدرء المخاطر المحتملة.

تقديم الدعم للقوى المناهضة للديمقراطية «في بعض الحالات دعمت القوى الفاشية» كقوى محلية أو شبه فاشية كما في يوغسلافيا السابقة - كرواتيا والكوسوفو..إضافة لدول البلطيق وأوروبا الشرقية وهنغاريا نموذجاً..

الحسكة: تجارب «زراعية» واعدة تجري بهدوء

يثير منظر البساط الأخضر الذي يغطي أراضي محافظة الحسكة الشاسعة هذه الأيام بعض التساؤلات عن الزراعة في المحافظة التي تعد خزان سورية الرئيسي للقمح والشعير، وبالتالي مصدر الخبز الأول في البلاد.

■ قحطان العبوش- القامشلي

غالبية الأراضي المزروعة في المحافظة هي لمحاصيل القمح والشعير والعدس في الشتاء، والقطن في الصيف، ويبرز أول تلك التساؤلات، عن الثقافة الزراعية التي حصرت الإنتاج في أنواع محددة من الزراعات، وهل تستند هذه الثقافة لأبحاث علمية؟

تساؤلات وتجارب

وماذا حققت المحافظة طوال عشرات السنين من زراعة المحاصيل نفسها، وهل تكوّنت تجارب أسهمت في زيادة الإنتاج، أم بقي المطر والجو المناسب هما اللاعبين الرئيسيين في نوع وكم الإنتاج.

وتزداد أهمية وجود أجوبة فعّالة لتلك التساؤلات، مع بعض التجارب الزراعية الواعدة التي تجري بهدوء بعيداً عن أعين وسائل الإعلام المشغولة بتغطية الحرب في البلاد، وبعيداً عن دعم وزارة الزراعة ومؤسساتها التي تبنت أنواعاً محددة من المحاصيل.

تنوّع مناخي..

«محمد» شاب في مقتبل العمر، له تجاربه الخاصة في زراعة أنواع جديدة من المنتجات الزراعية مثل البطاطا والبندورة والثوم والزيتون وغيرها، ويتساءل هو أيضاً، «لماذا يبدأ من الصفر؟ وأين هي الأبحاث الرسمية التي تؤكد أن أراضي محافظة الحسكة لا تصلح لزراعة محاصيل غير القمح والشعير والعدس والقطن؟».

يقول الشاب الذي يعمل على تجارب زراعية في إحدى المزارع القريبة من مدينة القامشلي، «إن عشر سنوات قد تكون كافية لبروز معطيات جديدة عما تستطيع أراضي محافظة الحسكة تقديمه من إنتاج»، ويطرح بثقة سؤالاً آخر عن «وجود أكثر من مناخ في المحافظة الواسعة، بدءاً من الحار الجاف في الجنوب وحتى البارد الرطب في الشمال».

> **أين هي الأبحاث الرسمية التي تؤكد أن أراضي محافظة الحسكة لا تصلح لزراعة محاصيل غير القمح والشعير والعدس والقطن؟**

المحافظة ستنتج يوماً ما يكفي سورية

كما يتحدث عن أنواع التربة المتنوعة في مناطق المحافظة، وهو تنوع كفيل بوجود مختلف الزراعات من الخضار والأشجار المثمرة بالإضافة للزراعات المتعارف عليها من المحاصيل الاستراتيجية التي يتقدمها القمح.

«محمد» غير المختص في الزراعة علمياً يعتمد على الصبر في زراعاته التي تأخذ كل دورة فيها أشهراً طويلة، لكنه لم يمل حتى الآن طالما أنه وصل لرأس «ثوم» يزن أكثر من نصف كيلو غرام حالياً ويعمل على جمع البذار بعد كل موسم للبدء بالإنتاج الكبير والبيع.

ليس «الثوم» وحده ما ينتظر «محمد»، فالبطاطا أيضاً أحد مشروعاته التي يعمل عليها، كما أشار لتجارب ناجحة يجريها فلاحون آخرون على زراعة البندورة، و«النتائج تبشر بالخير» كما يقول، وهو متأكد من أن المحافظة ستنتج يوماً ما يكفي سورية من الخضار والزيتون إلى جانب خبز البلاد.

الأزمة والعودة إلى الزراعة

ساهمت أزمة الجفاف التي عاشتها المحافظة في السنوات الأخيرة، وغياب الدعم الحكومي للفلاحين، والتهميش الذي عانوا منه، في هجرة كثير منهم نحو محافظة درعا وريف دمشق للعمل في الزراعة هناك، حيث كونوا خبرة لا بأس بها في زراعة محاصيل الخضار والأشجار المثمرة التي يفتقدونها.

وعندما أجبرتهم الأزمة التي تعيشها البلاد منذ أكثر من ثلاث سنوات، على العودة لقراهم وأراضيهم، بدأوا باستثمار تلك الخبرة، وإدخال زراعات جديدة قد تغيّر المفاهيم التقليدية المتعارف عليها، وإن كانت ستحتاج بعض الوقت ما لم يتم تبنيها ودعمها بشكل رسمي.

خلال جولة بسيطة على بعض أرياف مدينة القامشلي، يمكن مشاهدة كم كبير من البيوت البلاستيكية الغريبة على فلاحي المنطقة، إنها بدايات التجارب، وفي سوق «الهال» تقف سيارات قادمة من ريف المحافظة وليس من محافظات أخرى كما هي العادة، إنها تحمل بطاطا وبندورة وأنواعاً أخرى من الخضار المنتجة محلياً.

واقع «المخابر» المدرسية وآفاق تفعيلها!

تعد عملية التدريس والدراسة في المخبر جزءاً أساسياً من العمل العملي، فعندما يكون تطوير مهارات العمل المخبري هدفاً هاماً للطلبة، فمن المتوقع أن تشكل عنصراً أساسياً من المنهاج التدريسي، ومن هنا تكمن أهمية دراسته ودوره الإيجابي في العملية التربوية من خلال تسهيل عمل المدرس، وفهم الطلبة لما يعرض عليهم، وترسيخه في أذهانهم، وتطبيق ما أخذوه نظرياً بشكل علمي باتجاه اكتساب المهارات العلمية والعملية للعمل المخبري.

■ عابدين رشيد

ولذلك فإن مشكلة المخابر المدرسية اليوم هي أنها لا تجري تطبيقاً عملياً للموضوعات النظرية للمواد العلمية، وهنا نتساءل هل المخبر المدرسي يؤدي دوره في تحقيق الهدف الذي وضع من أجله؟

واقع الوسائل التعليمية في المخابر

إذا كان هناك من أهمية تذكر، فهي تمثل بالدرجة الأولى بتوفيرها للخبرات الحسية وتثير انتباه الطلبة، وتزيد إقبالهم للدراسة، كما أنها تجعل التعليم أكثر عمقاً وثباتاً في أذهان الطلاب في المرحلة الإعدادية والثانوية. إلا أن الواقع يقول: إن هذه الوسائل لا تساعد الطلاب على القيام بعمليات التجريب والملاحظة العلمية والتعامل مع الأدوات. ولذلك لابد أن تتوفر الشروط التالية:

- أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المنهاج.
- أن تكون مثيرة للاهتمام وتراعي قوانين التعلم.
- أن تكون محققة للأهداف التربوية.

الاستطلاعات والاستبيانات

من خلال بعض الاستبيانات والاستطلاعات الميدانية لآراء بعض المدرسين والطلاب وأمناء المخابر في بعض المدارس تبيّن ما يلي:

أولاً: حول آراء الطلاب «الفيزياء- الكيمياء- العلوم»: توجد المخابر في معظم المدارس الإعدادية والثانوية إلا أن الأجهزة المخبرية «أجهزة عرض وغيرها» رغم صلاحية بعضها وعدم ملاءمة بعضها الآخر للمناهج الحالية، لا تستخدم في أكثر الأحيان، وينطبق ذلك على المواد والمستلزمات المخبرية أيضاً، كما أن المدة الزمنية القصيرة والكثافة الصفية للطلاب، لا تساعد على إجراء التجارب والمشاهدات العلمية في قاعة المخبر وفق الأهداف التعليمية.

ثانياً: حول آراء المدرسين: وتتلخص بأن عدد الساعات المخصصة للدخول إلى المخبر غير كافية، بالإضافة لضيق المخبر في ظل الكثافة الصفية، كما أن المخابر تفتقر إلى الترتيب والتنظيف والصيانة، ولذلك لابد من إتلاف بعض المواد والمستلزمات التي لا تنسجم مع محتويات الكتب الحالية.

الصعوبات والمشكلات التي تعرقل العمل في المخبر

- عدم توفر المواصفات المطلوبة للمخبر.
- عدم اهتمام المدرسين بالمخبر والنقص في تحضير الدروس.
- ضعف استخدام المدرسين للمخبر، وعدم وجود خبرة كافية لديهم في التطبيق العملي.
- ضعف مشاركة الطلاب في العمل المخبري من ناحية البحوث والتجارب.
- الكثافة الصفية في ظل ضيق المخبر.

المقترحات والحلول

- الاستمرار في توفير المواد والتجهيزات الحديثة اللازمة للتجارب.
- إقامة دورات تدريبية لإنماء المخابر من أجل إدارة المخبر بنجاح.
- مشاركة الطلاب في إجراء التجارب وتقليل أعدادها.
- ضرورة زيادة استخدام المدرسين للمخبر المدرسي.
- إقامة دورات تدريبية مستمرة في مجال العلوم التطبيقية لهؤلاء المدرسين.
- مسح المدارس التي توجد فيها المخابر.
- تزويد المخبر المدرسي بكل الاحتياجات، وتخصيص ساعات كافية للعمل المخبري.

من الذاكرة

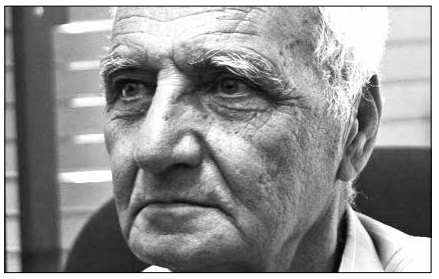

■ محمد علي طه

مر الحياة وحلوها

تتضمن زاويتنا اليوم أمرين اثنين: أولهما ظاهرة داء عدم الوفاء، تلك الآفة التي عبر عنها المثل الشائع «ملحه على ديله» للدلالة على أن المعنيين بهذا القول مفتقرون للحد الأدنى من الإخلاص، ناكرون «للخبز والملح» للمودة والصداقة والمعاشرة، ولاسيما إن كانوا «يرفعون» يافطة المبادئ، ولست الآن بوارد ذكرهم بأسمائهم، لأنهم وبمحض إرادتهم تقوقعوا على ذواتهم وانكفؤوا حتى تحولوا إلى نكرات، متجاهلين عن عمد رحيل رفاق ورفيقات أعزاء كان لهم دورهم ونشاطهم ومكانتهم «لمجرد أنهم ليسوا في فصائلهم» فلم يتحدثوا عنهم، لو بكلمة واحدة، وهذا غريب عن سلوك الشيوعيين. فقد تعلمنا في صفوف حزبنا أن نكون أوفياء لكل الرفاق، فنقف بصادق الاحترام لذكرى أي رفيق أو رفيقة يرحل عنا مع دمعة حزن وألم، ودمعتنا اليوم على الرفيقة الراحلة فرجيني الحلو زوجة الشيوعي الكبير الشهيد فرج الله الحلو التي شاركته مر الحياة وحلوها، وبمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيلها نقول ستبقى ذكراكم أيها الرفاق الأعزاء حية في قلوبنا محاطة بكل مشاعر الاحترام والتقدير.

أما الأمر الثاني فهو عودة بالذاكرة إلى زمن الشباب يوم كانت البساتين الخصبة تفترش المسافات شرق نهر يزيد حتى برزة والقابون والقصاع، مشكلة قسما هاما من غوطة دمشق، بينما كانت حارتنا تمتد موازية ضفة نهر يزيد الغربية الشمالية، مع بعض الامتدادات المتواضعة نحو جبل قاسيون، وعلى جانب واد صغير بنى والد صديقي صلاح ميقري بيتا مقابل مغارة صغيرة، كنت أتردد إليه كثيراً وأنا فتى يافع حاملاً آلة تسجيل «أم بكرات» اشتراها أبي بالتقسيط، لنجتمع شلة أصدقاء نمضي وقتاً ممتعاً بتسجيل مقاطع تمثيلية مرتجلة، مع بعض الأغنيات الشائعة حينها، ومن تلك الذكريات الغالية، ذكرى تسجيل قصيدة الشاعر محمود حسن اسماعيل «النهر الخالد» التي لحنها وغناها الموسيقار محمد عبد الوهاب، ومنها هذا المقطع:

مسافر زاده الخيال
والسحر والعطر والظلال
ظمآن والكأس في يديه
والحب والفن والجمال
سمعت في شطك الجميل
ما قالت الريح للنخيل
يسبّح الطير أم يغني
ويشرح الحب للخميل

وقد سجلنا الأغنية بصوت الصديق عبد الرحمن الذي أداها بكل دقة ونجاح بصوته الجميل الرخيم، ودارت الأيام وضاع شريط التسجيل، لكن الصديق تابع طريقه في عالم الفن ليغدو نجماً ذائع الشهرة على امتداد الساحة العربية، يستقطب إعجاب الملايين من المشاهدين لأدائه الرائع المتميز في عشرات المسلسلات والمسرحيات، وفي السينما أيضاً، وليصدح صوته القوي الجميل بالأغنية الوطنية الآسرة:

لا لي.. لا لي
يا علمنا بالعالي
أنا سوري
آه يا نيالي

إنه النجم الفنان عبد الرحمن آل رشي الذي ودعناه يوم الأحد الماضي «2014/4/13» إلى مثواه الأخير على سفح جبل قاسيون.

محافظة دير الزور خارج «التغطية»..؟!

المنطقة الشرقية في غالبيتها خارج التغطية أي خارج سيطرة الدولة، وتحت سيطرة المجموعات المسلحة، وخاصةً تكفيريي «داعش» و«جبهة النصرة» و«الجبهة الإسلامية» وغيرهم.. فدخلت المنطقة حالة «الفوضى»، من فقدان الأمان وعمليات القتل والخطف والسرقة للممتلكات العامة والخاصة والثروات الباطنية، وأهمها النفط والغاز مما أوجد أمراء حرب.

■ مراسل قاسيون

شهدت المنطقة الشرقية عموماً، تصعيداً كبيراً في ممارسة العنف سواء اتجاه المواطنين أو بين المجموعات المسلحة ذاتها، ناهيك عن الاشتباكات المستمرة والمتصاعدة مع الجيش العربي السوري.

دير الزور بين «التحرير» و«التطهير»

ارتفعت حدة المعارك مؤخراً داخل أحياء المدينة المسماة في أجزاء منها «محررة»، كـ«حي العمال والصناعة والموظفين والرشدية»، باسم استكمال التحرير عبر هجمات مباشرة أو قصف بالهاون والصواريخ المحليةً الصنع، أو تفجيرً الأبنية من خلال التسلل إليها، من خلال أنفاقٍ أو بسيارات مفخخة.

وحسب ٍروايات الأهالي جرى قصف بالطيران والمدفعية طال الأحياء والمناطق الريفية القريبة كمدينة «موحسن» وبلدة «المريعية»، تتبعها هجمات لتطهيرها. وكذلك ازداد القصف على مطار دير الزور وعلى أطرافه بحجة «تحريره» ونجم عن ذلك عشرات القتلى من الطرفين، وكذلك من المدنيين.

وفي تطور لاحق أعلن عبر وسائل الإعلام عن تشكيل غرفة عمليات من قبل ما يسمى «المجلس العسكري» تضم عدداً من قادة المجموعات المسلحة، كما خُطف أحد المواطنين في «موحسن»، ووجد مقتولاً..

كما خطف مواطن داخل حي «الجورة» من قبل إحدى الجهات الرسمية وطلب من أسرته مبلغ 300 ألف فدية حسب روايات بعض المواطنين!؟ وفي جميع الأحوال الخسارة والمصائب تقع على رؤوس المواطنين، حيث أغلقت الطرقات والمعابر مجدداً كطريق دمشق– دير الزور في منطقتي «كباكب» و«الشولا»، ومعبر نهر الفرات قرب قرية «الجنينة»، وأصبحت مدينة دير الزور معزولةً ومقسمة، ومعزولة عن الريف.

صراع بين «داعش» و«النصرة»

من جهة أخرى تعمقت الخلافات وازدادت الاشتباكاً بين المجموعات التكفيرية بين «داعش» و«جبهة النصرة» ومن يناصرها، في إطار الصراع على الهيمنة وعلى مصادر النهب كآبار النفط والغاز، وانتقلت الاشتباكات من مدينة البوكمال إلى المناطق التي تقع بين محافظتي دير الزور والحسكة، كمدن وبلدات «البصيرة والصور وبريهة»، وتضاربت الأنباء حول عدد القتلى من الطرفين، ومن عرف منهم يقدر بالعشرات.. ونتج عن ذلك عمليات تهجير جديدة للمواطنين الأبرياء إلى المدينة، ورافق ذلك مأس زادت من المواقف المعارضة للمسلحين، وتأييدً الحل السياسي والخلاص من هذه المأساة.

البوكمال سوق للأسلحة والذخيرة!؟

نتيجة غياب سلطة الدولة وقوى المجتمع المؤثرة، طالت الفوضى كل المحافظة وامتدت لتصبح خلافات عشائرية رغم كل الجهود التي يبذلها الشرفاءً، ومن أبرز مظاهرها استخدام السلاح والمتاجرة العلنية به، وأصبحت البوكمال سوقاً آخر للذخيرة والسلاح المهرب والمسروق والمورد من الدول التي تدعم الإرهاب، بعد الميادين المركز الأكبر، وتباع علناً وبأسعار عالية في وسط المدينة ودوار المصرية، وغالبية التجار مرتبطون بالمجموعات المسلحة وتحت حمايتها.

الطلاب وضياع فرصة الامتحانات

مع اقتراب موعد الامتحانات الجامعية وشهادتي الإعدادية والثانوية، يسود القلق والخوف لدى الطلاب وأسرهم، من ضياع فرصة تقديم الامتحانات، نتيجة إغلاق الطرقات ونتيجة تجربة السنة الماضية، حيث حرم الآلاف من تقديم امتحاناتهم بسبب منع المسلحين انتقالهم من الريف إلى المدينة، أو المجيء من المحافظات الأخرى.. ناهيك عن المعاناة المادية وعدم توفر السكن والغلاء، والأخطر الخوف من القتل أو الخطف أو الاعتقال التعسفي!

لا شكّ أن ما يحدث في دير الزور، والمنطقة عموماً هو ما يحدث في مناطق التوتر كافة وإن اختلفت النسب وارتفعت هنا أكثر.. وبات ذلك يتطلب موقفاً يرتقي إلى مستوى الأزمة الوطنية الشاملة باعتماد الحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة من قبل كل الشرفاء في الوطنً.. وبات يتطلب على المستوى المحلي مبادرة من الشرفاء في محافظة دير الزور من فعاليات اجتماعية ومسؤولين لإيقاف هذه الفوضى وحقن دماء السوريين، ومواجهة التكفيريين للحفاظ على وحدة الوطن والشعب.

منظمة حزب الإرادة الشعبية في اللاذقية تقيم احتفالاً بمناسبة عيد الجلاء

أقامت منظمة «مشقيتا» لحزب الإرادة الشعبية فعالية احتفالية في 2014/4/17 بمناسبة عيد الاستقلال والخلاص من المستعمر الفرنسي، بحضور المئات من الرفاق والأصدقاء. حيث ازدان المكان بالأعلام الوطنية والعبارات التي تمجّد النضال ضد الاستعمار والرجعية العربية وقوى النهب والفساد.

■ مراسل قاسيون

وقد افتُتح الاحتفال بالنشيد الوطني وبالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء سورية من مدنيين وعسكريين. ثم ألقى سكرتير المنظمة الرفيق د. محمد غفر كلمة مقتضبة استعرض خلالها الأسباب التي أدّت إلى الأزمة السورية. وأكّد على أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد للأزمة من خلال مؤتمر جنيف.

المقاومة الشعبية ليست شعاراً

ونوّه إلى خطر قيام تحالف ما بين قوى الفساد في النظام والمجتمع وقوى الفساد في صفوف المسلحين. وأشاد بنضالات أبطال الثورة السورية وشجاعتهم في القتال إلى أن دُحرَ المحتل.

وأكّد على أن المقاومة الشعبية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها مقاومة العدو الصهيوني. وأن المقاومة ليست شعاراً، بل هي فعل حقيقي على الأرض مرتبط بتحقيق جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعزز الوحدة الوطنية. يأتي في مقدمتها تحقيق مستوى عالٍ من الحريات السياسية والديمقراطية. وتأمين العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة لمصلحة الشعب السوري. وضرب الفساد الكبير الذي كان أحد مسبّبات الأزمة العميقة التي يشهدها بلدنا منذ أكثر من ثلاث سنوات.

احتفال وتكريم

هذا وقد كان برنامج الاحتفال غنياً بفقراته المتنوعة، فقد شاركت فرقة «أوغاريت» للرقص الشعبي بعدة لوحات فنية نالت استحسان الحضور. وقدّم الفنان المغنّي سامر أحمد مجموعة أغاني طربية بصوته الشجيّ، كما غنّت الرفيقة سلام رشيد بصوتها العذب، وصلة من الأغنيات الوطنية الجميلة. وتم تكريم عدد من أسر شهداء الجيش العربي السوري بمنحهم صوراً للبطل الشهيد يوسف العظمة. كما تم تكريم الطبيب المخضرم كامل درويش ذي التسعين عاماً، صاحب السيرة العطرة في مداواته ومعالجته لأبناء المحافظة وانحيازه الأصيل للفقراء والكادحين. وكُرّمَ أيضاً الأستاذ عادل نعيسة تقديراً لمسيرته النضالية الطويلة والشاقّة، وعزمه واستعداده لمواصلة النضال السلمي تحقيقاً لأهداف شعبنا التي نذر عمره لتحقيقها.

وقد تخلل الاحتفالية حفل توقيع كتاب للشاعر الدكتور بيان محمود السيد، على أن يكون ريع المبيع لصالح أسر الشهداء. وقد أشرف على الإخراج الفني للحفل المخرج السينمائي محمد اسماعيل الآغا. وانتهى الاحتفال على أنغام نشيد حزب الإرادة الشعبية «نشيد ميسلون».

«المشافي الخاصة» وويلات الأسعار..

حياة المواطنين «سلعة» للمتاجرة وتحقيق الأرباح

أصبحت حياة المواطنين في ظل غياب رقابة وزارة الصحة عبارة عن سلعة للمتاجرة وتحقيق الأرباح من قبل أصحاب المشافي الخاصة، فأغلب شكاوى المواطنين بهذا الصدد أكدت بأن «عدم اكتراث وزارة الصحة وضعف رقابتها الصارمة على المشافي الخاصة، أدت إلى نوع من فوضى الأسعار التي أرهقت المواطنين المضطرين للجوء إليها، وساهمت بعدم اهتمام المشافي بالخدمات المقدمة من قبل كوادرها».

■ حازم عوض- قاسيون

أصيبت ابنته بجرثومة في دمها بعد 48 ساعة من ولادتها، نتيجة ما وصفه «سوء تعقيم المشفى». «أنس» الذي يبلغ من العمر 29 عاماً ويعمل موظفاً حكومياً، اختار أحد المشافي الخاصة والمصنفة على أنها «5 نجوم» بخدماتها داخل دمشق، لتضع زوجته مولودتها فيها، إلا أنه أصيب بالصدمة لما جرى هناك على حد تعبيره.

«أنس» لم يرم كل اللوم على المشفى الخاص الذي وصفه «بالمشهور جداً»، فقد بدأت المشكلة بالنسبة إليه من الطبيبة المتعاقدة مع المشفى والتي أشادت به وأقنعت الزوجة بالولادة فيه كونها متعاقدة معه، ولها نسب من العمليات والولادات هناك. وفعلاً توجهت زوجة أنس إلى المشفى المشهور بمخاضها، إلا أن الطبيبة طلبت منها العودة إلى المنزل وأن تراجع المشفى للولادة بعد 5 ساعات.

أطباء متعاقدون دون قيود!

وقال أنس «عدنا إلى المشفى بعد أقل من 5 ساعات لأن زوجتي لم تستطع التحمل، لكن المفاجأة هو أن الطبيبة غادرت المشفى ولم تقبل العودة إليه لتوليد زوجتي كما وعدت، وذلك بحجة «مابطلع برا البيت بعد الساعة 5 المسا»، وهنا لم يقم المشفى بأي تصرف لإجبارها أو إقناعها بالقدوم، ولسوء الحظ وسوء المشفى لم يتوفر أي طبيب أو طبيبة توليد يومها، وبدأت عملية البحث «وبوس الأيادي» حتى جاءت إحداهن».

وتابع «لم أدقق إن كانت طبيبة أو ممرضة أو حتى قابلة قانونية، المهم أن تنهي معاناة زوجتي. وبعد انتظار، خرجت ممرضة لتقول إن طفلتك استنشقت «مية الراس»، ويجب وضعها في حاضنة ووضعها حرج، وفعلاً تم وضعها بالحاضنة لمدة 24 ساعة، وأخرجت منها في اليوم التالي، لكن الصدمة الكبرى كانت هنا».

جرثومة «خمس نجوم» والفاتورة 75 ألف!

وأردف «أصيبت ابنتي بعد يومين من ولادتها بجرثومة في الدم، ودارت الشكوك حول الحاضنة غير المعقمة جيداً، إلا أن المشفى الخمس نجوم لم يعترف بذلك»، مضيفاً «الجدال والصراخ لم يجد نفعاً مع الأطباء وموظفي المشفى الذين لا يهمهم سوى المال في النهاية. اضطررت لإخراج ابنتي بعد دفع الفاتورة التي بلغت 75 ألف ليرة سورية، وذهبت إلى أقرب مشفى، وهناك وقبل الدخول طلب «الريسبشن» مبلغ تأمين 10 آلاف ليرة وإلا لن يسمحوا لنا بالدخول، وبعد دفع المبلغ تم نقل دم لها، وهي حالياً تخضع لحجر صحي مدته 40 يوماً» ووفقاً لما قاله أنس.

بحسب «أنس» وغيره من المشتكين، فإن «بعض المشافي الخاصة بدمشق، والمعروفة بأسمائها «العريقة» تفتقد لأدنى درجات الإنسانية في التعامل مع المرضى وينحصر الاهتمام بالماديات».

«أروى» 25 عاماً، كانت تسأل الأطباء عن مشفى جيد ومضمون للولادة وبالوقت ذاته يتناسب مع مدخولها وزوجها، ونتيجة عدم قرب المشافي العامة من مكان سكنهما، كانت الخيارات محصورة في المشافي الخاصة، و«المثير للخوف هو أن الأطباء الذين زرتهم أجمعوا على أن أحد المشافي الخاصة والحديثة في منطقة سكني، غير معقمة بشكل جيد وأن غرفة العمليات قد لا تعقم بين المريض والآخر، وأن الخيوط المستخدمة في خياطة الجروح نخب عاشر»، على حد قولها.

مشافي كالفنادق والخدمات بـ«بقشيش»

وتابعت «حتى أسعار الولادات في المشافي الخاصة اختلفت بتفاوت كبير وكأنها فنادق لها نجوم متدرجة، وكل طبيب متعاقد مع هذا المشفى أو ذاك يكشف العيوب في المشافي الأخرى للإقناع بالمشفى الذي يريد».

وزارة الصحة غائبة بالمطلق عما يجري في المشافي الخاصة وهنا نضع ألف إشارة استفهام حول دور الوزارة ولماذا هذا التقصير؟

وأردفت «الولادة القيصرية في المشافي الخاصة تدرجت من 27 ألف إلى 75 ألف ليرة سورية، والمشفى الذي اختاره طبيبي كانت أجرته 55 ألفاً وهو مبلغ مرتفع جداً، عدا عن أن المشفى يستغل نزول المريض فيه بالتحاليل والأدوية والاستشارات، وقد طلبوا مني زيادة على أجرة الغرفة بعد قبولي في المشفى بحجة أنها كبيرة وواسعة!».

وأشارت أيضاً إلى أن «الخدمات داخل المشفى سيئة جداً في حال لم يقم المريض بتوزيع «البقاشيش» على الممرضات والأذنة، وقد يهملون من لا يدفع لهم دون رقابة من قبل إدارة المشفى».

وما تقدم ذكره أعلاه أكده العديد من المشتكين بقولهم إن «هذه المشافي لا تستقبل أي حالة إسعافية نهائياً مهما كانت إلا إن تم وضع مبلغ تأمين وقدره 10 آلاف ليرة سورية في الصندوق وقد يصل في بعض المشافي إلى 25 ألف».

ويلات «المشافي» تتحملها وزارة الصحة

عضو مجلس الشعب السوري، صفوان قربي وصف في حديثه لـ«قاسيون» المشافي الخاصة بأنها «تجر الويلات على المرضى»، وخاصة في ظل غياب دور وزارة الصحة في الرقابة، ما جعل هذه المشافي مكاناً آخراً لاستغلال جيب المواطن السوري المنهك في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها.

وقال قربي إن «القطاع الصحي العام الضمان والأمان وملجأ المواطن البسيط والمتوسط الحال، ومن يضطر ويدخل المشافي الخاصة سيلاقي الويلات فيها، ومهما كانت حالة المواطن ميسورة مادياً، سيلاحظ أن العنوان الرئيسي هو أكبر كم من الأموال».

وتابع إن «هم القائمين على المشافي الخاصة هو كيف سنأخذ من هذا المريض أو ذاك ما استطعنا من المال عبر تحاليل غير ضرورية وفحوصات واستشارات غير لازمة بأسعار غير منضبطة ودون أي مؤشرات محددة وواضحة لها».

وأردف قربي إن «المزاجية سيدة الموقف في المشافي الخاصة، ووزارة الصحة غائبة بالمطلق عن ما يحدث، وهنا نضع ألف إشارة استفهام حول دور الوزارة، ولماذا هذا التقصير؟».

تفتيش كل 6 أشهر!

مصدر في وزارة الصحة، قال لصحيفة «قاسيون» إنه «هناك بالفعل بعض المشافي الخاصة التي تخالف القوانين، إلا أن الشكاوى المقدمة بهذا الصدد إلى الوزارة هي وسطياً شكوى واحدة كل أسبوع من دمشق وريفها بخصوص أسعار المشافي وسوء الخدمات، فيما تكاد تنعدم الشكاوى المقدمة من المحافظات الأخرى لتصل إلى شكوى واحدة أو اثنتين كل عام».

وأردف إن «الوزارة لا يمكنها ضبط هذه الأمور داخل المشافي إن لم يتقدم المريض المغبون بشكوى مباشرة إلينا» مشيراً إلى أنه «من المفترض أن تكون هناك دوريات تكشف على المشافي الخاصة بشكل دوري، إلا أن عملها حالياً ضعيف قد يصل إلى زيارة واحدة كل 3 أو 6 أشهر للمشفى».

الحالات «الإسعافية» تعالج مجاناً!

وحول استقبال الحالات الإسعافية في المشافي الخاصة، أكد المصدر أنه «هناك قرار صادر عام 2007 ينص على استقبال الحالات الإسعافية كافة وخاصة التي تتطلب إنقاذ الحياة، وبحسب هذا القانون يجب أن تعالج هذه الحالات مجاناً خلال 24 ساعة الأولى وإذا لزم استمرار بقاء المريض أكثر من 24 ساعة يخير بالبقاء بأجرة أو المغادرة إلى مشفى آخر».

وبلغ عدد المشافي الخاصة في مدينة دمشق حسب إحصائيات عام 2012 حوالي 41 مشفى إضافة إلى 45 مركزاً طبياً تخصصياً تقوم بتقديم الخدمة الطبية إلى المواطنين بالمشاركة مع مشافي القطاع العام.

التعليم لمن يملك المال..

الظروف «الأمنية- المعيشية» تبعد طلاب الجامعة عن مقاعد الدراسة

يحتاج قطاع التعليم في سورية كما باقي القطاعات الحيوية إلى سنوات طويلة كي يستعيد عافيته. فالأزمة السورية المستمرة أدت إلى خروج عدد كبير من طلاب الجامعات السورية بكافة فروعها عن مقاعدهم الدراسية ليهاجر عدد كبير منهم إلى خارج سورية بحثاً عن جامعة تؤمن له ما كان يحلم بالحصول عليه من معرفة وعلم وشهادة، فيما بقي من بقي في الداخل يحارب الظروف المادية القاسية والأوضاع الأمنية، وترك التحصيل العلمي للظروف اليومية إن سمحت.

■ نسرين علاء الدين- قاسيون

كما ساهم الانفلات الأمني الحاصل في ارتفاع منسوب الفساد في الجامعات الرسمية وانتشار شبكات لتزوير الشهادات والمصدقات الجامعية، حيث تم مؤخراً وبحسب الجهات الأمنية ضبط شبكة تقوم بتزوير الشهادات والمصدقات الجامعية، عبر ضبط مطبعة لتزوير الشهادات بشكل كامل وبطريقة احترافية وتقنيات حديثة ضمن دمشق. وأوضح أمين جامعة دمشق عباس صندوق، إن عدد الوثائق والشهادات التي تم تزويرها خلال العام الماضي وحتى تاريخه تجاوز 70 شهادة، إضافة لوجود حالات تزوير شهادات في الخارج.

الأزمة والهجرة وحلم الدراسة

لكن الأزمة السورية أخرجت عدداً كبيراً من طلاب دمشق عن مقاعدهم الدراسية ليهاجر عدد كبير منهم إلى خارج سورية بحثاً عن جامعة تؤمن له ما كان يحلم بالحصول عليه من معرفة وعلم وشهادة، فيما بقي من بقي في الداخل يحارب الظروف المادية القاسية والأوضاع الأمنية وترك التحصيل العلمي للظروف اليومية إن سمحت.

يجهز «أمجد»، طالب ماجستير، أوراقه كي يناقش رسالة الماجستر التي عمل عليها لأكثر من سنتين. يقول لـ«قاسيون» تم «إيقافي لمدة أربعة أشهر من قبل إحدى الجهات الأمنية، وفيما بعد تم الإفراج عني وإطلاق سراحي بعد أن تبيّن أن هناك خطأ أمني «تشابه أسماء»، وعليه تم منحي أوراقاً قانونية تفيد بعدم وجود أي دعوى أو شكاوى أو أي تهمة في سجلي العدلي لكن رئاسة الجامعة لم تقبل هذه الأوراق ورفضت السماح لي بمناقشة رسالتي»، ويتابع أمجد «أنا لن أتوقف وسأدق كل الأبواب كي أناقش رسالة الماجستر وأحصل على شهادتي الجامعية».

الاعتقال والقرارات التعسفية!

تفاجأ «رواد» بقرار رئاسة جامعة دمشق القاضي بعدم السماح له بإكمال رسالة الدكتوراه الخاصة به في مجال الطب. فتحدث رواد لـ«قاسيون» قائلاً «قامت إحدى الجهات الأمنية باحتجازي لمدة شهر ثم تم إخلاء سبيلي بعد التأكد من عدم وجود أي أشكال أمني حولي، وتم منحي أوراقاً تثبت أنه لا يوجد أي حكم بحقي، وقد قبلت كليتي بهذه الأوراق وكذلك إدارة المشفى لكن رئاسة الجامعة رفضت القبول بهذه الأوراق وقامت بإيقاف مناقشتي للرسالة وأنا لا أجد أي مبرر لهذا القرار من قبل رئاسة الجامعة».

وبدوره تحدث «جابر.ي»، طالب سنة رابعة في كلية الآداب- قسم علم الاجتماع، لـ«قاسيون» عن المعاناة والظروف والإجراءات التعسفية المرتكبة بحقه وبحق زملائه «أنا من مواليد إحدى قرى ريف دمشق، انقطعت مدة شهرين عن الكلية بسبب الأوضاع التي كانت سائدة في منطقتنا، وعندما عدت لمتابعة الدراسة في الكلية مع عدد من الرفاق تفاجأنا بالإجراءات الأمنية المشددة بحقنا من قبل اللجان التابعة لاتحاد الطلبة، حيث تعرضنا لمضايقات عديدة من قبل بعض أفراد اللجان، تبدأ بالتفتيش الدقيق لنا ولممتلكاتنا الشخصية خاصة الهاتف الجوال وأجهزة اللابتوب ومتابعتنا الدقيقة في قاعات الدراسة والحديقة والكافيه، لذلك قررنا عدم متابعة الدراسة في الكلية ومتابعة المحاضرات من خلال بعض الأصدقاء وشراء بعض النوط من المكتبات وخاصة بعد أن تم اعتقال عدد من الطلاب داخل الحرم الجامعي رغم أننا موقنون بأننا لم نقم بأي عمل يخل بأمن الوطن».

رفع رسوم التسجيل

أحدث مركز التعليم المفتوح في جامعة دمشق عام 2003 بهدف إعطاء فرصة للأشخاص الراغبين بإتمام تعليمهم ولم تتح لهم الفرصة بسبب ظروفهم، وقد نجح المركز في السنوات السابقة في استقطاب عدد كبير من الطلاب السوريين الذين كانوا يتوجهون فيما قبل للتعلم في الدول المجاورة مثل لبنان والأردن. لكن قرار وزير التعليم العالي برفع رسوم التسجيل دفع بعدد كبير من طلاب التعليم المفتوح للإحجام عن التسجيل والمطالبة بإعادة رسوم التسجيل إلى المبلغ الذي كانت عليه قبل قرار الرفع.

تقف «راميا» في صف الانتظار للحصول على الأوراق اللازمة لتقديم طلب إيقاف تسجيل في جامعة دمشق التعليم المفتوح- قسم الترجمة. وتقول «هذا هو الفصل الثاني على التوالي الذي أقوم بإيقاف تسجيلي فيه، وذلك بسبب ارتفاع رسوم التسجيل، فالوضع المادي لأهلي لم يعد يسمح بدفع تكاليف التسجيل والدراسة علماً أني في السنة الثالثة من الدراسة وأنا بحاجة للحصول على الشهادة من أجل الحصول على عمل جيد فأنا أعمل سكرتيرة في عيادة طبية، لكن في حال حصلت على الشهادة فإن فرص حصولي على عمل جيد ستكون أكبر».

> **طالب: لا أستطيع إكمال الدراسة هذا العام وحالياً أبحث عن عمل يؤمن لي ولعائلتي الحد الأدنى من المعيشة ويبقى حلم الدراسة والحصول على شهادة جامعية مؤجلاً إلى العام القادم**

لماذا هذا التضييق..؟

وبدورها تقول «سلاف.م»، من الطلاب المستجدين في التعليم المفتوح، «سجلت هذا العام بعد فتح باب التسجيل المباشر وذلك كي أستفيد من الفرصة التي أتيحت لي لكني سأقوم بإيقاف التسجيل في الكلية بسبب ارتفاع تكاليف التسجيل والمصاريف الجانبية من ثمن نوط ومحاضرات»، وتتابع سلاف «كنت أتمنى أن تعود رسوم التسجيل إلى الرسم السابق، فالمواطن السوري لم يعد يحتمل ارتفاع المعيشة لتأتيه مصاريف التعليم، علماً أن التعليم المفتوح أحدث لذوي الدخل المحدود والراغبين بإكمال تعليمهم. إذاً لماذا هذا التضييق على المواطنين».

في حين استفاد «خالد» من الفرصة التي أتاحها التسجيل المباشر في التعليم المفتوح لهذا العام، ولكنه سيقوم «بإيقاف التسجيل في الفصل الدراسي الثاني»، لأن مدخراته لن تمكنه من التسجيل في الفصل الثاني، وأضاف خالد في حديثه لقاسيون «التسجيل المباشر كان فرصة جيدة لعدد كبير من الطلاب لكن إكمال التعليم في الظروف الحالية سيكون من نصيب من يملك المال».

وبدوره «مروان»، من طلاب التعليم المفتوح- قسم المحاسبة، أوقف تسجيله لهذا العام بعد أن تم رفع رسوم التسجيل، «فالظروف المالية لا تساعد هذا العام على إكمال الدراسة، وأنا حالياً أبحث عن عمل يؤمن لي ولعائلتي الحد الأدنى من المعيشة، ويبقى حلم إكمال الدراسة والحصول على شهادة جامعية مؤجلاً إلى العام القادم».

وللتعليم العالي مبرراتها!

خرج وزير التعليم العالي بحجج عديدة يبرر فيها قرار الوزارة برفع رسوم التسجيل في التعليم المفتوح، لكن أي من الحجج لم تلق الترحيب في أوساط الطلاب، فقد أوضح وزير التعليم العالي مالك علي، أن قرار زيادة الرسوم قد تمت دراسته من مجلس التعليم العالي من قبل وقد تم توقيعه، مبيناً «أن جميع البرامج والأسس والتشريعات في نظام التعليم توضع للطلاب المتفوقين والراغبين في الدراسة، وليس للطلاب الفاشلين، لذلك من الأفضل على الطالب أن يتفاءل ويجتهد ويدرس لا أن يضيع وقته عبر الدعوات المكتوبة عبر شبكات التواصل، فالدراسة هي التي ستجلب النتيجة الحقيقية له»، لافتاً إلى أن الدولة تقدم الكثير من الدعم للطالب، من أجل التعلم وقامت بافتتاح العديد من البرامج الجديدة للعام 2013– 2014.

كما صرح الوزير أمام مجلس الشعب عندما سئل عن سبب الزيادة في رسوم التسجيل في التعليم المفتوح، بأن قرار مجلس التعليم العالي الخاص برفع رسوم التسجيل وقيمة مقررات التعليم المفتوح يهدف إلى حل مشكلة ارتفاع ثمن المطبوعات والقرطاسية وتحفيز الطلاب على الإسراع بالتخرج وإتاحة الفرصة لغيرهم من الطلاب وأن هذه الرسوم تبقى مقبولة مقارنة بأقساط الجامعات الخاصة، مشيراً إلى أن هذا القرار يأتي في إطار إعادة النظر بمجموعة من الرسوم كرسوم التسجيل والحصول على الشهادة ورسوم كشف العلامات وغيرها.

مذكرة برسم مجلس الشعب السوري:

لنسد جميع الذرائع والحجج

ننشر فيما يلي نص المذكرة التي قدمها أعضاء من ممثلي محافظة حلب في مجلس الشعب إلى السيد رئيس المجلس بتاريخ 2014/4/16، والتي تناولت الأوضاع العامة والإنسانية في «حلب» المنكوبة:

السيد رئيس مجلس الشعب الموقر..

تعتبر التسويات والهدنات التي عقدت في العديد من مناطق البلاد، علامة إيجابية، وبادرة طيبة باتجاه إعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع، وتخفف العبء على جيشنا الوطني في مواجهته مع قوى التكفير والإرهاب القادمة من الخارج ومن في حكمهم من السوريين، ورغم أن الظروف مؤاتية، ورغم ما بذل من جهود حثيثة كي تمتد تلك التسويات والهدنات إلى محافظة حلب لم تتكلل تلك الجهود بالنجاح حتى تاريخه، بسبب بعض المعيقات، التي نرى من المفيد دراستها وحلها، وهذه المعيقات هي:

فتح «المعبر» القضية الأولى

1. اغلاق المعبر الوحيد الذي يربط بين طرفي مدينة حلب من جهة، وبين مناطق سيطرة الدولة والريف الحلبي من جهة أخرى، الأمر الذي أضاف أعباء إضافية على كاهل أهلنا في تلك المناطق فوق معاناتهم، وأثار استياءً واسعاً في صفوفهم، ورغم أن المواطنين أحياناً كانوا يتعرضون أثناء العبور إلى القنص والابتزاز والإهانات، جاء قرار الإغلاق أشد إيلاماً. وباتت مسألة فتح المعبر القضية الأولى في قائمة مطالبهم.

2. في ظل الأعمال الحربية كثيراً ما يطال القصف المناطق السكنية، وبشكل يتجاوز حد الخطأ المسموح به في مثل هذه الظروف، ففي الوقت الذي يتطلب الموقف اختيار الأهداف بدقة، بحيث يطال القصف المسلحين التكفيريين حصراً ودون التعميم على المواطنين في مناطق سيطرة المسلحين، حيث يبدو أحياناً أنه يأخذ طابعاً عشوائياً فيساهم في المزيد من التهجير والقتل والدمار لأبناء شعبنا، إن اختيار الأهداف بدقة والحرص على أرواح وممتلكات المدنيين هي رسالة بليغة إلى شعبنا وإلى العالم أجمع تساهم في عزل ومحاصرة تلك الجماعات وصولاً إلى طردها والقضاء عليها.

الاعتقالات تعسفية وغير مبررة

3. الإعتقالات التعسفية: تجري اعتقالات واسعة من الجهات الرسمية لأسباب غير مبررة مثل الانتماء إلى منطقة معينة، أو تشابه الأسماء دون تدقيق وبدون إبلاغ الأهل الذين يدخلون في دوامة البحث اليائس عن أبنائهم ويتعرض الكثيرون منهم إلى الابتزاز والاحتيال، ناهيك عما يتعرض له الكثير من المعتقلين أثناء فترة الإعتقال وعدم تقديمهم للمحكمة وفق القوانين النافذة وغيرها من الممارسات التي تساهم في فقدان الثقة بين جهاز الدولة والمواطنين.

4. طريقة تعامل العديد من العناصر على الطرقات والحواجز غير قانونية وغير حضارية، مثل التوقيف المزاجي وفرض الاتاوات والإهانات، بحيث تتناقض مع طبيعة مهامهم لا بل يسيؤون بذلك إلى سمعة أبنائنا في القوات المسلحة الذين يخدمون في مواقعهم في أقسى الظروف الأمنية والمناخية.

هذه الوقائع هي التي تقف عائقاً أمام إمكانية عقد هدنات وتسويات ممكنة رغم ما بذل من جهود شعبية حثيثة كي تمتد إلى محافظة حلب

استفحال الفساد والنهب

5. استفحال الفساد في العديد من دوائر الدولة باستغلال الظروف الاستثنائية التي يعيشها بلدنا، فمن دوائر الهجرة والجوازات إلى النفوس إلى مخافر الشرطة وغيرها بالإضافة إلى عمليات النهب والسلب من قبل العديد من اللجان في العديد من الأماكن التي يحررها الجيش العربي السوري من قبضة اللصوص الإرهابيين والتكفيريين.

6. منع إيصال المواد الإغاثية إلى المناطق الواقعة خارج سيطرة الجيش مؤقتاً اذ لم يصل إلى تلك المناطق منذ أكثر من 9 تسعة أشهر أية مواد بما فيها مستلزمات الحياة اليومية– رغم اكتظاظ المستودعات في مدينة حلب بتلك المواد وحاجة أهالينا الماسة للإغاثة في تلك المناطق واستعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري لتوزيعها عبر الشعب الهلالية في تلك المناطق الأمر الذي تستغله جمعيات ولجان أخرى مرتبطة بالخارج للاستغلال السياسي.

7– فقدان التنسيق المطلوب بين الجهات المعنية المختلفة.

التنسيق مع الجهات المعنية

السيد الرئيس.. إن الوقائع آنفة الذكر تقف عائقاً أمام إمكانية عقد هدنات وتسويات ممكنة لذلك نرجو العمل سريعاً للتنسيق مع الجهات المعنية وتدارك كل ما يمكن تداركه، لنسد جميع الذرائع والحجج من أيادي من لا يريدون الخير لشعبنا ولبلدنا المنكوبين.

البوكمال تودع الرفيق حميد عطا الله العكلة

توفي ظهر الخميس 17 / 4 / 2014 الرفيق حميد عطا الله العكلة «أبو عبيدة» عضو لجنة دائرة البوكمال لحزب الإرادة الشعبية، وذلك بعد مرضٍ عضال عانى منه طويلاً..

والرفيق حميد من مواليد 1962 وأب لثلاثة أبناء، وقد انتسب إلى الحزب الشيوعي السوري «منظمات القاعدة» أوائل الثمانينيات، وأيد ميثاق شرف الشيوعيين والتزم باللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، حزب الإرادة الشعبية حالياً. وعرف الرفيق بأخلاقه الشيوعية وبتمسكه بالمبادئ، وكان بيته ملتقى للشيوعيين من الفصائل كافة، وقد شاركوا في تشييعه.

وقد بقي الرفيق الراحل ملتزماً بحزب الإرادة الشعبية وسياسته ومواقفه، وخلال الأزمة التي يشهدها الوطن عانى كما كل السوريين وتهجّر مع أسرته إلى الحدود العراقية، وظل صامداً في وجه قوى الفساد والقمع وفي وجه القوى الظلامية والتكفيرية.

و«قاسيون» إذا تنعى الرفيق حميد، فهي تتقدم لأسرته وللرفاق في منظمة الحزب بدير الزور وفي دائرة البوكمال وللشيوعيين فيها ولأصدقائه بأحر التعازي متمنيةً لهم وللشعب السوري العظيم الخلاص من الأزمة وتحقيق التغيير الجذري والشامل وبناء سورية التعددية الديمقراطية.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

من الضروري زيادة عدد القضاة

إنه لمن الواضح والجلي لكل من له صله بالمنازعات القضائية، سواء من القضاة أو المحامين أو حتى المتقاضين أنفسهم أن هناك أزمة استعصت على كل من حاول الاقتراب منها لحلها، وهذه الأزمة تتمثل في التراكم الهائل للقضايا بالمحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها.

وكان السبب الأساسي والمباشر في هذه الأزمة هو قلة عدد القضاة بمختلف درجاتهم بالنسبة لعدد القضايا والمتقاضين، وهذا يرجع إلى العدد الضئيل الذي يتم تعينه في مجال القضاء، والوقوف عند مصادر معينة دون غيرها مثل المسابقات التي كانت تعلن عنها وزارة العدل، وذلك قبل إنشاء المعهد القضائي.

وليس بخاف على أحد الآن مدى التكدس الرهيب من القضايا في كل دائرة قضائية سواء جنائية أو مدنية أو تجارية أو شرعية أو غيرها.. وذلك إلى أن وصلت الأزمة بالفعل إلى حد الكارثة، ولم تجد معها الحلول على الرغم من زيادة عدد الدوائر القضائية. وأيضاً إصدار وزارة العدل لكثير من التعليمات والتعاميم التي تدعو الدوائر القضائية، وتحثهم على سرعة الفصل في القضايا.

ونحن في هذا المقام، ننوه إلى أن المشرع والسلطة التشريعية قد أعياهما التفكير في محاوله التوصل إلى حل لهذه الأزمة التي– وبحق– تسببت في إضاعة بعض حقوق المواطنين وتعطيل البعض الآخر.

ونحن نرى أن في تعيين المحامين الذين مارسوا مهنة المحاماة بشكل جدي في منصب القضاء، سيكون له أبلغ الأثر الإيجابي في حل هذه المشكلة، حيث أن لديهم من الخبرة العلمية والعملية ما يؤهلهم لتقلد هذه المناصب، لأنهم يعتبرون من أكثر الفئات إلماماً بالقوانين وتعديلاتها، ويعلمون كيف ومتى تطبق القوانين.. بل ولأنهم أكثر احتكاكاً بالقضاة، ويشعرون بآلامهم وما يعانون من إرهاق بدني وذهني نتيجة تراكم القضايا المطروحة عليهم.. وهذا سيعود بفائدة كبيرة على القضاة الحاليين، حيث إن ذلك سيقلل الضغط العملي عليهم، فتقل نسبة القضايا المطروحة على كل قاض مما سيعود بالنفع أيضاً على العدالة، حيث إنه في هذه الحالة لن يقضي قاض في دعوى إلا بعد دراستها وتدقيقها بتمعن وروية.. ومما تقدم بات واضحاً وبحق أنه يجب الاستعانة بالمحامين للتعيين في القضاء، لما في ذلك من ضرورة عملية وقانونية.

وأخيراً، لا يزال المحامون بانتظار نتائج المسابقة التي أعلنت عنها وزارة العدل في عام 2012 في هذا الشأن.

شهد الأسبوع من 12-4-2014 وصولاً إلى تاريخ 17-4-2014 تغيرات سريعة في سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، حيث ارتفع في مساء 13-4-2014 إلى سعر 180 ل.س/$، وعاد للهبوط إلى سعر 163 ل.س/$ في مساء يوم الخميس 17-4-2014. بين ذاك الارتفاع وهذا الانخفاض حصلت سوق المضاربة على الليرة السورية على 20 مليون دولار في جلسة واحدة عقدها المصرف المركزي بتاريخ الاثنين 15-4-2014، وحصلت شركات الصرافة على ضمانة بالحصول على مبالغ يومية 1,5-2,5 مليون دولار من حوالات السوريين في الخارج إلى أهاليهم، وفق قرار «المركزي» بالسماح لها بالاحتفاظ بنسبة 20% من الحوالات، وقد سارعت البنوك الخاصة بالعودة إلى خط الحوالات كي تستطيع أن تحصل على إيرادات من «باب الرزق» الجديد الذي فتحه «المركزي» للسوق، والذي أتى بمثابة مكافأة على رفعها لسعر الصرف بعد أن أصبحت «عصمة» تحديد سعر السوق بيدها، فيكفي أن تحتكره قليلاً وتفتعل ارتفاعه ليستجيب «المركزي» بضخ الدولار، ويرتفع مع كل موجة من هذه الموجات سعر الصرف الرسمي..

السوق ترفع سعر الصرف..

والمكافأة بين 170-200 مليون دولار خلال شهر!

■ قاسيون

خرج حاكم مصرف سورية المركزي من الاجتماع النوعي لمجلس النقد والتسليف بتاريخ 13-4-2014، ليعلن عن إجراءات رئيسية في مواجهة ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السورية وتراجع قيمة الليرة السورية مقابله.

الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، نتج عنه إجراءان رئيسيان يندرجان في إطار السياسات السابقة المتعبة بشكل دائم أمام كل ارتفاع لسعر الصرف في السوق السوداء، وهي زيادة عرض الدولار في السوق، وزيادة انتقال احتياطي القطع الأجنبي السوري من المصرف المركزي إلى السوق النظامية ومنها تلقائياً إلى المتحكمين بالسوق السوداء والقادرين على شراء كميات القطع الأجنبي الرئيسية المعروضة.

ملايين دولارات جديدة يومياً للشركات!

الإجراء الأول المرتقب هو«بيع شريحة من القطع الأجنبي تقدر بـ20 مليون دولار يوم الاثنين في 21-4-2014 لشركات الصرافة لتمكينها من تمويل متطلبات السوق وسد احتياجاته من القطع الأجنبي أي سيكون هناك عرض لـ20 مليون دولار من مصرف سورية المركزي للبيع لشركات الصرافة لتتمكن من مواجهة الطلب على تمويل المستوردات وحاجة السوق»، كما ورد في التصريح الرسمي المنقول عن وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا».

أما الإجراء الثاني الجديد فقد صرّح عنه الحاكم أديب ميّالة: «سيتم السماح بترك 20 بالمئة من الحوالات الشخصية الواردة إلى سورية يومياً، وتتراوح قيمة المبالغ فيها بين 1,5– 2,5 مليون دولار يومياً ليتم طرحها في السوق بشكل فوري من شركات الصرافة كي تستطيع أن تتصرف بها وبيعها حسب احتياجات السوق».

وتأتي هذه الإجراءات في سياق الرد على ارتفاع سعر صرف الدولار ووصوله في السوق غير الرسمية إلى سعر 179 ل.س/$ في مساء الأحد 13-4-2014، في ارتفاع مفاجئ خلال مراحل متقاربة، من 153 ل.س/$ قبل شهر من الآن، إلى 166 ل.س/$ بتاريخ 9-4-2014 وصولاً إلى السعر الحالي المتصاعد، وذلك بعد فترة استقرار شهدتها السوق على سعر صرف دولار قريب من 150 ل.س/$ خلال الأشهر من 10-2013 إلى بداية 3-2014.

السياسات تنقل «الدفة» إلى السوق

فترة الاستقرار الطويلة لسعر صرف الدولار والتي لا تختلف عن المرحلة الراهنة من حيث مستوى التوتر الأمني، تنفي احتمال أن يكون الارتفاع المفاجئ عائداً إلى الظروف السياسية بشكل مباشر، بالمقابل فإن كل الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف خلال المرحلة السابقة يفترض أن تؤدي منطقياً إلى انخفاض في سعر السوق!. فـ«المركزي» أكد في تصريحات متتالية زيادة تمويله للمستوردات، وبالتالي زيادة ضخ الدولار إلى التجار بحدود تصل بين 2–5 مليون دولار يومياً، بوسطي 3,5 مليون دولار باليوم، يضاف إلى هذا الضخ الحملة التي «شنّت» على مكاتب وشركات الصرافة والتي من المفترض أن تلجم حركة المضاربة على أسعار الصرف كما عملت في أوقات سابقة، إلا أن العمليتين كليهما لم تؤديا إلى تخفيض سعر صرف الدولار في السوق، بل سبقت عملية رفعه!

وهنا لا بد من التساؤل ما الجدوى والحكمة من الاستجابة السريعة والواسعة من «المركزي» إلى رفع السوق السوداء لسعر الصرف، بزيادة الضخ طالما أن السوق تمتلك القدرة على التحكم بالسعر ورفعه دون أسباب مرتبطة مباشرة؟!، ألا يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على التحكم بالسعر في السوق عن طريق انتقال المزيد من الدولارات من المصرف المركزي إليها، وتحديداً مع فتح بوابة جديدة لضخ الدولار عن طريق حصة الشركات من الحوالات؟!.

ملاحظات ونتائج

● ينبغي الإشارة إلى أن «المركزي» كان «سخياً» في سماحه لشركات الصرافة بالاحتفاظ بنسبة 20% من الحوالات «وهو مبلغ يتراوح بين 45–75 مليون دولار شهرياً»، حيث يأتي قراره استجابة إلى اقتراح قدمته الشركات للمصرف بالاحتفاظ بنسبة 10% من الحوالات وبيعها بسعر السوق!.

● مجموع ما سيتم ضخه خلال شهر قادم سواء من البيع المباشر« 20 مليون دولار»، بالإضافة إلى وسطي تمويل المستوردات «3,5 مليون $ يومياًX30 = 105 مليون دولار»، مع حصة شركات الصرافة من الحوالات وفق القرار الجديد «45–75 مليون دولار» سيبلغ: 170 مليون دولار بالحد الأدنى و200 مليون دولار بالحدود العليا المتوقعة!!

وهذا قد يؤدي إلى «استقرار» في سعر صرف الدولار مقابل الليرة ولكن دائماً عند مستوى أعلى جديد لمصلحة الأول..! وبالمقابل فإن «العلاج بالضخ» تؤدي دائماً إلى زيادة قدرة السوق السوداء على التحكم بسعر الصرف مع انتقال المزيد من احتياطي القطع الأجنبي لدى «المركزي» إليها، على نحو مباشر أو غير مباشر، أي المضي في هذا الاستنزاف والتناقص المطرد، وخطورة ذلك وتداعياته في ظل مختلف الظروف التي تعيشها البلاد.

مفارقات على الهامش

تحفيز المضاربة.. بالاستجابة لها!

● يؤكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة على "عدم وجود طلب حقيقي على الدولار في السوق السورية" وكذلك أكدت شركات الصرافة أن "الطلب الحقيقي على الدولار غير موجود بتاتاً، بل هي فقاعات كلامية وطلب مضاربة". المصرف المركزي يتجاوب إذاً مع المضاربة ليضخ بالمقابل عشرات ملايين الدولارات إلى السوق المضاربة، محفزاً إياها على معاودة الكرّة، وذلك بتزويدها بالأداة الرئيسية التي تتيح لها إعادة المضاربة ورفع سعر الصرف أي بإعطائها الدولار! ورفع لاحق للسعر الرسمي، أي أن سياسة الاستجابة للمضاربة تؤدي إلى تخفيض فعلي لقيمة الليرة السورية! حيث أدت موجة خلال شهر مضى إلى ارتفاع سعر الصرف الرسمي من 145إلى 148 ل.س/$.

إشارة مسبقة برفع السعر!

● "المركزي" أعلن أن تمويل مستوردات التجار يومياً يتراوح بين 2–5 مليون دولار، حيث كان يقدم للتجار سعر تمييزي أعلى من سعر الصرف الرسمي، وأخفض من سعر السوق السوداء، وقد بلغ بحسب تصريح للتجار خلال الأسابيع التي سبقت الارتفاع السابق بين 150–152 ل.س/$، وقد رفع المركزي سعر بيع القطع الأجنبي للتجار قبل تاريخ 12-4-2014 إلى 162 ل.س/$ مقترباً من سعر السوق الذي كان خلال الأسبوع السابق في حدود 165 ل.س/$ ما أعطى إشارة بارتفاع السعر!!

● كيف سيعيد حاكم مصرف سورية المركزي سعر السوق إلى 150 ل.س/$ كما صرح، وهو يبيع القطع للتجار بسعر 162 ل.س/$ وهو سعر من المفترض أن يكون أقل من سعر السوق؟! ما يعطي الإشارة إلى أن "المركزي" موافق على سعر أعلى للسوق.

تمويل كل المستوردات! بلا طائل

● معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

سمح «المركزي» للشركات بالاحتفاظ بالقطع الأجنبي لمدة شهر قبل إعادة بيعه وفي هذا السماح «شرعنة» لمماطلة الشركات بتسليم الحوالات وتشكيل الطوابير!

بدائل «لصرف» حصة التجار والصرّافة من الدولارات خلال عام!

● تمويل المستوردات بالحد الوسطي 3,5 مليون دولار باليوم خلال عام 2014: 1,2 مليار دولار
● حصة شركات الصرافة والمصارف المتوقعة من الحوالات «بناء على قرار 20%»: 360 مليون دولار بالحد الأدنى– 600 مليون دولار بالحد الأعلى.
● بتجاهل عمليات الضخ التي يتوعد المركزي أنها ستتكرر بعد الضخ الأخير 20 مليون دولار.

فإن حصة شركات الصرافة من الحوالات وحصة التجار من تمويل المستوردات ستفوق 1,5 مليار دولار بالتأكيد في عام 2014، وقد تبلغ 1,8 مليار دولار!

● إن كل تغير في أسعار المحروقات يغير في المستوى العام للأسعار بالتالي تخفيض أسعارها يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، وهو الوسيلة الأجدى من تمويل مستوردات التجار لتخفيض المستوى العام للأسعار.
● إن تأمين سلة غذائية مدعومة يؤدي إلى زيادة قيمة الليرة السورية وحمايتها، فهو يزيد من قدرة أجور السوريين على تأمين الحاجات والسلع، عن طريق تغطية جزء هام من الحاجات الغذائية الرئيسية بالسلة الغذائية المدعومة. وهي الوسيلة الأجدى من هدر دولارات الاحتياطي السوري على شركات ومكاتب الصرافة التي تنقلها إلى السوق السوداء وتزيد قدرتها من التحكم بقيمة الليرة السورية، أما تفرج الحكومة وتجاوبها!

لن تقدم الحكومة على طرق صرف الاحتياطي البديلة، لأنها تقلص موارد الفساد والمفسدين، وتؤمن المصلحة العامة! فالحكومة كما القرارات الاقتصادية كافة يستمر في قيادتها الليبراليون اقتصادياً، وشعارهم "الأغنياء قاطرة النمو"، والفاسدون عمادها!

نعومة حكومية مع المضاربين!

كان حاكم مصرف سورية قد صرح سابقاً بـان أغلـب مخـالفات مكاتب وشركات الصرافة هي مخالفات إدارية، كأن يتم بيع القطع لشخص دون تسجيل هويته!! وبناء على هذه المخالفات البسيطة التي "قد تؤدي إلى تجاوزات" بحسب الحاكم، فإن المخالفين يتم البت بأوضاعهم ويدفعون ما ترتب عليهم جراء المخالفات «قيم بلغت 15 مليون ل.س فقط» ويعودون إلى مزاولة أعمالهم!. وهذا في واحدة من أكثر الإجراءات الحكومية نعومة مع مضاربين تكيل إليهم تهمة التلاعب بقيمة الليرة السورية. حيث تشير المعلومات أن دعاوى الصرافة في دمشق وريفها 115 دعوى فقط، حيث قالت مصادر "أن عدد الأحكام التي صدرت عن القضاء السوري بمنع محاكمة الصراف المتلاعب تجاوزت أرقاماً غير مقبولة!"، ومصادر قضائية أشارت أن وجود النيابة العامة غير كاف، ويجب تمثيل إدارة قضايا الدولة، علها تمنع تغيير مسار الدعاوى!.

حيان سليمان برر ارتفاع سعر الصرف بازدياد الطلب على القطع الأجنبي لتمويل المستوردات، وفي حديث له مع صحيفة الوطن بتاريخ 12–4–2014 صّرح: " جميع المستوردات يتم تمويلها من مصرف سورية المركزي، وبالتالي هناك دعم من الدولة بشكل مباشر لسعر الدولار" هل يعني هذا التصريح أن الحكومة تراجعت عن قرار ترشيد الاستيراد؟! ويذكر هنا أنه في الشهر التاسع من عام 2013 قدم «المركزي» قوائم تضم حوالي 400 شركة تجارية ومستورد ممن قدموا بيانات وهمية للحصول على القطع الأجنبي، وبحسب صحيفة تشرين فإن 225 تاجراً منهم حصلوا على 78 مليون يورو تقريباً! وينبغي الإشارة إلى أن الإجراءات ضد هـؤلاء كانت مخففة وارتـأت وزارة الاقتصاد أن منعهم من الحصول على إجـازات استيراد هو معاقبة لأنفسنا!! بحسب معلومات نشرتها صحيفة تشرين بتاريخ 2013/9/10.

خلال 3 سنوات أكثر من

$ 7.000.000.000

قدرت قاسيون في عددها رقم 644 في مادة بعنوان «الاحتياطي النقدي السوري خلال الأزمة: سياسة «وهب» القطع الأجنبي.. بجانبيها» أن كلاً من سياسة تمويل المستوردات وبيع القطع الأجنبي للأغراض غير التجارية عن طريق الصرافة قد هدرت خلال سنوات الأزمة الثلاث ما يزيد عن 7 مليار دولار بالحدود الدنيا، وهو يفوق ثلث الاحتياطي من العملات الأجنبية بمليار دولار، ويبلغ تحديداً 36% من احتياطي العملات الأجنبية السوري 19 مليار دولار في عام 2010 وفق بيانات البنك الدولي.

«النقمة» متزايدة.. في أسبوع المفارقات الحكومية الأكبر!

■ عشتار محمود

رفعت الحكومة سعر البنزين كما يعلم ويتكلم الجميع، والملفت أن سلسلة من الأفعال وردود الفعل تتكرر، حيث يبدأ التصعيد الحكومي بمستوى عال من اللامبالاة بالتناقض والانحياز الذي يظهره سلوكها المحكوم وفق منطق أكثر الحكومات الليبرالية تشدداً، ويعقبه رد فعل شعبي – ممن تبقى من الشعب السوري على احتكاك في أموره المعيشية والحياتية مع سياسات الحكومة – عالي الاستياء ليس بسبب الأثر المعاشي والاقتصادي المباشر للسياسة الصادرة، أو إلى مزيد من فقدان الثقة فقط!، بل إلى شعور أغلب السوريين بالعجز أمام السلب المستمر لكرامتهم ولقدرتهم على الفعل والتحكم في ظل فوضى العنف والحرب، واستغلالها بأبشع الصور من خلال استمرار وتثبيت سياسات اقتصادية يعلم الجميع بشكل مباشر أو غير مباشر أنها «عماد» الحرب الحالية وأداتها المثلى، ويهابون نتائج استمرارها التي ستؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة ومستَغليها!

لم تبق سلسلة التصعيد الحكومي قبل الأزمة وخلالها أي أثر هام يضاف على التردي الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه السوريون، فيكفي كمؤشر أن يكون متوسط دخل الأسرة السورية 20 ألـف ل.س، ومتـوسط حاجات الاستهلاك الرئيسي أكثر من 90 ألف ل.س، وأن أكثر من 80% من السوريين هـم أغلـب أصحاب الأجـور وأصحاب الأعمال الصغيرة قد دخلوا في دائرة الفقر، وأن 2,5 مليون من أطفال هؤلاء خارج المدارس وفي أسواق العمل، وهم يشكلون بشكل تقريبي نصف تلاميذ سورية في عمر الدراسة الإلزامية! وأن ثلث السكان خارج مدنهم تاركين وراءهم «جنى العمر» رهن الفوضى والدمار!.

الحكومة رفعت سعر البنزين لتأخذ من جيوب السوريين حوالي 16 مليار ل.س إضافية، بذريعة التكاليف الكبرى التي يعتبر ارتفاع سعر الصرف أساسها، وقدمت في الأسبوع ذاتـه 20 مليون دولار مباشرة لرافعي سعر الصرف، وقدمت لهم قراراً يتيح أن يحصلوا خلال عام على مبالغ بين 300–600 مليون دولار!! وستقدم دولارات للمساهمين في رفع الأسعار عموماً وسعر الصرف تحديداً بما يتجاوز 1,8 مليار دولار خلال عام قادم!

لذلك فإن الأثر الاقتصادي المباشر لرفع سعر البنزين وقبله المازوت وغيرها ليس السبب المباشر لحالة الاستياء العام التي ترافق هذه القرارات عموماً وقـرار الرفـع الأخيـر مثـالاً، بل يفاقم النقمة، مستوى المفارقة الناجمة عن تزامن تصعيد السياسات الليبرالية ضد «الضعفاء اقتصادياً»، مع تـراخ كبير –قـريـب إلـى «الـتـمسّح»– مع أقـويـاء الاقتصاد السوري ممن يستمد من قوتهم الاقتصادية من مصادر «الفساد الشرعي» المتمثل بتحقيق أعلى الأرباح لأقل عدد من الأشخاص عن طريق الإفقار العام!، أو الفساد غير الشرعي بمستوياته العديدة، والتي آخرها وأكثرها شيوعاً الاستفادة من الموت والحرب في سورية اليوم.

رفع البنزين استراتيجية حكومية.. و«الحبل جرار»

■ قاسيون

ليس من المفاجئ رفع الحكومة لسعر البنزين، بل من المؤكد أن رفعاً جديداً لأسعار المشتقات الأخرى آت في الأمد القريب أو المتوسط من هذا العام. الحكومة السورية منذ بداية الأزمة وضعت رفع الدعم العنوان الأبرز في المعالجات الحكومية، وكان مرفقاً باقتراح للتعويض فيما يسمى إعادة توزيع الدعم. الفكرة التي ألغيت في حينها بسبب صعوبة تأمين التعويض بشكل عادل ووفق بطاقات الكترونية لكل السوريين. أعادت الحكومة ضخ الروح في هذه الدراسات، بعد أن أخذت ذريعة ضغط الإنفاق الحكومي، ونقص الموارد كل مداها الإعلامي.

مقترحات الرفع.. «علاج بالصدمة»

قدمت كل الوزارات مقترحاتها لرفع الدعم ورفع أسعار المشتقات النفطية، واعترض بعضها كما في وزارة الزراعة، والصناعة، وكانت الاقتراحات في الأوراق الأولى متباينة إلا أن أقصاها وصل في مقترحات هيئة تخطيط الدولة إلى 89 ل.س للمازوت، 89 ل.س للبنزين، 1088 ل.س للغاز56400 ل.س للفيول. وقد أسمت دراسة الهيئة هذه المقترحات «العلاج بالصدمة» ووضعت بدائل مخففة، ولكن يتضح أن السيناريو الأقصى هو الذي يعمل، وقد حقق تقدماً كبيراً في البنزين والغاز على الأقل!

منذ ذلك الحين تسير عمليات الرفع بخطوات ثابتة، غير مبالية بمسألة التعويض، أو الآثار فقد وضع ليبراليو الاقتصاد السوري المهمة بوضوح «الأزمة هي الفرصة السانحة للتخلص من عبء مفهوم الدعم واستكمال تحرير كافة الأسعار!».

موازنة 2014 أعلنت ذلك!

يضاف إلى ذلك أن موازنة عام 2014، تتوقع أن تحصل الحكومة من إيراد فروق أسعار بيع المشتقات النفطية: 185 مليار ل.س، بينما حصلت في عام 2013: 9,5 مليار ل.س، بالمقابل تخفض دعم المحروقات إلى 40 مليار ل.س فقط! ووضع الحكومة هذه التقديرات والأهداف في موازنتها يعكس الاستراتيجية في إدارة المشتقات النفطية، وهو تحويلها إلى قطاع محرر وموردا حكومياً وليس عبئاً عليها، بل نقل حمله إلى المستهلكين. تطبيق هذه الاستراتيجية سيعني حتماً رفع أسعار المحروقات، لتحصيل إيرادات من البيع، وتخفيض قيمة الدعم.

دعم البنزين الضئيل!

بحسب تصريح لوزير النفط، فإن تكلفة استيراد الليتر 124 ل.س، وفق سعر صرف 146 ل.س/$. تقدير الدعم يتطلب تقدير كميات الاستهلاك في الفترة المتبقية من العام والتي تبلغ 8,5 شهر تقريباً والتي ستطبق عليها تسعيرة المبيع الجديدة.

كميات الاستهلاك: انخفض استهلاك البنزين في شهري كانون الثاني، شباط 2014 عن استهلاك 2013 بمعدلات 21%–14%. حيث بلغ استهلاك شهر كانون الثاني 97 مليون ليتر، وسنعتمده متوسطاً تأشيرياً:

- 825 مليون لتر تقريباً: استهلاك الفترة المتبقية من عام 2014.
- 102 مليار ل.س: كلفة استيراد البنزين «825 مليون× 124»
- 99 مليار ل.س: المبيعات «825 مليون ×120»

دعم البنزين خلال الفترة المتبقية من العام: 3 مليار ل.س فقط!

والدعم 4 ل.س/لليتر وهو 3% فقط من التكلفة! بفرض ثبات سعر البيع وعدم ارتفاعه!

الصناعة الحرفية..
أساس متجاهل في الصناعة السورية الخاصة!

تشكل المنشآت الصغيرة التي تعمل في المجال الصناعي الرقم الأهم في صناعة القطاع الخاص في سورية، بالمقارنة مع المنشآت الصناعية الكبرى. والفارق بين هذه وتلك يحدده المرسوم التشريعي رقم 250 العائد إلى عام 1960. الذي يفصل بين المنشأة الحرفية والمنشأة الصناعية من حيث عدد العمال، لتعتبر المنشأة صناعية إذا ما تجاوز عدد عمالها 9 عمال.

■ سامر سلامة

تقديرات الخسائر والأضرار الصناعية التي فصلت الأضرار في القطاع العام الصناعي، والقطاع الخاص الصناعي، لم تشمل تقديرات المنشآت الصناعية الحرفية، وهذه التقديرات بالتالي منقوصة لأنها تهمل تقدير أضرار وتوقف وتراجع المنشآت الحرفية الصناعية التي تساهم بنسبة 65% من الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص، ونسبة 35% تفوق ثلث الإنتاج الصناعي الإجمالي «عام وخاص» إذا ما استثنينا الصناعات الاستخراجية، وصناعة الماء والكهرباء.

«قاسيون» التقت رئيس الاتحاد العام للحرفيين ياسين السيد حسن، لتسأله حول واقع تقديرات أضرار الحرفيين.

التمايز بين الصناعي/الحرفي الصناعي

حول تصنيف الفوارق بين الحرفي الصناعي والمنشأة الصناعية أشار رئيس الاتحاد: «ضمن التعليمات التنفيذية والنظام الداخلي الحرفي هو من يعمل بيده أو يستعين بأفراد أسرته أو بعمال آخرين، على أن يكون عدد العمال في المنشأة 9 عمال وما دون، وكل منشأة تشغل ما فوق 9 عمال تعتبر صناعية، وعلى الرغم من وضوح الصورة إلا أنه يجري بعض التداخل بين الحرفي والصناعي كما حدث في أوقات سابقة، حيث أن العديد من المنشآت الحرفية تسجل في وزارة الصناعة، وتأخذ سجلاً صناعياً..»

وحول التمايز يشير السيد حسن :«هناك تمايز بين الصناعي والحرفي العامل في الصناعة، من حيث مستوى الإنتاج، فالعمل الحرفي عمل بسيط، وهو منتشر على كامل مساحات البلاد، بينما الصناعات أعقد نسبياً وتتركز في المدن الكبرى وفي مناطق تجمعات صناعية محددة».

الانتساب اختياري!

وبناء عليه يؤكد رئيس الاتحاد على أهمية التنظيم الحرفي الذي يفترض أن يغطي مساحة البلاد كافة، وشرائح كبيرة من القوى العاملة، يشير السيد حسن: «على مستوى البلاد هناك ما بين 135–139 ألف حرفي منتسبين إلى التنظيم بكافة الفئات، بينما فعلياً على أرض الواقع يقدر وجود أكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد، وهذا يؤدي إلى خلل في التنظيم، ونحن نعمل اليوم على تعديل في مرسوم التنظيم الحرفي، ليتحول التسجيل ضمن التنظيم إلى تسجيل إلزامي، فهو لا يزال إلى اليوم اختيارياً غير ملزم!».

وإذا ما كان العمل الحرفي المنظم والمدرج في البيانات الإحصائية يضم حوالي 315 ألف عامل، ولم يستطع أن يضمن لهم أجور متوسطة أعلى من الحد الادنى للأجور! فإن مئات الآلاف من العاملين في ظل العمل الحرفي غير المنظم أجورهم في حدود أدنى بكثير من الوسطي المقدر في عام 2010 وهو 6269 ل.س فقط!.

تقدير الأضرار تعتمد على الحرفيين

في الإجابة على طريقة تقدير الأضرار وبالتالي التعويضات للحرفيين المتضررين خلال الأزمة تبين التالي وفق تصريح رئيس الاتحاد: «أرسلنا تعميمات إلى رئاسة مجلس الوزراء لتقدير وضع المنشآت المتضررة وطرق التعويض، حيث أن أغلب المناطق تصنف غير آمنة بالتالي من غير الممكن حالياً حصر جميع الأضرار، ولكننا أرسلنا تعميمات إلى المنظمات الحرفية الفرعية بقياس الأضرار في مناطقها بأن يقدم الحرفي بيان بتقدير قيمة أضراره، للمحافظة يدقق بكشف حسي، وفي كل محافظة تم تسمية عضو مكتب تنفيذي في الاتحاد ضمن لجنة قياس الأضرار في المحافظة، وتم تصنيف الحرفيين المتضررين ضمن مجموعتين: ما فوق 5 ملايين، وما دون 5 ملايين ل.س.»

حول التعويض والقروض

حتى الآن لم تأخذ التعويضات حدها المطلوب إلا في بعض المحافظات، حيث وضح لنا رئيس الاتحاد تفاصيل حول طلب القروض الميسرة: «طلبنا قروض ميسرة للحرفيين، على ضوء المراسيم التي صدرت لمعالجة قروض الصناعيين والتجار المتعثرة، وهذه القروض المقترحة لمساعدة المنشآت الصغيرة بالإقلاع بالعمل، فبفرض أن منشأة صغيرة ما قدمت تعويض لأضرارها بـ 500 ألف، وحصلت على 200 ألف ل.س تعويضاً بناء على تقدير الكشف الحسي، فإننا نقترح أن يحصل الحرفي على حاجته المتبقية للإقلاع بالعمل على شكل قروض ميسرة.»

- من أصل 99720 منشأة تعمل في الصناعة بسورية: 2267 منشأة صناعية تضم 9 عمال/ 97453 منشأة صناعية حرفية.
- 97,8% من المنشآت التي تعمل بالصناعة في سورية حرفية/ 2,2% منشآت صناعية كبيرة «أكثر من 9 عمال»
- 65% نسبة الإنتاج الصناعي للحرفيين في سورية من إجمالي إنتاج القطاع الصناعي الخاص، بقيمة 316 مليار ل.س وفق مسح القطاع الصناعي الخاص عن بيانات عام 2010.

	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة الصافية	عدد العمال	إجمالي الرواتب والأجور	وسطي أجر العامل الشهري
منشآت حرفية صناعية «1–9» عامل	319 مليار ل.س	92 مليار ل.س	315 ألف عامل	23,6 مليار ل.س	6269 ل.س
منشآت صناعية 10 وأكثر	165 مليار ل.س	38 مليار ل.س	70 ألف	9,2 مليار ل.س	10913 ل.س

«المصلحة العامة»..

وجهات نظر متباينة!

لم يكن من قبيل المصادفة اتخاذ الحكومة قرارات بالجملة «لنبش» الموارد من جيوب الفقراء فقط، لا بل إن القضية ترتبط بالعقلية الحكومية التي طالما اتخذت من هؤلاء دروعاً لإنقاذها من أزمتها المالية، وتوفير الموارد، وإن اعترض البعض على مقولة التوفير، استناداً لخطاب حكومي أدمن عبارات الدعم والدعم المستمر والمتزايد، فإننا سنسلم بفرضية أن دعم البنزين يعتبر هدراً اقتصادياً، وأمام هذا التسليم من حقنا أن نسأل: أين الحكومة من مكونات الهدر الأخرى؟! وأين هي من مقولة ترشيد الإنفاق في مؤسساتها؟! وأين الحكومة من مكافحة الفساد الكبير الذي يلتهم الاقتصاد الوطني؟! وأين الحكومة من المتهربين الكبار عن دفع الضرائب؟! وأين الحكومة من مكامن الثروة الحقيقية في جيوب الاغنياء وعمالقة الفساد؟! ألا يعتبر ذلك هدراً، وبأرقام أكبر وأكثر إغراءاً من رفع سعر مادة هنا وأخرى هناك!..

■ حسان منجه

في عجقة الحديث عن إضافة موارد غذائية وأخرى اساسية إلى قائمة التسعير الإداري أو المركزي، يأتي قرار كهذا ليكّمل ما بدأه ارتفاع الدولار، ليلهب سعير الأسعار في الأسواق من جديد، إلا أن وزير النفط سليمان العباس يطمئن الجميع بعد 24 ساعة من صدور القرار، بمقولة «إن رفع سعر لتر البنزين إلى 120 ل.س لن يؤثر على الشريحة الواسعة من المواطنين، وإنما على الشريحة المتوسطة وما فوق، ليضيف بأن القرار اتخذته الحكومة لما فيه المصلحة العامة للجميع».

القرار.. لن يمر مرور الكرام!

لا يختلف اثنان على أن رفع أسعار البنزين سينعكس على أجور النقل العامة، وهذا سيترك تأثيراً سلبياً على أسعار السلع في الأسواق، وسيؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي المتدني أساساً لدى غالبية ساحقة من السوريين، فالعديد من المسؤولين الاقتصاديين حمّلوا تكلفة النقل مسؤولية ارتفاع أسعار المواد وعدم انخفاضها، والبعض تحدث عن كونه أصبح جزءاً هاماً من التكلفة تعادل أكثر من 50%، وهذا يعني أن رفع سعر البنزين لن يمر مرور الكرام، وسيترك بصمته المعهودة في رفع أسعار السلع والمواد من بوابة زيادة أجور النقل، هذا إن لم نتحدث عن تأثير هذا الإقرار على زيادة أسعار سيارات الأجرة في المحافظات بنسبة لا تقل عن الـ 20%، فكيف يتحدث الوزير عن تأثير القرار على الشريحة المتوسطة وما فوق؟! ألن يطال هذا التأثير الشرائح الفقيرة في لقمة عيشها وتنقلها أيضاً؟! وهل وصول عدد السيارات السياحية العاملة على البنزين إلى نحو 800 ألف سيارة عاملة على البنزين في عام 2010 يرتبط بالشريحة المتوسطة وما فوق؟! خاصة وأن 70% من هذه السيارات ذو محرك أقل من 1600 سم3!.

شماعة الادعاءات

إذا ما كانت المصلحة العامة للجميع هي الشماعة التي يعلّق عليها الوزير المختص قراره هذا، وإذا ما كانت تلك الفلسفة هي المقياس الفعلي لاتخاذ قرار ما من عدمه، فمن حقنا أن نسأل الحكومة وصانعي القرارات الاقتصادية، ألا تصب مكافحة الفساد في المصلحة العامة؟! اليس الحد من التهرب الضريبي – لكبار المكلفين قبل سواهم – هو في صميم المصلحة العامة؟! أليس القضاء على التهريب الذي يستنزف الاقتصاد الوطني في المصلحة العامة؟! ألا يعتبر فرض ضرائب على الاغنياء من المصلحة العامة؟! وغيرها العشرات من القرارات التي تصب في المصلحة العامة للجميع إلا أننا لم نجد الحكومة ساعية لاتخاذ الخطوة الأولى على طريق أي من تلك القرارات، هذا إذا ما اعتبر البعض أن تمثيلية صرف العاملين من الدولة تحت عباءة الفساد محاربة جدية له، دون أن نتجاهل تقريراً رسمياً كشف أن 60% من حالات الطرد لا ترتبط بالفساد، كما أن مكافحة بعض جيوب الفساد طالت الصغار منهم في كل الأحوال، وهم بالمحصلة تحصيل حاصل على فساد الكبار، وليسوا الفاعلين في مافيا الفساد وثقافته التي تخترق جسد الاقتصاد الوطني ومؤسسات الدولة والمجتمع..

المصلحة العامة باتت كالرقم الاقتصادي مجرد وجهة نظر فقط على لسان بعض المسؤولين؟! فأين هي المصلحة العامة إذا ما كان المواطن هو أول المتضررين من تلك القرارات كبرت نسبة الضرر أو قلّت؟!

«لوم متبادل».. تمثيليات فاشلة!

يحرص التجار في كل مناسبة على نقد الخطوة الوحيدة البسيطة التي وضعتها الحكومة، في سبيل تقييد الأسعار. حيث رفعت قيمة المخالفات وبدأت بوضع هوامش للتكلفة والربح، وعلى الرغم من أن تقديرات المختصين حول قانون حماية المستهلك الجديد تسمه بأنه مجرد تشريع إضافي يعيق تطبيق فعلي للمخالفات الضرورية!. إلا أن هذا المستوى من التشريع مطرح نقد من التجار بكل الأحوال فإن التجار توعدوا الحكومة بنعومة فائقة، بردهم على التأكيدات الحكومية بأن أسعار المواد لن ترتفع مع ارتفاع سعر الصرف الأخير إلى 180 ل.س/$. حيث تساءل رئيس غرفة تجارة دمشق بهاء الدين حسن في تصريح إعلامي له: «كيف ستكون نظرة الوزير «وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك» إلى السوق حينما ترتفع الأسعار أكثر بعد ارتفاع الدولار؟ وخاصة أن هوامش الربح التي وضعتها الوزارة لن ترتفع، كما أن الوزارة لن تقبل زيادة التكاليف المستورة التي يتكبدها التاجر عن 5%، وهناك تكاليف لا يستطيع التاجر إثباتها وخاصة إن كان اشترى القطع من السوق السوداء.»

زائد ناقص

بان السبب وزال العجب

بيّنت الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار أن مشكلة اختناقات عرض مادة الغاز المنزلي يعود سببها إلى حالة الطرقات العامة، والتي تحول دون وصول المادة إلى السوق في الوقت المناسب، مشيرةً إلى إنه لا يوجد منافسة في مجال سوق مادة الغاز لأن عملية التسويق تتمّ من خلال القطاع العام حصراً.

■■■

على أهبة الاستعداد

أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي، على أن الأغلبية العظمى من الصناعيين لا يزالون موجودين في حلب بانتظار أن تهدأ الأوضاع ليعاودوا العمل كما في السابق، "ومهما كانت نسبة الضرر التي تعرضوا لها خلال هذه الأزمة من سرقة لمنشآتهم أو ابتزاز لهم، فإنهم جاهزون للمتابعة بشكل أفضل من السابق".

■■■

4 مرات تضاعف تكاليفهم

أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين علي حبيب عيسى أن تكاليف العملية الزراعية ارتفعت أكثر من أربعة أضعاف عما كانت عليه قبل الأزمة.

وقفز سعر الطن الواحد من بذار القمح الطري من 19 ألف ليرة في 2010 إلى 33 ألف ليرة في 2014، وسعر طن واحد من بذار الشعير من 14 ألف ليرة في 2010، إلى 31 ألف ليرة في 2014، وارتفعت أسعار الأسمدة المستخدمة في العملية الزراعية، حيث كان يباع الطن الواحد من سماد اليوريا 46% بسعر 16680 ليرة في 2010، بينما بات يباع بـ45 ألف ليرة في العام الحالي، وسعر كيس التوضيب كان 50 ليرة، ارتفع إلى 110 ليرة.

■■■

على الورق فقط

وضعت الحكومة خطة لمعالجة ارتفاع التضخم والحدّ منه، وفقاً لثلاثة مستويات، على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

■■■

على أتم الجاهزية!

أكد حاكم مصرف سورية المركزي استعداد المركزي وسعيه إلى تخفيض سعر الصرف إلى حدود 150 ليرة سورية.

ونفى الحاكم وجود طلب حقيقي على الدولار في السوق السورية مستنداً إلى ما أكدته شركات الصرافة، بإعلانها أن الطلب الحقيقي على الدولار غير موجود بتاتاً، بل هي فقاعات كلامية وطلب مضاربة".

■■■

70% وضعهم أكثر من سيئ

بين عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق ونائب رئيس رابطة مصدري النسيج فراس تقي الدين أن حوالي 70 % من الصناعيين في الخارج وضعهم أكثر من سيئ.

جيوسياسة

الجولان المحتل

أحيا أهلنا في الجولان السوري المحتل ذكرى يوم جلاء المستعمر الفرنسي عن سورية الذي يصادف يوم 17 نيسان. هذا وقد تجمع الأهالي من قرى الجولان المحتل الأربع مجدل شمس وعين قنية وبقعاثا والغجر عند مداخل بلدة مجدل شمس المحتلة، ومن ثم انتقلوا بمسيرة جماهيرية إلى ساحة سلطان باشا الأطرش في وسط البلدة حاملين الأعلام الوطنية ومرددين هتافات تحيي الجيش العربي السوري. هذا وقد أصدر أهلنا في الجولان بياناً بمناسبة عيد الجلاء حيوا فيه الجيش والشعب وشهداء الوطن والأمة ونددوا في بالاحتلال الصهيوني وأكدوا على موقفهم الثابت برفض الهوية «الإسرائيلية»..

هيئة التنسيق النقابية اللبنانية

عقدت هيئة التنسيق النقابية اللبنانية مؤتمراً صحافياً بعد ظهر يوم الأربعاء 4/16 فند فيه رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي حنا غريب ادعاءات الحكومة اللبنانية التي تماطل في إقرار قانون سلسلة الرتب والأجور، وقال غريب: «أمس، قيل كلام كثير في مجلس النواب. الذين وقفوا ضد حقوقنا بالسلسلة كاملة، رددوا ما ردده أصحاب المصالح في المصارف والعقارات والاحتكارات التجارية. أما الذين وقفوا مع إقرار السلسلة لا مع ترحيلها سنقدر لهم ذلك". وأضاف: «لو أن السجال يستند إلى المنطق لكان الرد على الحجة بالحجة سبيلاً إلى حسم السجال والوصول إلى خاتمة، تحقق ما يفترض أنه «مصلحة عامة، ولكن هذا السجال يفتقد إلى أي منطق. ولا يختم إلا بتشديد الضغوط والصمود من دون تراجع أو تنازل، وهذا واجب الآن، بعدما كشفت الكتل النيابية عن مواقفها الحقيقية بلا مواربة.

■ وكالات

حرية الأسرى...
مهمة راهنة للحركة الوطنية

أعاد تعثر المفاوضات العبثية والكارثية، مؤخراً، تسليط الضوء على قضية الأسرى. وإذا كان البعض يحاول أن يضع قضية وطنية، سياسية وإنسانية، على طاولة التفاوض، من أجل تبييض صفحة سوداء في كتاب التنازلات المستمر. فإن موقف أبطال الصمود في زنازين الموت كان واضحاً : نرفض حريتنا مقابل المساومة على حرية الوطن/الأرض، وكرامة أبناء شعبنا.

■ محمد العبد الله

في السابع عشر من هذا الشهر، نيسان/ابريل يحيي الشعب العربي الفلسطيني الذكرى الأربعين ليوم الأسير، وهو التاريخ الذي حدده المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التي انعقدت عام 1974، من كل عام، ليكون وقفة التضامن الفعلية مع الأسيرات والأسرى، كجزء من الوفاء للتضحيات التي قدموها في معركة المواجهة المستمرة مع الغزاة المحتلين. الأسير المحرر والباحث المهتم بقضايا الأسرى «عبد الناصر فروانة» أشار إلى «أن قوات الغزو والاحتلال اعتقلت منذ العام 1967 قرابة ثمانمائة ألف فلسطيني، بينهم قرابة خمسة عشر ألف مواطنة ، وعشرات الآلاف من الأطفال». مضيفاً بـ»أن أكثر من ثمانين ألف حالة اعتقال سجلت منذ بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر2000 ولغاية اليوم، بينهم ألف مواطنة، وعشرة آلاف طفل، وأكثر من ستين نائباً ووزير سابق، وأصدرت سلطات الاحتلال قرابة أربعة وعشرين ألف قرار اعتقال إداري، ما بين اعتقال جديد وتجديد الاعتقال الإداري».

في التقارير التي أصدرتها أكثر من جهة فلسطينية مختصة بمتابعة الحركة الأسيرة داخل معتقلات الاحتلال، نتعرف على بعض المعاناة التي تنقلها لغة الأرقام. فقد بلغ عدد الأسرى في السجون ومراكز التوقيف السبعة عشر، 5196 أسيرا، منهم180 أسيرا من القدس و215 من المناطق المحتلة عام 48 و 4180 من الضفة الغربية بينما انخفض عدد أسرى مدن غزة إلى 405 اسرى إضافة إلى 29 من دول عربية مختلفة. أما عدد الأسيرات فقد ارتفع مقارنة بالعامين الماضيين ليصبح 19 أسيرة يتعرضن لظروف اعتقال مأساوية.وفيما يتعلق بالأسرى الأطفال فقدقارب عددهم ال 200 أسيرممن هم دون الثامنة عشرة من العمر، منهم 30 ما بين 12 و16 عاما بينما بلغ عدد المعتقلين الإداريين 185. ويتم توزيع هؤلاء الأسرى من صغار السن على أقسام في سجون «مجدو» و»هشارون» و»عوفر»، وتمارس بحقهم شتى أنواع التعذيب.

ونتيجة للظروف الخطيرة التي يعيشها الأسرى المرضى بفعل سياسة الإهمال الطبي، فهناك 1400 أسير مريض بأمراض مزمنة وخطيرة وبحاجة لرعاية طبية دائمة ومستمرة بينهم حوالي 120 أسيرا بحاجة لعمليات جراحية منذ سنوات،إضافة إلى 18 يقيمون بشكل دائم في عيادة سجن الرملة .بالإضافة لعشرات آخرين يعانون من اعاقات مختلفة «إعاقات جسدية ونفسية وحسية». ويتم كل هذا في ظل سياسة الإهمال الطبي المتبعة في السجون، والتي تفاقم من معاناة الأسرى والمؤدية لاستفحال الأمراض الخطيرة، مما يشكل خطرا على حياتهم.

إن النضال من أجل حرية الأسيرات والأسرى يجب أن لا يتوقف عند يوم واحد في السنة، حتى لايتحول إلى مناسبة تضامنية موسمية. فالعمل الجاد والمنهجي لإعطاء هذه القضية بعدها السياسي/ الإنساني يجب أن يتصدر برنامج عمل القوى السياسية والقوى المجتمعية. وقد خاض المعتقلون رجالاً ونساءً، داخل معازل الموت،معارك بطولية في مواجهة ظروف الاعتقال الوحشية، حققوا من خلال الإضراب المفتوح عن الطعام «الأمعاء الخاوية» نتائج مباشرة تجسدت في حملة التضامن الواسعة داخل المعتقلات وخارجها. ولنا في معركتي» خضر عدنان وسامر عيساوي» النموذج الحي على انتصار السجين على السجان.كما أن عمليات أسر الجنود الصهاينة ومبادلتهم بالأسرى، تعتبر الطريقة الأكثر تأثيراً «عسكرياً وأمنياً ونفسياً « على كيان العدو. ولهذا، جاء الهتاف الذي كانت تردده حناجر الآلاف في المسيرات الجماهيرية المتضامنة مع الأسرى في أكثر من مخيم ومدينة « رد على البارود بارود... بعمليات وخطف جنود»كتعبير عن تلمس أقصر الطرق في حصول الأسرى على حريتهم.

الجزائر: بوتفليقة لولاية رابعة

واجه 23 مليون جزائري «من أصل 38 مليوناً عدد السكان» استحقاق الانتخابات الرئاسية، التي تجري في ظروفٍ إقليمية ودولية استثنائية، في ظل التحولات التي تصيب المنطقة، وما يجري من تطورات على الساحة الدولية.
ومع أن النتائج الرسمية لم تعلن حتى ساعة إعداد هذا الخبر إلا أن الأنباء الواردة من هناك تفيد بتقدم عبد العزيز بوتفليقة، بنسبة 60% وبأن نسبة المشاركين بلغت 51%.

■ شيرين الذياب

ترشح للانتخابات ستّة مرشحين، كلهم شخصيات سياسية معروفة للجزائريين: الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس حكومته، الذي نافسه في انتخابات عام 2004، علي بن فليس، وزعيمة «حزب العمال» لويزا حنون، إضافة إلى موسى تواتي وعلي فوزي رباعين وعبد العزيز بلعيد.

وجرت الانتخابات في ظل مراقبة دولية وإقليمية، تمثّلت بقدوم وفدين من الأمم المتحدة والجامعة العربية، بالإضافة إلى حالة من الاستنفار الأمني من وزارة الداخلية والقوى الأمنية. ورافقت الانتخابات حملة من الاتهامات، وجّهها معارضو بوتفليقة إليه، باحتمال قيامه بتزوير الانتخابات، بالإضافة إلى حملة المقاطعة لهذه الأخيرة.

ونشرت وزارة الداخلية 186 ألف شرطي، لتغطية 4600 مركز تصويت، إلى جانب زيادة الحواجز الأمنية والثابتة. فيما نشرت قوات الدفاع المدني 42 ألف عنصر من رتبة ضباط وضباط صف في مناطق متعدّدة من المدن والبلدات الجزائرية، الأمر الذي يعكس حجم التهديد الذي قد تواجهه البلاد في ظل هذا الاستحقاق.

وفي الوقت الذي توقع فيه بعض المحللين أن تكون نسبة المشاركة بالانتخابات حوالي الـ 60% أعلنت القوى الإسلامية مقاطعتها للانتخابات في مناطق نفوذها، التي تتواجد بشكل رئيسي في المناطق القبلية.

ويُذكر أن الرئيس بوتفليقة قد تولى أطول مدة رئاسية في البلاد، بلغت 15سنة، حكَم فيها على أساس مشروع المصالحة الوطنية، بعد الاستقلال عام 1999، وبعد انتخابات 2004 قام بتعديل الدستور، فألغى قانون تحديد الرئاسة بولايتين، وكان قد قام في عام 2002بتعديل الدستور، على إثر التحركات العشائرية المناهضة له، في ذلك الوقت. وتعديل آخر عام 2011شمل رفع حالة الطوارئ، التي استمرت 19عاماً، وأنجز بعض الإصلاحات السياسية والإدارية.

وفي ظل المعلومات حول حصول بوتفليقة على 60% من نسبة المقترعين، أعلن أنه، وفي حال فوزه، سيقوم بمراجعة الدستور على نحو يضمن فيه حكم ديمقراطي تشاركي. أما منافسه الأوفر حظّاً في الانتخابات الحالية، بحسب مراقبين، علي بن فليس فهو حقوقي تسلم حقيبة وزارة العدل في عهد بوتفليقة 1988، ثم تولى منصب رئيس الحكومة، وترشح لانتخابات 2004، وخسر فيها أمام بوتفليقة، فقد وعد أنه في حال فوزه سيقوم بوضع دستور توافقي بمشاركة جميع الفعاليات السياسية.

هل يواجه العراق خطر الحرب الأهلية ؟

تتسارع تطورات الأوضاع العراقية نحو السقوط في الهاوية. فالطبقة السياسية الفاسدة التي ارتكبت جريمة كبرى بحق الشعب والوطن، باقتسام المناصب والبلاد على أساس الانتماء الطائفي والمذهبي، تسارع الخطى نحو إشعال حرب أهلية.

■ صباح الموسوي*

وتهدف هذه الحرب لنقل الحالة التي مررها المحتل الأمريكي في تركيبة مجلس الحكم، كحالة مؤقتة كما روج أعضاؤه، وواصل أذنابه السير عليها في تشكيل حكومات علاوي والجعفري والمالكي على مدى عقد من الزمن، إلى حالة الأمر الواقع الانفصالية، بالإعلان عن اقطاعيات طفيلية متقاتلة على ما يطلق عليه في خطابها التمزيقي بـ «المناطق المتنازع عليها»، وصولاً إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بتقسيم العراق.

فلا يزال الغموض سيد الموقف حول الأوضاع في الفلوجة خاصة، والأنبار عامة، وتتلقى بابل قذائف الهاون. وفي كركوك، أشعلت شرارة الفتنة القومية، أما ديالى فتخوض حرب مليشيات طائفية– اثنية. وبغداد تئن، وإن لم تصرخ بعد!.

وتأتي الأخبار الغامضة والمقلقة حول تبادل السيطرة بين الجيش و«داعش» على سد الفلوجة، خصوصاً الإعلان بأن إرهابيي «داعش» لا يزالون مسيطرين على السد، حيث يقومون بإغلاقه وفتحه لتهديد مناطق واسعة في الأنبار، وصولاً إلى مشارف بغداد، وخاصة مناطق الزيدان وخان ضاري وحتى سجن أبو غريب بالغرق. فغرق هذه المناطق، والنقص في وصول المياه إلى الفرات الأوسط والجنوب، بدا وكأنه سلاحاً دعائي أو عسكري في غاية الخطورة، لما يترتب عليه من تداعيات تهدد الأمن الوطني على المستويات كافة.

يزيد الوضع المحتقن تعقيداً هو الانتشار العلني للمليشيات الطائفية المسلحة تسليحاً ثقيلاً

يواجه الجيش العراقي راهناً امتحاناً مصيرياً لمدى صمود بنيته الطائفية التي حددها الدستور، وهي صيغة وإن ألغت القاعدة الأساسية التي تبنى عليها الجيوش الوطنية، أي الخدمة الالزامية، فقد تعهدت اعتماد «التوازن الطائفي الاثني»، التي سقطت قبل أيام عند موقع استشهاد إعلامي عراقي، وكادت تودي إلى صدام مسلح بين قوات عمليات بغداد وفوج البيشمركة الرئاسي، وكلاهما من مكونات الجيش العراقي!

ويتكرر المشهد اليوم في كركوك اثنياً، وفي المنطقة الغربية طائفياً. ومما يزيد الوضع المحتقن هذا تعقيداً، هو الانتشار العلني للمليشيات الطائفية المسلحة تسليحاً ثقيلاً، والمدعومة من الحكومة المركزية. ولعل ما يثير السخرية والاستنكار في آن معاً، هو الإعلان الحكومي الرسمي الذي صدر مع بدء العملية العسكرية، من أنها ستحسم خلال أيام، ويتم القضاء على العصابات المسلحة، ليتطور الموقف إلى حرب حقيقية يسقط فيها قادة الجيش أنفسهم وتهدد بغداد ذاتها.

إن حالة التفكك المتسارعة للقوى الحاكمة، سواء تلك التي ترفع اليوم شعار الكونفدرالية، أو التي تزعق بالفيدرالية الطائفية، تستكمل في نهجها على الأرض ما تقوم به القوى الإرهابية والفاشية في ممارسة سلوك إجرامي، يهدف إلى إثارة حرب أهلية واقتتال طائفي– اثني، وذلك بحمل المواطنين على التسلّح بداعي الدفاع عن النفس في دولة اللاقانون. وتأجيج الفتنة الطائفية وزعزعة الأمن الوطني والتفريط بالوحدة الوطنية وتدمير الثروات البشرية ونهب أموال الشعب.

إن واجباً وطنياً تاريخياً يقع على عاتق القوى الحية في المجتمع، يتمثل بإطلاق مبادرة سياسية متحررة من أجواء المحاصصة الفاسدة والتهديدات الفارغة بتشكيل الأقاليم والكونفدراليات والاستقواء بالخارج. مبادرة تستند إلى حراك شعبي وطني على الأرض، تعيد قطار الشعب إلى سكة المسيرة الوطنية العراقية الطامحة إلى استكمال السيادة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مبادرة تجبر حيتان الفساد وكتلهم الطائفية العنصرية اللصوصية على التنحي عن الحكم. مبادرة وطنية جذرية جامعة تتمثل بتشكيل مجلس وطني انتقالي لمدة عام، تنبثق عنه حكومة كفاءات مهنية وطنية مستقلة، يعد دستوراً يطرح على الاستفتاء العام ويعد لانتخابات نزيهة، وفق قانون انتخابي ديمقراطي عادل وقانون أحزاب حضاري

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي

القضية الكردية في عالم مضطرب!

لم يعد خافياً على أحد حالة الاضطراب التي تمر بها البشرية، دولاً ومجتمعات وقوى سياسية، ومن الطبيعي والحالة هذه أن تتحدد الأولويات وتتجدد الخيارات والمهام على ضوء الواقع الجديد.

■ رمزي السالم

منذ أن رسم المهندس الغربي خرائط المنطقة كانت القضية الكردية من القضايا الساخنة في منطقة الشرق، وطالما كانت هذه القضية بوابة تجاذبات دولية وإقليمية ومحلية، أثّرت بهذا المستوى أو ذاك على التطور التاريخي لبلدان عديدة وعلى مسار تطور القضية نفسها.

في ظل محاولة إعادة رسم خرائط المنطقة تتحدث بعض مراكز الأبحاث الدولية – غربية على وجه الخصوص – عن قرب استحقاق دولة كردية، وفي السياق نفسه يعود بعض الساسة الأكراد مجدداً إلى الحديث انطلاقاً من النزعة القومية المجردة عبر تصريحات واضحة مرة وموارية مرة أخرى، ومنها مشروع تقدمت بها إحدى الكتل النيابية في برلمان الإقليم مؤخراً، مستندين في ذلك إلى حالة «الاستقرار النسبي» لإقليم كردستان العراق وحالة الإنهاك التي تمر بها العديد من الدول التي يشكل الأكراد جزءاً من نسيجها الديمغرافي..

الإسلاميون .. من جرب المجرب..؟!

كان من اللافت أن يكون الإتحاد الاسلامي الكردستاني في العراق أحد المتصدرين للحديث عن الاستقلال جواباً على ما طرحه السيد مسعود البرزاني في لقائه مع القوى السياسية في الإقليم مؤخراً عن الخيارات الكردية حسب ما صرح به أحد قادة الاتحاد الاسلامي، وما يثير الانتباه أكثر أن هذا الطرح يأتي في ظل استمرار التناقضات الداخلية في الإقليم على أكثر من مستوى، ففي حين يستمر مستوى معيّن من التناقضات التاريخية بين الحزبين الرئيسيين في الإقليم – الاتحاد الوطني، الديمقراطي الكردستاني – تظهر تناقضات جديدة تتمظهر بأنها حول استحقاق تشكيل الحكومة ولكنها في الواقع تتمحور حول مسائل أعمق تتعلق بشكل إدارة الاقليم وعلاقاته الإقليمية ومستوى الفساد، ويأتي هذا الطرح أيضاً في ظل استمرار الخلاف بين الحكومة العراقية في بغداد، وحكومة الإقليم التي قادتها النزعة البراغماتية إلى عقد تفاهمات مع الحكومة التركية رغم موقفها التاريخي من القضية الكردية عامة، ورغم وضعها القلق...

إن مجرد أن يكون المتصدر لهذا الطرح تيار إسلامي، يضع أكثر من إشارة استفهام وخصوصاً في ظل تراجع دور هذه التيارات في المشهد الاقليمي ككل.

تغيير الخرائط بأي اتجاه؟!

لا شك ان القومية الكردية كانت أحد ضحايا تقاسم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية في بدايات القرن الماضي، ودفع الكرد أثماناً باهظة ساهمت فيها فيما بعد الأنظمة المتعاقبة على الحكم في دول المنطقة، بالإضافة إلى الأخطاء الاستراتيجية للقيادات الكردية، ولا شك أيضاً أن تلك البنى والكيانات بشكلها الحالي أصبحت في حكم الماضي في ظل المرحلة الانعطافية التي تمر بها البشرية على خلفية أزمة مستعصية على الحل في المراكز الراسمالية وتأثيرها على مختلف دول ومناطق العالم، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بأي إتجاه سيكون تغيير الخرائط... ؟

في معرفة الإجابة الدقيقة على هذا السؤال يتوقف مستقبل تطور عموم بلدان وشعوب المنطقة، وبالتالي فإنّ أية مغامرة غير محسوبة كردياً في ظل المرحلة الانتقالية بين موت القديم وولادة الجديد يمكن أن تحول الواقع الكردي من مأساة إلى مهزلة لا أكثر ولا أقل، حتى وإن استندت هذه المحاولات على حق مشروع بالمعنى القانوني والسياسي للشعوب.. ففي ظل توجه العالم إلى الاندماج والوحدة بحكم التطور التاريخي، من العبث التفكير بمزيد من التفتيت والتقسيم، وخصوصاً إذا كان ذلك من خلال الإتكاء على قوى هي نفسها مهددة بحكم التوازن الدولي الناشىء وإن كان قلقاً حتى الآن، لاسيما أن اللعب بالخرائط باتجاه المزيد من التجزئة لم يمر حسب التجربة التاريخية إلا بشلالات من الدماء... الجديد الذي ينبغي عدم تجاهله لحظة واحدة هو أن عصر الهيمنة الامريكية في طريقه إلى الانتهاء حكماً، وإن القوى الإقليمية المتحالفة معه تركية وغيرها، ستتراجع بالضرورة، ولم تعد قادرة على لعب دور الشرطي، والرهان عليها أصبح مثل الرهان على بغل عجوز في سباق ماراتوني.

إن واقعاً جديداً يتشكل، ويجب أن تتعالج كل القضايا العالقة ومنها القضية الكردية، بما يلبي الحقوق المشروعة للجميع، و لا خيار في هذا الواقع المتشكل إلا وحدة نضال شعوب الشرق العظيم على أساس الإعتراف المتبادل بالحقوق، والمصالح المشتركة والمصير المشترك.

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ قاسيون

1948/4/14 عصابات «الهاغاناه» الصهيونية ترتكب مجزرة في قرية ناصر الدين في طبريا، حيث قتلت 50 فلسطينياً من أصل 90 هم سكان القرية.

1961/4/15 بدأ الهجوم الأمريكي على مطارات كوبا وأحياء العاصمة هافانا، خلال غزو خليج الخنازير. واستطاع بضع مئات من المقاتلين، بقيادة تشي غيفارا صد الغزو الأمريكي المؤلف من 40 ألف جندي.

1917/4/16 فلاديمير لينين يعود من أوروبا إلى موسكو، بعد عقد كامل من النفي، إثر قيام الثورة البرجوازية الروسية، وخلع القيصر نيكولاي الثاني.

1946/4/17 عيد الجلاء المجيد، يوم استقلال سورية، وجلاء آخر جندي أجنبي عن ترابها، بعد احتلال دام عقدين ونصف خاض الشعب السوري خلاله العديد من الثورات والانتفاضات المعادية للاستعمار.

1996/4/18 الاحتلال الصهيوني يقصف بلدة قانا في لبنان، ذهب ضحيتها العشرات وهي المعروفة بمجزرة قانا.

1775/4/19 الثورة البرجوازية الأمريكية.

1996/4/20 استشهاد ثلاثة رفاق من منظمة الحزب الشيوعي السوري في الجزيرة، أثناء احتفالات الذكرى الخمسين للجلاء، وهم سليمان شيخ نور، عبد الحميد برو، محمد إبراهيم.

«C.I.A» في أوكرانيا... استشارات لقمع الاحتجاجات!

■ قاسيون

تشهد الأزمة الأوكرانية، في الأيام الأخيرة، تصعيداً في مواقف الدول الأوروبية والولايات المتحدة، مع ثبات في المواقف الروسية الساعية إلى تنحية البلاد عن «خطر الحرب الأهلية» الذي حذر منه وزير خارجيتها، سيرغي لافروف.

بريتان.. وجولات العبث في كييف!

في إطار المقارنة بين تصريحات المراكز الغربية وروسيا من جهة، وما يحصل في أوكرانيا على الأرض من جهة أخرى، تثبت وجهة النظر الروسية في رؤيتها لحل الأزمة جدواها، في الوقت الذي تتخبط فيه الإدارة الأمريكية الساعية إلى تحصيل نتائج أفضل خروج ممكن من المحيط الغربي لروسيا، مستخدمة في ذلك هيستيريا الجناح «الحربجي» في أمريكا، هذا ما ظهر في الأجواء المتوترة بين جون ماكين، أحد أبرز ممثلي التيار الفاشي الجديد، ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري في جلسة الكونغرس الأسبوع الفائت، والذي استُكمل بوصول رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية «جون برينان» إلى العاصمة كييف تحت اسم مستعار، قبل أن يُعلن المتحدث باسم البيت الأبيض عن الزيارة رسمياً...

عملياً، تأتي زيارة «برينان» إلى كييف في إطار تقديم الاستشارات الأمنية للسلطة الانقلابية المدعومة غربياً، وتحديداً فيما يخص الوضع المتدهور في شرق وجنوب البلاد التي تشهد احتجاجات شعبية واسعة، شملت ثماني مدن على الأقل، منها «دونيتسك» و«سلافيانسك»، حيث تتركز مطالب المحتجين على إجراء استفتاءات تمنح الأقاليم الشرقية نظام حكم فيدرالي يتبع للمركز في كييف.

فِرق الموت لترسيخ أزمة أوكرانيا

كشف دبلوماسي روسي في كييف عن وصول «300» موظف يعملون في شركات أمن خاصة إلى هناك، وأضاف هذا الدبلوماسي قائلًا: «هؤلاء جنود لديهم سابق خبرات في العمليات القتالية. وعمل معظمهم من قبل بموجب عقود خاصة في العراق، وأفغانستان وبلدان أخرى، ومعظمهم جاء من الولايات المتحدة».

لتتقاطع هذه التصريحات مع بعض التقارير الصحفية الغربية، بالتزامن مع عرض مقاطع فيديو رُفعت على «اليوتيوب» تظهر مسلحين بدون شارات يجوبون شوارع «دونيتسك»، في إشارة إلى تنبؤات سابقة بدأت تظهر علناً، تؤكد وصول مرتزقة من «فِرق الموت» لدعم السلطة في كييف ضد المحتجين شرق البلاد. ومن المرجح أن تكون المرتزقة المستقدمة إلى أوكرانيا تابعة لشركة «بلاك ووتر»، المرتبطة مباشرةً بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

هذه الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة، بتسهيلات من حكومة كييف، من الممكن أن تدفع البلاد إلى أتون حرب أهلية، في إطار منهج توسيع خارطة الحريق عالمياً، لكنها من الممكن أن تحمل أسباب الخروج الأخير للأمريكان سياسياً من أوكرانيا، بسبب فجاجة السياسات المتبعة فيما لو استمر مخطط الإحراق على الحدود الأوكرانية الروسية.

حول حراك الجمهوريات السوفييتية السابقة

فجرت الأزمة الأوكرانية كل التناقضات الكامنة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً، وتسارعت الأحداث بشدة. وضعت شعوب هذه البلدان أمام خيارين، في ظل موازين القوى الجديدة عالمياً، فإما الاتحاد مع روسيا، أو الوقوع بين براثن الفاشية الجديدة. وفي مواجهة الظروف الجديدة، تصاعد في العديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة حراك شعبي وسياسي معاد للفاشية.

■ آلان كرد

أثناء نقاش مجلس «الدوما» الروسي، أوائل شهر آذار الماضي، قانون انضمام شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي، أرسل الأمين الأول للحزب الشيوعي في جمهورية أوسيتيا الجنوبية، س. يا. كوشييف، رسالة إلى «الدوما»، مطالباً المجلس البدء بإدخال التعديلات الضرورية على القانون، والتي من شانها أن تبسّط إجراءات الانضمام إلى الاتحاد الروسي.

«طلاقٌ متحضر» من الإمبريالية

أعلن رئيس جمهورية بريدنستروفيا في مولدافيا، يفغيني شيفشوك، في خطابه السنوي إلى الشعب يوم 7 نيسان الجاري، أن مستقبل المنطقة سيكون مع روسيا، واصفاً انفصاله عن مولدافيا بـ«الطلاق المتحضر». واتهم شيفشوك الغرب بازدواجية المعايير والنفاق، وأوضح أن قادة الدول الأوروبية والولايات المتحدة لا تعترف بنتائج الاستفتاء على استقلال بريدنستروفيا. فيما تصاعدت المظاهرات في العاصمة كيشينوف، بعد قيام الرئيس المولدافي باستدعاء التدخل العسكري للناتو والاتحاد الأوروبي، في استفزاز واضح للروس.

في استونيا، يستعد الشعب لإحياء الذكرى السابعة للانتفاضة المعادية للفاشية، التي اندلعت في العاصمة تالين في الرابع والعشرين من نيسان 2007، عندما قامت السلطات بإزالة تمثال الجندي السوفييتي المجهول، فنزل الناس إلى الشوارع وسقط العديد من الشهداء لحماية التماثيل الأخرى. وقد صرح إلهام غابسوف، سكرتير «كومسومول»* استونيا، أن الفاشية لن تمر، والأفضل لهم أن يخفضوا الضرائب خوفاً من انتفاضة الشعب، بدلاً من خوفهم من التماثيل والحجارة.

وفي لاتفيا، بدأت تحضيرات للقيام بالمظاهرة الكبيرة للتضامن مع السجناء السياسيين في أوكرانيا، وضد الليبرالية والفاشية، منذ شهرين. وقد حدد المنظمون يوم 17 نيسان لبدء الاحتجاجات، انطلاقاً من أمام السفارة الأوكرانية وانتهاءً في أحد الميادين الرئيسية للعاصمة ريغا، تحت شعار «نحن لسنا عبيداً للأوليغارشية»، وضد ارتفاع أسعار الكهرباء والبنزين بنسبة 40%، وانخفاض معاشات التقاعد بنسبة 50%، وارتفاع الضرائب البلدية المختلفة.

«ستالين» حاضر في بروباغندا الغرب

بدأ الناس بزيارة أضرحة ضحايا النازية، ووضع باقات الورود عند التماثيل السوفييتية منذ 16 آذار الماضي، وانطلقت مظاهرات المشاعل في كل المدن اللاتفية ضد النازيين الجدد في لاتفيا، أكبرها كان المسير الذي انطلق من ريغا إلى قرية بوبريني، التي ضمت أكبر معتقل نازي «معتقل كورتينغوف»، أعدم فيه 100 ألف لاتفي، خلال عامي 1943 – 1944 في جرائم تنكيل وحشية.

وفي تصرح للرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو، في الخامس من نيسان الجاري، قال بأن العقوبات الغربية مجرد هراء، و«نحن نعرف كيف نقف ضدها منذ عقدين»، كما طالب بتعزيزات روسية، رداً على نشاطات الناتو على حدوده بتاريخ 12 نيسان. وقد واجه لوكاشينكو ثورة ملونة مدعومة من الغرب عام 2005، وفرضت على بلاده عقوبات مختلفة، فهو في نظر الاتحاد الاوروبي «آخر الزعماء الستالينيين في أوروبا»، ويدعو إلى الاتحاد الفوري مع روسيا. منذ عام 2005 توجت جهوده بتوحيد الجيشين الروسي والبيلاروسي، تحت قيادة واحدة، عام 2008 .

من خلال المؤشرات السابقة، يواجه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تصاعداً في المواقف الشعبية والرسمية، جراء تدخله في الجمهوريات السوفييتية السابقة، والتي سببت صعود النازية في أوكرانيا. ويهدد بلداناً أخرى بذلك، وهو يظهر مدى الارتباك والتراجع الذي حصده جراء ذلك.

بوتين في حواره السنوي مع الشعب الروسي:
الأوروبيون يتكلمون همساً خوفاً من الأمريكيين!

■ قاسيون

تناول الحديث السنوي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الشعب الروسي العديد من القضايا أبرزها القرم وأوكرانيا والعلاقات مع الغرب والوضع الاقتصادي في روسيا.

وحول الأزمة الأوكرانية أعلن الرئيس بوتين أن ما حدث في أوكرانيا بعد قرار الرئيس يانوكوفيتش تأجيل توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هو انقلاب مسلح مناف للدستور. وأن كل الأحاديث عن «يد موسكو» في شرق أوكرانيا، هي مجرد هراء، وأضاف بوتين إن هناك مواطنين محليين لا يستطيعون ترك أراضيهم ويجب إجراء الحوار معهم. كما عبر الرئيس بوتين عن ثقته، بأن تنجح روسيا في التفاهم مع أوكرانيا، وأمل بألا يضطر لاستخدام حقه في إرسال القوات الروسية إلى أوكرانيا.

وفي رد الرئيس الروسي على سؤال طرحه الموظف السابق في الاستخبارات الأمريكية إدوارد سنودن حول إمكانية قيام المخابرات الروسية بالتنصت على غرار ما فعلته الاستخبارات الأمريكية، قال بوتين إن المخابرات الروسية لا تقوم بالتنصت على مواطني البلاد على نطاق واسع، مشيراً إلى أن روسيا لا تملك الوسائل الفنية والأموال التي تملكها الولايات المتحدة للقيام بمثل هذا التنصت. كما أشار بوتين إلى وجود مشاكل في الحوار مع الأوروبيين، لأن بعضهم «يتكلمون همساً» حتى في البيت، وذلك خوفاً من التنصت من قبل الأمريكيين.

وعن العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة رأى بوتين أن إعادة تشغيل العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة انتهت بعد الأحداث في ليبيا، لا بسبب

الوضع في القرم.

وعلق بوتين على احتمال محاولة السعودية إلحاق ضرر بروسيا في السوق النفطية، بأن السعودية لن تقوم بأية تغييرات سريعة تلحق ضرراً بنفسها وبالاقتصاد الروسي، كما اعتبر بوتين أن تخفيض سعر النفط من 90 إلى 85 دولار للبرميل أمر ليس حرجاً بالنسبة لروسيا.

وفي سؤال عن ردة فعله فيما لوكان محل الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش قال بوتين: «كان جهاز الاستخبارات الخارجية أول موقع لعملي. وربّونا هناك على الإخلاص التام للشعب والدولة".

الاتحاد الأوروبي: عثرة في طريق النهوض اليوناني «2/2»

كان هناك جدال واسع في اليسار الأوروبي يتعلق باستراتيجية خروج من منطقة اليورو، واحتمال من الاتحاد الأوروبي. ولقد اتهم العديدون هذه الاستراتيجية بكونها محلية أو شوفينية، أو بكونها تهدف نحو ازدياد التنافس الاقتصادي. ليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة.

■ بقلم: باناجيوتيس سوتيرس*

ترجمة: هزار محمود

بالنظر إلى الحالة اليونانية كمثال، فإن استراتيجية كهذه ليست استراتيجية لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد اليوناني، من خلال تخفيض العملة وزيادة الصادرات. إذ إن إجراءات ضرورية مثل تصحيح سعر الصرف تهدف لحماية المجتمع اليوناني من العنف المنظم المتأصل في رأس المال الدولي والعائدات السلعية. وليس للأمر علاقة بدورة التخفيضات التنافسية، مقابل دول أخرى من الجنوب الأوروبي.

نحن نعرف، من خلال تجربة اليورو ومن الأنظمة الأخرى لمعدل الصرف الثابت «مثل ثبات الدولار» بأن عملة موحدة تؤدي دائماً إلى تناقص بالأجور الحقيقية، وإلى إجراءات التقشف والخصخصة، والضغط المستمر لإصلاحات الليبرالية الجديدة، تحت مسمى الاستجابة للضغوط التنافسية. الخروج من مثل هذه التكوينات النقدية هي ليست إستراتيجية لـ «عزلة»، وإنما دفاع ضروري ضد سياسات رأس المال العدوانية. إضافة لذلك سيكون من الخطأ القبول تحت مسمى «العالمية» بالصيغة الرأسمالية الحالية لتدويل الإنتاج، حيث أن المنتج يجب أن يتجول حول العالم، ويمر عبر مناطق «الإغراق الاجتماعي» ومناطق اقتصادية خاصة. ويكون له تأثير بيئي سلبي، وذلك لكي يصل إلى أسواقنا. أليست المحلية، والحماية البيئية، والاكتفاء الذاتي النسبي هي كلها ملامح أساسية لأي بديل محتمل مناهض لرأس المال؟

تعنت بائس بفكرة الاتحاد الأوروبي

سيكون من الخطأ اليوم تحديد العالمية بتقديم موافقتنا لمشروع إمبريالي ونيوليبيرالي عدواني. بالإضافة لذلك، علينا ألا ننسى أبداً بأن التكامل الأوروبي هو إستراتيجية طبقية من جانب النخبة الرأسمالية، ولذلك ليس هناك من معنى للدلالة القَدَرية والقطعية للصفة غير الرجعية التي يوسم بها. وخاصة أن مثل هذا الإصرار على حتمية التكامل الأوروبي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات أساسية في الاتجاه السياسي. إذ أنه من الممكن أن يودي بسهولة إلى التحول من مقاومة أولية لموقف جذري يصب في مصلحة «تفكك» الاتحاد الأوروبي من خلال الصراع المناهض لرأس المال في عموم أوروبا إلى موقف أكثر «واقعية»، يصب في مصلحة «أوروبا أخرى».

إحدى أهم مشاكل اليسار في أوروبا اليوم هو هوسها بأوروبيتها، ورفضها لمجرد التفكير باحتمالية الانشقاق عن عملية «التكامل الأوروبي». ويمكن للمرء أن يشهد هذه المشكلة في حدود استراتيجية حزب «السيريزا» «وهو حزب اليسار الأكثر راديكالية» في اليونان. فاتخاذه لكل القيود المفروضة من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو كمسلمات، لا يترك مجالاً للسياسات الراديكالية، ولا كذلك بالمطالبة بإعادة التفاوض على شروط اتفاقية القرض باتجاه بعض أشكال «التقشف بوجه إنساني»، أو بمطلب «خطة مارشال» لأوروبا. في الأشهر الماضية شاهدنا حزب سيريزا يتحرك بثبات نحو اليمين، معلناً في الحكومة بأنهم سوف يعاودون دفع الجزء الأكبر من الدين، بعد إعادة المفاوضات وبأنهم سيبقون ضمن اليورو بأي ثمن «متخلين عن موقفهم الرسمي لـ «عدم التضحية باليورو»»، في محاولة لصياغة الارتباطات مع أكبر المصارف وأضخم الشركات.

إن مواقف كهذه لن تودي إلى «إعادة التفاوض» الذي تأمل به قيادة «سيريزا»، وإنما إلى ضغط أكبر من جانب الاتحاد الأوروبي والترويكا لمزيد من إجراءات التقشف. إن المشكلة مع قيادة «سيريزا» ليس بأنهم «يسار إصلاحي»، بمعنى أنهم ليسوا عسكريين بما فيه الكفاية، أو بمعنى أنهم اختاروا «النهج التدريجي». بل المشكلة أنهم يرفضون ضرورة التخلي السياسي والاجتماعي عن «الاتحاد الأوروبي»، كما لو أنه تكثيف لإستراتيجية البرجوازية.

مثل هذا الرفض لصياغة خط سياسي ضد الاتحاد الأوروبي يترك فراغاً أساسياً مفتوحاً للتيارات اليمينية المتطرفة لصياغة رؤيتها الرجعية الخاصة لمفهوم «التشكيك الأوروبي»، بالرغم من تنامي الاحتقان لدى قطاعات واسعة من المجتمعات الأوروبية ضد الليبرالية الجديدة، والسمة العدوانية وغير الديمقراطية للاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من تزايد العداء ضد اليورو كعملة موحدة، ورغم تنامي الفكر الرافض للاتحاد الأوروبي كذلك، فمعظم أحزاب اليسار الأوروبي لم تبذل أي جهد خاص لتحويل هذه المشاعر إلى منهج متقدم معاد للرأسمالية ومناهض للاتحاد الأوروبي.

في فرنسا، وضمن كل من «جبهة اليسار» والحزب الجديد المناهض للرأسمالية هناك أصوات تدعو لإستراتيجية التفكك ضمن الاتحاد الأوروبي. وفي اليونان، ليس فقط جبهة اليسار المناهض للرأسمالية وغيرها من الجماعات الراديكالية، وإنما أيضا منصة اليسار ضمن حزب سيريزا قد أكدت على استراتيجية لخروج اليونان من منطقة اليورو واحتمالية الخروج من الاتحاد الأوروبي. في قبرص أيضاً، حتى الحزب الحاكم «أكيل» يقوم بتغيير مواقفه ببطء بعد التجربة الكارثية في العام 2013. ألمانيا كذلك الأمر، تعلو فيها أصوات عديدة ضمن الحزب الشيوعي الألماني «دي لينك» منتقدة العملة الموحدة. وفي بريطانيا، ما يزال هناك كثير من أصوات اليسار تصر على موقف مناهض للاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، فمن الخطأ أن ينظر إلى الأمر على أن الخروج من منطقة اليورو واحتمالية الخروج من الاتحاد الأوروبي هو العلاج النهائي لكل المشاكل الاجتماعية، كما سيكون من الخطأ كذلك الاستخفاف بأهمية مثل هذه المسائل. مناهضة الرأسمالية لا يمكن اتخاذها كمفهوم مجرد إطلاقاً، بل ينبغي أن يتم التعبير عنها وتجسيدها في قضايا وتحديات خاصة.

إن الخروج من التكوينات النقدية للاتحاد الأوروبي هي ليست استراتيجية لـ«عزلة»، وإنما دفاع ضروري ضد سياسات رأس المال العدوانية.

مسألة اليورو والاتحاد الأوروبي

اليوم، وضمن اليسار الأوروبي، مسألة موقف مثل الوقوف «وجهاً لوجه» ضد الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو ترسم خطاً ضرورياً لتعيين الحدود، بالإضافة إلى أنه وكما يظهر تاريخ حركة العمال، فإن المسألة المتعلقة بالتنسيق بين الصراعات على المستوى الوطني والترتيب للنظام الدولي، لطالما كانت نقاطاً لتناقضات مكثفة واختباراً جدياً لقدرة اليسار على أن يكون معادياً حقيقاً لإستراتيجية رأس المال .

في الوقت ذاته، محاولة تصور هذا النوع من البديل، ليس فقط بمعنى «اعتماد مصطلحات» حول قوة العمال ولكن بمعنى صياغة نهج من الممكن أن يكون معادياً للمنهج النيوليبرالي المهيمن، يتطلب ترتيباً دقيقاً مع المشاكل واستراتيجية رئيسية لمعظم موجات اليسار المعاصر، مما يستدعي ما يلي:

* صياغة البرنامج بمقترحات جذرية محددة، تأخذ بعين الاعتبار الخبرة والمعرفة من الحركات «والاتجاهات الأساسية لتعيين الحدود من مثل إلغاء الديون، الخروج من اليورو والاتحاد الأوروبي، التأميم وإعادة توزيع الدخل، تطبيق صيغ تحكم اجتماعي ديمقراطي وغيرها..».

* الإصرار على تصعيد النضالات واستراتيجية «حرب الناس المطولة»، لأنه من المستحيل أن يكون هناك أي تغيير سياسي بدون حركة قوية من القاعدة، و من دون تحالف سياسي واجتماعي واسع يكون واثقاً من قدرته على خوض غمار نضالات منتصرة.

* الحاجة للعمل على إستراتيجية من الممكن أن تدمج محاربة الحكومة لليسار، اعتماداً على برنامج انتقالي ملح، مع أشكال من التنظيم الذاتي، والإدارة الذاتية، وحكم العمال والتضامن من القواعد.

* التجريب بأشكال جديدة من التنظيم السياسي، كخلفية لنموذج من فئة المناهضين للرأسمالية، وكذلك الجبهة الانتخابية، وبدون عمل مبرمج أو عملية ديمقراطية، باتجاه إعادة تعريف بالأحزاب السياسية والجبهات، مثل مختبرات الكتل السياسية الأساسية الفكرية، وعمليات التعلم، ومواقع قادرة أن تنتج بشكل فعلي أنماطاً بديلة للمجتمعات.

ولأن اليوم، على الأقل في الـ «الروابط الضعيفة في السلسلة» مثل اليونان، إن التحدي ليس بالمقاومة بل بالهيمنة. وبمواجهة أزمة حادة من الهيمنة، والتي سببتها كل من أزمة الليبرالية الجديدة والاحتجاج المؤثر ودورة الخصومات ذات السمة التمردية بمعظمها، أزمة هيمنة والتي لا يمكن أن يتم تزييفها من قبل التكتيكات الليبرالية الحالية الساخرة المعتمدة من قبل البرجوازية الأوروبية.

رفض الـ «الطريق الأوروبي» و«مشروع التكامل الأوروبي»، وهو الخيار الاستراتيجي الرئيسي للبرجوازية الأوروبية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل أساسي، وهي سمة لا غنى عنها، لأي محاولة باتجاه مفهوم اجتماعي جديد للقرن الواحد والعشرين.

*باناجيوتيس سوتيرس: مدرس للنظرية الاجتماعية والفلسفة السياسية والاجتماعية في قسم علم الاجتماع في جامعة أثينا. هذا النص قائم على أطروحة في اجتماع الجبهة اليونانية المناهضة للرأسمالية في المملكة المتحدة «2014/3/29».

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

استناد القرار

ضمن آليات اتخاذ القرار على المستوى الشخصي، نجد دوماً العديد من المراحل التي تستند على العديد من القواعد، منها قاعدة المعلومات المتوفرة لدينا، والتي تستند إلى مدى وسع اطلاعنا أو قدرتنا على توسيع قاعدة البيانات هذه بما يتناسب مع أهمية القرار المطلوب اتخاذه. تلي ذلك عملية معالجة البيانات بما يتناسب مع توجهاتنا العامة واللحظة التي نمر بها وأهدافنا المرحلية أو اللحظية أو الاستراتيجية يبدو كل ذلك داعماً لقرار مستقل نسبياً.

قد تتقلص قاعدة البيانات وعملية معالجتها عند البعض، ممن لا يرغبون في اتخاذ قرار مستقل على الإطلاق، إلى تبني قرار جاهز يصوغه أحد المقربين، أو أحد المتنفذين على عقلك، أو إحدى الأيقونات التي تقدسها، معطياً لكل الآليات وقواعد البيانات التي تحدثنا عنها آنفاً إجازة طويلة الأمد، وقد تكون بلا راتب أيضاً!!!!. أسأل نفسي على الدوام: ما هو السبب؟ أحاول الوصول إلى سبب حقيقي، هل هو الخوف؟ ولكن مم؟ من القرار؟ أم من استقلالية القرار؟ أم من تبعات القرار؟ كل ذلك ممكن.

توقعات انخفاض إنتاج القمح في سورية

توقع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن يتراوح إنتاج سورية من القمح هذا الموسم ما بين 1,7 مليون ومليوني طن، وهو ما يمثل مستوى منخفضا قياسيا في ظل جفاف وشيك بشمال غرب البلاد. وقالت المتحدثة باسم البرنامج اليزابيث بيرس للصحفيين إن برنامج الأغذية العالمي قلق من تأثير جفاف وشيك يضرب شمال غرب البلاد خصوصا حلب وإدلب وحماة، إذ يقل معدل هطول الأمطار عن نصف المتوسط السنوي. وأضافت أنه قد تكون هناك آثار كبيرة على موسم حصاد الحبوب القادم، مشيرة إلى أن موجة جفاف قد تعرض حياة ملايين آخرين للخطر. وأضافت المتحدثة بأن الأمن الغذائي لنحو 6,5 ملايين سوري مهدد بالخطر، لذلك يجب توسيع حجم عمليات برنامج الأغذية العالمي في سورية بنسبة 50%، والذي يبلغ في الوقت الحالي نحو 41 مليون دولار أسبوعيا.

الزراعة العضوية..
عالم جديد أخضر..

صناديق شهية على الرفوف، أصناف وأنواع لذيذة من الخضار والفواكه تزدان لتملأ المحلات بعبق طازج، لكن بعض المنتجات قد سلبت الأنظار وجلبت الكثير من الانتباه، ملصقات «الغذاء العضوي» الجميلة أصبحت في كل مكان، واجتاحت العالم موجة «العودة إلى الجذور» وإلى المأكولات المحلية التي تنتج بالاعتماد على تقنيات تحافظ على صحة البيئة والإنسان كـ «الزراعة العضوية»، والتي تبدو خياراً جذاباً وصحياً على الرغم من سعرها الباهظ، من ناحية أخرى، يشهد العالم تحولاً سريعاً نحو الزراعة الرأسمالية التي يواكبها تمدد أخطبوطي لشركات الغذاء الصناعية العابرة للقارات، ونحن أمام عتبة اتخاذ قرارات جديدة في مجال غذائنا اليومي، لذا تبدو «الزراعة العضوية» الحل المحلي المتكامل للكثير من مشكلاتنا، ومن المؤكد انها ليست مجرد «موضة» سنراها قريباً لتختفي لاحقاً، يبدو أنها الخيار الأمثل، والوحيد إن أردنا الحفاظ على مستقبلنا.

■ سمير حنا

لا تتوقف حدود هذا المفهوم على خلق سبل جدية ومحسنة في تطوير الإنتاج الزراعي البشري، فهو يكتسب فعاليته من كونه النظام «الأخلاقي» الأفضل في مجال التنمية الزراعية، تتعاون جهود القيمين عليه على تنظيم إدارة النظام البيئي بدلا من التعامل مع المدخلات الزراعية الخارجية، لذا فهي نظام «محلي» التوجه يتناغم تماما مع الظروف الطبيعية المحيطة ويعمل على ضمان عدم ضياعها أو تلويثها، إنها نظام دراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة من خلال وقف استخدام المدخلات «الغريبة» مثل الأسمدة والمبيدات الاصطناعية، والعقاقير البيطرية، والبذور والسلالات المحورة وراثيا، والمواد الحافظة والمشعة. لتحل مكانها أساليب إدارة تتفق وخصائص كل موقع فتحافظ على خصوبة طويلة الأجل وتمنع الآفات والأمراض، لنحصل في النهاية على نظام بيئي، اجتماعي، اقتصادي نظام شامل يبدأ من مرحلة التعامل مع الأرض إلى العلاقة مع النبات والتصنيع والإنسان.

البدايات

بدأت طرق الإنتاج العضوي تتطور في بلاد مختلفة من العالم منذ بدايات القرن العشرين، وأعطى الرواد الأوائل لطرق الزراعة العضوية أسماء مختلفة لما يقومون به من ممارسات زراعية أقرب إلى الطرق الطبيعية في الإنتاج، وإن اختلفت في بعض التطبيقات والممارسات والمعتقدات والقوانين ولكنها تتميز جميعا بأنها تهدف إلى إنتاج غذاء خال من السموم وكاف لإطعام البشرية وبطرق أكثر استدامة وعدالة تحفظ حق الأجيال في المصادر دون إلحاق الأذى بالإنسان والبيئة. عندها بدأ انتشار الزراعة العضوية يتزايد بشكل متسارع على الصعيد العالمي، حيث وصلت الزيادة السنوية في التحول من الزراعة المعتمدة على الكيماويات نحو الزراعة العضوية بحوالي 20% منذ العام 1990، ووصلت نسبة المساحات المزروعة بحقول عضوية في ألمانيا والسويد الى 20% من المساحات الزراعية بحلول العام 2010، وأصبح 30% من الخبز المستهلك في مدينة ميونخ مثلاً عضوياً في العام 2005، العام الذي أقرت فيه إيطاليا بجعل الغذاء في المدارس عضوياً خالصاً.

القدرة الشرائية

لم يكن الطريق سهلاً أمام انتشار هذا المفهوم على الإطلاق، حيث عدة عثرات بدءاً من كلفة الإنتاج وصولاً إلى عمليات التسويق، مما ضيّق حلقة المستهلكين الذين يملكون القدرة الشرائية على استهلاكها. وبما أن الهدف الأساسي للزراعة العضوية هو أن تكون لكل الناس، كان التحدي الأكبر في نقل المنتجات الزراعية العضوية من النخبة إلى عامة الشعب، حيث بدا الأمر مستحيلاً في البداية، في ظلّ طلب كثيف وكميات عرض قليلة. لكن مضاعفة الإنتاج العضوي ودعم الدولة لمزارعيه ساعد بوضع الأمور على السكة الصحيحة وإن بخطوات خجولة، كما أن الاستثمار الجدي في مثل هذا النوع من الزراعة يتطلب معرفة عملية لا يمتلكها معظم المزارعين في منطقتنا، حيث تشكل الآفات الزراعية على سبيل المثال أحد أهم المشاكل التي تستنزف وقت وجهد ومال المزارع، وتعتبر المبيدات الكيماوية في الزراعة المعتمدة على الكيماويات أهم الوسائل، وأحيانا الوسيلة الوحيدة، التي يلجأ إليها المزارعون في سبيل تقليل أضرار الآفات، دون الوصول إلى حل جذري لهذه المشكلة بالقضاء على الآفات، لتظهر بين الحين والآخر آفات جديدة أشد فتكا بالمحاصيل وأخرى أمقاومة للمبيدات. بينما يجدر بالمزارعين التوقف عن استخدام الكيماويات مما يتيح الفرصة أمام الحشرات النافعة للتطور، وبناء تربة خصبة والحفاظ على الأحياء في داخلها، والعمل بنظام الدورة الزراعية. مما يجعل انتشار وضرر الآفات والمصاريف اللازمة لمكافحتها أقل، فممارسة الزراعة العضوية تتطلب من المزارع إلماما ومعرفة جيدة بمحاصيل متنوعة، وبعلوم التربة والري والحشرات المختلفة «الضارة والنافعة» والعلاقات بين هذه الحشرات، وكذلك علاقات التضاد أو التعزيز «حيث تضعف النباتات بعضها أو تقوي بعضها إذا زرعت بشكل متداخل أو مترافقة مع بعضها». وهي بذلك تحتاج إلى قدرة على الربط بين هذه العناصر وتأثرها ببعض وتأثيرها على بعضها البعض، لذا يبدو من الضروري اليوم تأمين استشارات للمزارعين «العضويين» عن طريق وزارات الزراعة واجهزة الدولة المعنية مما يساعدهم في رفع قيمة إنتاجهم وتخفيف كلفته دون أن يضر بأرضه، وبالأخص في بلادنا التي يشهد الريف فيها اليوم تحوّلات سلبية على الصعيدين البيئي والاجتماعي عززتها الظروف الراهنة، بعد أن فرغ من أهله الذين يتناولون الغذاء المستورد والمعلّب. أما المزارع الصغيرة، فتقفل أبوابها واحدة تلو الأخرى أمام مضاربة المزارع الرأسمالية الكبيرة، وتقع أراضيها فريسة للمستثمرين الذين يحوّلونها إلى مشاريع تجارية مفرغة من الحياة، لذا لابد من تنظيم ندوات تعريفية محلية تخط البدايات وتعرف بالتقنيات، كالجهد المتواضع الذي قدمه مكتب الإنتاج العضوي السوري في مديرية زراعة طرطوس مثالاً، عن طريق تنظيم ندوة حول آفاق التحول للإنتاج العضوي المتمثلة في تطبيق قانون الإنتاج العضوي السوري كون سورية الدولة العربية الثانية في وجود هذا القانون.

معركة مع الشركات

يبدو واقع الزراعة العضوية في العالم أجمع أكثر تفاؤلاً اليوم، وهو ما زال يخوض معركة شرسة مع شركات المواد الكيماوية الزراعية بأنواعها، والتي ستصاب أرباحها السنوية بأضرار جسيمة بعد أن أثبتت الدراسات العلمية ارتباط الكثير من الأمراض المستعصية باستخدام مثل تلك الكيماويات السامة في الغذاء، ومدى تأثيرها في التربة والمياه والهواء، تلك الموارد التي تتناقص مساحاتها يوميا أمام المد الصناعي الجشع وإهدار هبات الطبيعة الثمينة والتي لا يمكن تعويضها في معظم الأحيان، ربما سيأتي اليوم الذي يدرك فيه الجميع أهمية المفهوم المتكامل للزراعة العضوية، عندها سيصبح التنوع الحيوي والترابط الحيوي أدوات طيعة تداوي جروح الأراضي الملوثة، حيث لا يضيع أي شيء، بل تتحول المخلفات إلى أسمدة، ويتناغم سلم التطور والبقاء دون أي تلاعب أو تعديل، لكن لا بد من الإسراع في ذلك، قبل أن يفوت الأوان.

الصحة العالمية في العراق

رفضت منظمة الصحة العالمية «WHO» رفضا قاطعا في خرق لواجباتها الخاصة لتبادل الأدلة كشف استخدام الجيش الامريكي لليورانيوم المنضب و أسلحة أخرى في العراق أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين، ليس هذا فقط، ولكنها لا تزال تسفر عن ولادة أطفال مشوهين.

■ بقلم: دنيس هاليداي

وقد سلط الضوء على هذه القضية أول مرة في عام 2004 في تقرير خبير منظمة الصحة العالمية «على الخطر على الصحة على المدى الطويل لسكان العراق المدنيين الناجم عن أسلحة اليورانيوم المنضب « DU».
وكان هذا التقرير في وقت سابق «سرياً»وتم قمع نشره من قبل منظمة الصحة العالمية :
حذرت الدراسة الرائدة التي قام بها ثلاثة من علماء الإشعاع من أن الأطفال و البالغين قد يصابون بالسرطان بعد استنشاق الغبار الذي يحتوي على اليورانيوم المنضب، وهو مشع وسام كيميائيا . ولكن تم حجب الدراسة عن النشر من قبل منظمة الصحة العالمية «WHO»، حيث كان المؤلف الرئيسي هو الدكتور كيث بافيستوك، مستشار الإشعاع العليا. الذي صرح أنه تم قمع الدراسة عمدا، على الرغم من هذا تم رفضها من قبل منظمة الصحة العالمية. « انظر روب ادواردز ومنظمة الصحة العالمية «قمعت» الدراسة العلمية عن المخاوف من سرطان اليورانيوم المنضب في العراق، في الأحد، 24 شباط، 2004»
بعد ما يقرب من تسع سنوات، في تقرير مشترك عن السرطانات والعيوب الخلقية في العراق أعدته منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العراقية ظهر التقرير الخاص بالصحة الذي أفرج عنه في تشرين الثاني 2012. « تأجل مرارا وتكرارا، والآن لا يوجد لديه تاريخ إصدار على الإطلاق»، وحتى هذا التاريخ لا تزال دراسة منظمة الصحة العالمية «سرية»
ووفقا لهانز فون سبونيك، الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة، فقد « سعت الحكومة الامريكية لمنع منظمة الصحة العالمية من مسح مناطق في جنوب العراق حيث استخدمت اليورانيوم المنضب وتسبب في مخاطر صحية وبيئية خطيرة. » « نقلت في Mozhgan Savabieasfahani ارتفاع نسب السرطان و العيوب الخلقية في العراق : منظمة الصحة العالمية ترفض الإفراج عن البيانات، جلوبال ريسيرتش، 31 يوليو 2013

المأساة في العراق تذكرنا بواحدة من مآسي الأسلحة الكيميائية التي استخدمتها الولايات المتحدة في فيتنام

هذه المأساة في العراق تذكرنا بواحدة من مآسي الأسلحة الكيميائية التي استخدمتها الولايات المتحدة في فيتنام. وقد فشلت الولايات المتحدة في الاعتراف بذلك أو دفع تعويض أو تقديم المساعدة الطبية لآلاف من الأطفال المشوهين الذين ولدوا وما زالوا يولدون مشوهين بسبب استخدام الجيش الأمريكي للعامل البرتقالي في جميع أنحاء البلاد .
إن ملايين الغالونات من هذه المادة الكيميائية الملقاة على الأريـاف الفيتنامية صنعت بإتقان و بيعت للبنتاغون من قبل شركات دوبونت، مونسانتو وغيرها من الشركات الجشعة لتحقيق أرباح ضخمة.
نظرا لسجل الولايات المتحدة العارم بالفشل في الاعتراف بجرائمها الوحشية في الحروب، أخشى من نصح تلك الأمهات في النجف والمدن والبلدات العراقية الأخرى من عدم محاولة ولادة المزيد من الأطفال حيث سوف لن تتلقى العزاء أبدا أو المساعدة.

■ عن موقع غلوبال ريسيرش

الأخلاق والبيئة

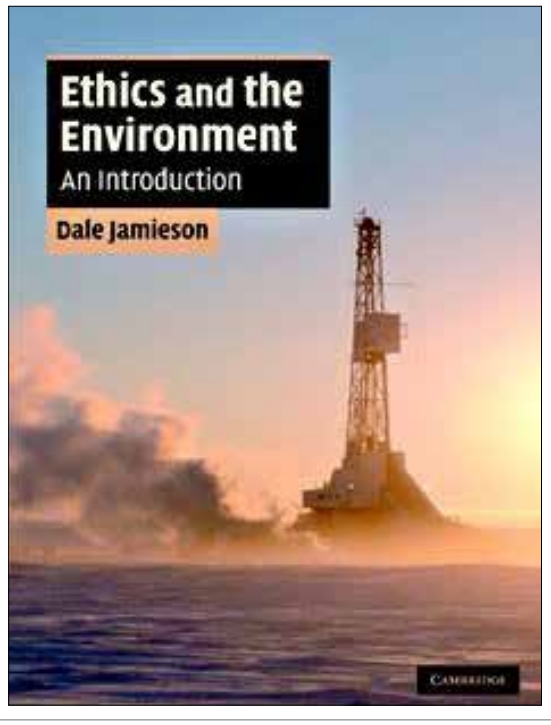

يتحدث الكاتب ديل جاميسون في مقدمة كتابه الأخلاق والبيئة فيقول: الفلسفة البيئية موضوع كبير ينطوي على نظرية المعرفة، والميتافيزيقا، فلسفة العلوم، وتاريخ الفلسفة، وكذلك بعض المجالات كما الأخلاق، وعلم الجمال، والفلسفة السياسية.
المحور الرئيسي لهذا الكتاب هو الأخلاق البيئية، ولكن أناقش الأبعاد المعيارية للموضوع بشكل عام، بما في ذلك قضايا في علم الجمال والفلسفة السياسية. أملي هو أن هذا الكتاب سوف يستخدم في فصول الفلسفة البيئية، ولكن آمل أيضا أن يجد له الجمهور الأوسع دوراً في الأخلاقيات السليمة أو في الدراسات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، آمل أن تتم قراءته من قبل الفلاسفة وعلماء البيئة المتخصصين في مجال السياسات، وغيرهم من الذين يريدون ببساطة مقدمة متطورة موثوقة نسبيا في هذا الميدان.
يتحدث الكتاب شارحاً البيئة كمسألة أخلاقية وعلاقة الطبيعة بالبيئة والمشاكل البيئية ومسألة المقاييس وطبيعة الضرر وأسباب المشاكل البيئية ودور التكنولوجيا في ذلك والأبعاد الاقتصادية لها ودور الأخلاق في الطبيعة والتحديات الأخلاقية والنسبية والموضوعية والنظريات الأخلاقية، وتعدد القيم ومستقبل الطبيعة ومسألة العدالة، تاركاً أفقاً مستقبلياً.

أخبار العلم

العسل يقضي على البكتريا المقاومة للمضادات الحيوية

أثبتت الاختبارات الأخيرة أن العسل قادر على القضاء على البكتريا المقاومة للمضادات الحيوية. تتكيف البكتريا وتتطور مقاومتها للمضادات الحيوية بسرعة، مايعني عدم تأثرها بهذه المضادات، أي أنها تصبح أكثر خطرا على الإنسان الذي لن يتمكن من مقاومة نشاطها وتكاثرها. لذلك تنصح المؤسسات الطبية بعدم الإكثار من تعاطي المضادات الحيوية، والخبراء يبحثون عن سبل تقليص أنواع البكتريا المقاومة لها. لقد بينت نتائج العديد من الاختبارات، أن بإمكان العسل أن يلعب دورا مهما في مكافحة هذه البكتريا. وتقول سوزان ميشفيتس من جامعة سالف ريجينا – Salvt Regina University الأمريكية، المشرفة على البحث «إن خواص العسل الفريدة، تكمن في قدرته على مكافحة العدوى على مستويات مختلفة، مما يمنع هذه الأحياء الدقيقة من التكاثر». يدخل في تركيب العسل إنزيم، يساعد على تكوين ثاني أكسيد الهيدروجين «بيروكيسد الهيدروجين– O2 2 H "، وأحماض عضوية مختلفة، ومركبات الفلافونويد المختلفة وكذلك نسبة السكر العالية والبوليفينول، وجميعها تؤثر على خلايا البكتريا. ويفسر الخبراء ذلك، بخاصية التناضح الناتجة عن ارتفاع تركيز السكر في العسل، حيث يتم امتصاص الماء من خلايا البكتريا، ما يؤدي إلى جفافها وموتها. كما اكتشف باحثون آخرون، أن العسل يقضي على تماسك البكتريا مع بعضها في مستعمرات، وهذا يضعف تأثيرها ويجعلها أقل مقاومة للمضادات الحيوية. إضافة لذلك أثبتت اختبارات مختبرية وسريرية أن للعسل خواص مضادة للفطريات والبكتريا والفيروسات.

■ ■ ■

إمكانات الدهون في الطب التجديدي

تكتسب الأنسجة الدهنية قبولاً متزايداً كمصدر قوي للخلايا الجذعية.
يقول الدكتور رضوي عن إمكانات الدهون للطب التجديدي: هناك خلاف يحدث بين الأطباء الذين يركزون على الأنسجة الدهنية والأطباء العلماء الذين يسعون إلى فهم الانقسامات النشطة داخل الأنسجة الدهنية. بحيث يمكننا استكشاف الفضاءات المتوسعة للخلايا الجذعية المشتقة من الخلايا الدهنية.
تتحرك دراسة الأنسجة الدهنية نحو عمق أبحاث الخلايا الجذعية والطب التجديدي. في مجال التحول نشر الدهون لتطبيقات تجميلية أو ترميمية نحو الطب التجديدي. وهناك عدد من التجارب السريرية الجارية في جميع أنحاء العالم لاستكشاف إمكانات لتجدد الأنسجة الدهنية والخلايا الجذعية المشتقة من الخلايا الدهنية.

■ وكالات

ماركيز في «موته المعلن»: الكتابة لتغيير الحياة..!

رحل «غابو»، الاسم المستعار، الذي أطلقه أصدقاء الأديب غابرييل غارسيا ماركيز عليه، عن 87 عاماً، تجاوز الكاتب الكولومبي الإسبانيّة لغته الأم، وأميركا اللاتينيّة مسرح أحداث أعماله وعرف على النطاق العالمي. لم يكن ماركيز، اسماً عادياً في تاريخ الأدب العالمي أخلص للكتابة واشتهر بأسلوبه الذي جمع بين الخيال والواقع في عالم حالم واستطاع تغيير وجه الكتابة الروائية بما يعرف باسم «بالواقعية السحرية». تأثّر بقصص جدّته المليئة بالخرافات والجنّيات، وبالسرديّات الواقعيّة لجدّه الذي طبع مزاجه السياسي، فوقف إلى جانب الثورات وحركات التحرر، وتميّز بعدائه للاستعمار الأميركي، وربطته صداقة متينة بفيديل كاسترو، ولم يكن السحر عنده سوى استعادة لتاريخ العادات والتقاليد، وضعه مجدداً في قالب آخر يبحث عن حقه في الحياة، وعن حقه في كتابة التاريخ الذي لا يسيطر عليه «اليانكي» كما كان يردد دائماً.

■ إعداد: قاسيون

انتقل من مكان إلى آخر، حاطاً رحاله هنا وهناك، ليرتاح ويستعيد أنفاسه قليلاً. وقد صرح في أحد أحاديثه الصحافية «لن تجدوني صباحاً في أي مكان». تبدو حياته مليئة بالكتابة، عندما نقرأ غابرييل غارسيا ماركيز نكتشف أن الكلمات هي مكان إقامته الحقيقي.

حاز ماركيز عام 1982 على جائزة نوبل للآداب، عن رواية «مائة عام من العزلة»، التي جعلت اسمه حاضراً دوماً، وهو الذي قال إن «العزلة لم تعد ممكنة» بعد إصابته بالمرض الذي قضى عليه، عرف كيف يوظف لحظاته، لتحقيق لحظات سعيدة للآخرين، فالأدب بالنسبة إليه، مشاركة مع الآخر الذي ينتظر الكلمات. رغم أن الكلمات تكون صعبة أحياناً كثيرة. بدأ كتابة المقالة الصحافية، ثم القصة القصيرة، ومن بعدها الرواية وجرب السيناريو السينمائي. وبقي مخلصاً لمبادئه محرضاً الناس على الصدق: «قل دائماً ما تشعر به، وافعل ما تفكّر فيه». و«على الكتابة أن تغير الحياة».

استمر في محاولة إقناعنا أن الحب يمكن أن يأتي حتى في الزمن الصعب «زمن الكوليرا». وأن الأمل موجود ولا يمكن للحياة أن تبقى أسيرة للوهم، واعتقد أن الاشتراكية ستلف العالم وأن الامبريالية زائلة. وبقيت كلماته تطالعنا، نقرأ من خلال رواياته تاريخ أميركا اللاتينية، من «ليس لدى الجنرال من يكاتبه» إلى «خريف البطريرك» و«الجنرال في متاهته»، و«من مائة عام من العزلة» وصولاً إلى «وقائع موت معلن». نعيد معه اكتشاف التاريخ، ونعيد اكتشاف ذواتنا إيضاً.

أليس الأدب دليلنا على عيش أفضل للحياة؟

رثاه الرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس على تويتر قائلاً: «العظماء لا يموتون أبداً».

رحل ماركيز، وانطوت معه سيرة حياة نابضة وكاملة. ولكن أدبه سيبقى حاضراً. ما علينا سوى أن نعيد قراءة ما كتب.

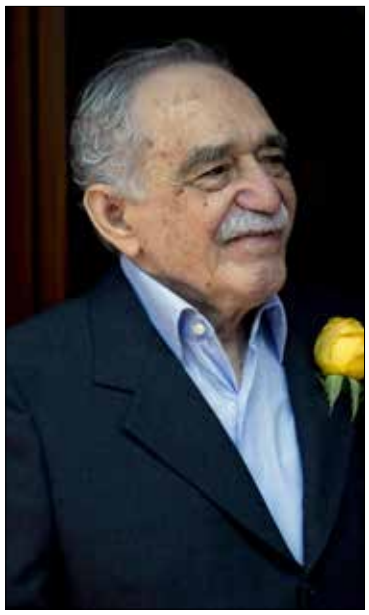

رواية جديدة بيكيت ترى النور

رواية «عظام الصدى» تخرج عن عباءة مجموعة قصصية وتطرح بالمكتبات في ابريل، بعد مرور 80 عاماً على دفنها.

كان من المفترض أن تكون الرواية القصيرة «عظام الصدى» القصة رقم 11 وخاتمة مجموعة قصصية لبيكيت بعنوان «وخزات أكثر من ركلات»، لكن هذا لم يحدث.

وأعلنت دار النشر فيبر آند فيبر، أن القصة ستنشر بمفردها مع مقدمة طويلة للدارس المتخصص في أدب الكاتب الإيرلندي مارك نيكسون تطرح في المكتبات في 17 نيسان.

ويقول نيكسون، وهو من المتخصصين في الأدب المعاصر بجامعة ريدينغ التي يوجد بها أهم مجموعة من الدراسات عن بيكيت، «إنها مكتوبة بشكل جيد. إنها تكشف عن رجل شاب شديد الذكاء يكتب بالطريقة التي كانت تكتب بها الرواية التجريبية المعاصرة في ذلك الوقت. ويتناول بيكيت مواضيع وأساليب ومراجع من مصادر كثيرة مختلفة. وإنه على الرغم من أن قصص بيكيت هي عادة غريبة إلا أن هذه القصة أكثرها غرابة والشخصية الرئيسية فيها عائدة من القبر».

ويضيف نيكسون أن بيكيت نسى على الأرجح أمر هذه القصة بعد انشغاله بأشياء أخرى، لكن بقيت نسختان منها إحداهما في أرشيف كلية دارتموث في نيوهامبشير والأخرى بجامعة تكساس في أوستن. ويضيف «بيكيت لم يدمرها ولم يكن يريد أن يمحو كل أثر لها».

وذكر أن فكرة نشر الرواية المنسية راودته وناقشها منذ سنوات مع أدوارد بيكيت، ابن اخ الكاتب والوصي على ميراثه الأدبي، وهو ما تمخض عن قرار نشر الرواية هذا الشهر.

وكشف عن خطة جارية لنشر مذكرات كتبها بيكيت عن رحلة مدتها ستة أشهر لألمانيا النازية عامي 1936 و1937. وذكر ان المذكرات ستنشر أولا في ألمانيا عام 2016 ثم ستنشرها بعد ذلك دار فيبر آند فيبر.

الذكرى الـ 888 لميلاد العالم والفيلسوف ابن رشد

يصادف يوم 14 نيسان ذكرى ميلاد العالم البارز ابن رشد «1126 – 1198»، وبهذه المناسبة غيرت شركة «غوغل» شعارها في محرك البحث ضمن نطاقات البلدان العربية إلى صورة رمزية لابن رشد مع رابط إلى أهم المقالات والمعلومات المنشورة عنه في الإنترنت. ولد ابن رشد في قرطبة جنوب إسبانيا، عاصمة الدولة الأموية خلال الحكم الإسلامي لإسبانيا، ويعتبر من أهم فلاسفة الإسلام. وقد تم إبعاده إلى مراكش بعد اتهامه بالكفر والإلحاد من قبل علماء الأندلس، وتوفي هناك عام 1198م. سطع نجمه في مجال الفلسفة، حيث كان له دور بارز في نقل وشرح مؤلفات ونظريات أبرز الفلاسفة الغربيين كأفلاطون وأرسطو. وحاول إيجاد لغة وسطية بين الفلسفة والدين. ولم تقتصر علومه على الفلسفة، فقد برز في مجال الفلك والطب والفقه والقانون. وله مؤلفات وكتب كثيرة أبرزها شرحه وتلخيصه لكتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو، ورده على الغزالي بكتاب «تهافت التهافت»، وغيرها الكثير.

باختصار

هدي يا بحر هدي وعاشت فلسطين هتافات في تدريبات عسكرية في روسيا

رفع تسجيل فيديو رصد تدريبات يقوم بها طلاب في كلية عسكرية روسية وهم يرددون كلمات من أغنية «هدي يا بحر هدي .. طولنا في غيبتنا» للشاعر، الفنان الفلسطيني الراحل ابراهيم محمد صالح الشهير باسم «أبو عرب». يحمل هذا الفيديو عنوان «طلاب الكلية العسكرية في روسيا يتغنّون بالتراث الفلسطيني أثناء تدريباتهم». وقد بدا واضحاً فعلاً أن طلاب الكلية يهتفون بكلمات باللغة العربية، مثل «المعنوية عالية» و«عاشت عاشت فلسطين»، بالإضافة إلى كلمات من إحدى أشهر الأغاني الفلسطينية. هذا ولم يتسن التحقق مما إذا كان بين طلاب الكلية العسكرية المُشار إليهم مبتعثون عرب أو من أصول عربية

أكبر لوحة جدارية مصنوعة من النفايات في دمشق تدخل موسوعة غينيس

دخل عدد من مدرسي الفنون التشكيلية بإشراف الفنان السوري موفق مخول موسوعة غينيس للأرقام القياسية لتنفيذهم أكبر لوحة جدارية مصنوعة من النفايات وبقايا سلع مستعملة في حي المزة بدمشق. وصنعت الجدارية، التي تمتد على 720 متراً مربعاً، من بقايا سيارات ودراجات هوائية وأدوات مطبخية وأنابيب صرف صحي ومواد صحية وعبوات مشروبات معدنية وغيرها من النفايات.

المكتبات الروسية تستحدث موسوعة الكترونية بديلة لويكيبيديا

تعتزم المكتبات الروسية استحداث موسوعة إلكترونية بديلة لويكيبيديا «الموسوعة الحرة» المعروفة عالمياً. ونقلت وكالات الأنباء عن خبراء قولهم إن ويكيبيديا تضم أخطاء كثيرة، بما فيها تفسيرات خاطئة لبعض الحقائق الجيوسياسية.

وقد بادر إلى استحداث الموسوعة الإلكترونية الجديدة ألكسندر فيرشينين المدير العام لمكتبة الرئيس الروسي، وذلك في اجتماع مجلس العلماء في مكتبة بطرسبورغ. يذكر أن الموسوعة الحرة «ويكيبيديا» ظهرت عام 2001، وتعتبر «نوبيديا» بصفتها مشروعاً للموسوعة الإلكترونية باللغة الإنجليزية أساساً لها. وتقوم الموسوعة الحرة على مبادئ حرية المعلومات، وتوفر فرصة لأي أحد لكتابة وتحرير المقالات. وتعمل المكتبات الحرة الآن بـ 276 لغة.

■ وكالات

قصص حمراء من «الأرض الجديدة»

كانت ظهيرة يوم صيفي حار، ركن الشاب «ألفارو» ذو التسعة عشر ربيعاً سيارته أمام مدرسته الثانوية في ولاية كارولاينا الشمالية الأمريكية، لم تمض بضع دقائق حتى سمع الجميع أصوات الأعيرة النارية، استل الصبي بندقيته وأمطر الجميع بوابل من الرصاص، سقط اثنان من التلاميذ على الفور، حاول البعض إخضاعه، لكن ما حدث قد حدث، طوقت الشرطة المكان واقتربت من الصبي الذي ما زال يلهث، وضع سلاحه على الأرض، واقترب من الشرطة مبتسماً مستسلماً، ذهل الرجال من برودة أعصابه، لكن المفاجأة الكبرى كانت قد حدثت قبل ساعات، لقد ترك الصبي والده مضرجاً بالدماء في بيته، بعد أن أرداه بالبندقية ذاتها، ثم قاد سيارته إلى المدرسة!!

■ يسار صالح

مضى على هذه الحادثة اليوم ثماني سنوات، لكن الناس هناك يعلمون أنها لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة، اكتشفت الشرطة لاحقاً رسالة الكترونية كان قد أرسلها الشاب «ألفارو» إلى ناظر المدرسة صباح ذلك اليوم، «عزيزي الناظر.. خلال ساعات سيسمع الجميع أصوات إطلاق النار في المدرسة، أنا مسؤول عن ذلك، يبدو أن الناس بدأت تنسى «كولمبين»، أنا أذكره جيداً، وعلى الجميع أن يذكره أيضاً، أنا آسف، وداعاً..»، ينظر الشاب إلى «كولمبين» هذا على أنه بطل مغوار، إنه من أطلق النار في العام 1999 في مدرسة في ولاية «أركنساه» الأمريكية، قتل وقتها 13 تلميذاً ثم انتحر!

السلاح.. قصة حب أمريكية

تتجدد أصداء هذه الحادثة في هذه الأيام، تتداول الأوساط التشريعية الأمريكية مشاريع قوانين لتنظيم تملك واستخدام السلاح، تشيد الكثير من المنابر الإعلامية بجهود الرئيس أوباما منذ توليه الحكم لتقليص الأثر السلبي للسلاح في الشارع، الجميع يعلم بأنه لن يستطيع مقاومة جماعات الضغط التابعة لشركات تصنيع السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية، إنه حتى لا يريد ذلك، إنه من كبار حملة الأسهم فيها، وكل ما نراه اليوم هو كذبة جديدة، في المقابل تشير الإحصائيات إلى مصائب كبرى، حيث يأتي الشباب الأمريكي في المرتبة الأولى في شراء وتملك الأسلحة الفردية، تأتي اليمن في المرتبة الثانية وبنصف القيمة!، يتهكم البعض قائلاً: «يبدو أن العيش مع الجنود الأمريكيين في أفغانستان أكثر أماناً من العيش في شيكاغو»، الإحصائيات حولت هذه النكتة إلى حقيقة بـ 87 حادثة إطلاق نار قاتلة تسجل يومياً في الشوارع الأمريكية!، في غمرة الزوبعة الإعلامية تلك، لم يتطرق أحد إلى أصل المشكلة، لم تكن الأسلحة بحد ذاتها سبباً للعنف هناك في أي يوم من الأيام، إنها الطبيعة العنيفة للمجتمع الأمريكي التي حافظت على خلود علاقة «الحب» الأزلية بين الأمريكي وسلاحه.

تحكي لنا صفحات التاريخ الكثير حول هذا الموضوع، لقد تم غزو الأراضي الأمريكية من قبل المستعمرين الأوربيين، وهم لم يكونوا من نخبة ذاك المجتمع، إنهم المنبوذون المغمورون من قاع أوروبا، وبالطبع، لم يكن التنوّر والتسامح من مزاياهم، حملت الحرب الأمريكية الأولى بين المستعمرات المتنازعة بحاراً من الدماء، ترافقها حملات التطهير ضد سكان البلاد الأصليين، حيث تشير الإحصائيات إلى انخفاض عدد السكان الأصليين من الهنود الحمر في تلك القارة الجديدة من أكثر 12 مليون قبيل الاستعمار الأوروبي إلى 237 ألف في أيامنا هذه!، تستفزنا الكتابات الأولى عن «أبراهام لنكولن» محرر العبيد والبطل القومي الأول، تمتلئ صفحات الكتب بإنجازاته حول سن قوانين الإعتاق، لم يتحدث أحد عن الـ750 ألف إنسان من ضحايا حربه الكبرى وغزواته لـ«تحرير» أولئك «العبيد»، وتجاهل الكثيرون حادثة مشابهة عاصرت تلك المرحلة، لقد قام القيصر الروسي ألكسندر الثاني بإعتاق أكثر من 23 مليون عبد من دون أن يقتل أحد بحجة ذلك!.

لم تكن الأسلحة بحد ذاتها سبباً للعنف هناك في أي يوم من الأيام، إنها الطبيعة العنيفة للمجتمع الأمريكي التي حافظت على خلود علاقة «الحب» الأزلية بين الأمريكي وسلاحه

«صانعو السلام»..

على كل حال، استمرت الحروب الأهلية الأمريكية بالتهام الأرواح، واكتسبت فعالية كبرى مع ازدهارها صناعة السلاح الناري، لقد ساعدت بندقية «الوينشستر» من طراز العام 1837 على اكتساح الجبهات، وبقيت إلى وقت طويل فخر الصناعة الحربية الأمريكية، يرافقها المسدس الشهير «كولت – بيس ميكر» أي «صانع السلام..!!» الذي نراه على الدوام في أفلام الغرب الأمريكي، لا يمكن تجاهل السخرية التي يحملها اسم ذلك السلاح.

وإلى اليوم بقيت السياسة الأمريكية تعمل تحت الراية الدموية ذاتها، تحولت البندقية إلى طائرة من دون طيار، وتحولت الرصاصة إلى صاروخ، ولن تتعدى وظيفة أي تشريع حول ذلك تشريع عملة القتل الانتقامية تلك، ولن تحفظ الأرواح التي تعاني يومياً من غسيل ممنهج للأدمغة والأمزجة، كما صرح مؤخراً المتحدث باسم «جمعية حملة السلاح القومية» حيث قال مبتسماً: «إن الشيء الوحيد الذي يستطيع إيقاف أحد الأشرار المسلحين هو أحد الأخيار المسلحين!!» لا داعي للاستغراب هنا، لقد اعتقد المستعمرين الأوائل أنهم حطوا على أرض جديدة عذراء فور وصولهم إلى الشواطئ، لكنهم فوجئوا بوجود حياة أخرى أكثر بساطةً وجمالاً تجري وتزدهر وتتحدى ضيق أفقهم، كان العنف والإلغاء هو الحل، لتصبح هذه السياسة عنوان ميراثهم لقرون لاحقة، وهنا تبدو كلمات الجنرال الأمريكي «سميدلي باتلر» الذي توفي في العام 1940 والحاصل على ميدالية الشرف لمرتين في مكانها حيث قال في مذكراته:

«أمضيت عمري في الدفاع عن الشركات الكبرى، عن أصحاب البنوك ورؤوس الأموال، لقد كنت رجل عصابة ولم أكن جندياً يوماً، أحد جباة الرأسمالية، ساهمت بسلاحي في تأمين مصالح شركات النفط الأمريكية في المكسيك في العام 1914، ساعدت رجال البنك القومي الأمريكي في تأمين أرباح خيالية في كوبا وهاييتي، أسهمت في اغتصاب حرمة أكثر من ست دول في أمريكا الوسطى كرمى لعيون رجال البورصة، قمت بتطهير نيكاراغوا لتسهيل المشاريع الاقتصادية الأمريكية منذ العام 1909، أنا صاحب الفضل في إنجاح مشاريع استيراد السكر من جزر الدومينكان بقوة السلاح في العام 1916..»ولائحته تطول وتطول..

سعيد ميرخان موهبة ترحل باكراً

توفي الشاب سعيد عمار ميرخان عن عمر يناهز 30 عاماً إثر نزيف صاعق في لندن، شكلت الموسيقى جزءاً من حياة سعيد منذ عمر الست سنوات، حيث بدأ مسيرته الفنيّة بعزف مقاطع كلاسيكية على البيانو ليكتشف لاحقاً أنّ ميله إلى التلحين أكبر من ذاك لأداء الموسيقى الكلاسيكيّة.

يحمل سعيد إجازة في الهندسة المعلوماتيّة من جامعة دمشق وماجستير في التلحين الموسيقي المعاصر من جامعة غولدسميث في لندن «2011»، وقد ألّف أكثر من 50 أغنية باللهجة العاميّة السوريّة بالتعاون مع عدد من الفنانين السوريّين من أمثال سعد حجو، ومنال سمعان، وشمس إسماعيل، وناصر ميرخان كما شارك في عدة ورشات عمل، منها ورشة عمل في القاهرة مع الموسيقي المصري فتحي سلامة عام 2008. وقدم أول حفل خاص بأعماله في إطار فعاليات دمشق عاصمة الثقافة العربية 2008 وكانت من ألحانه و كلماته.

والجدير بالذكر أنه حمل اسم جده الرفيق الشيوعي الراحل سعيد ميرخان، وتعنى أغنياته بتفاصيل الحياة البسيطة والإحساس الكبير الذي يلحن به وتلك النغمة الخاصة بلمساته السحرية.. كل ذلك جعل منه موسيقياً مبدعاً وملحناً متميزاً وشجع الكثيرين على التنبؤ له بمستقبل كبير.. وكان يعتبر سيد درويش وزكريا أحمد والأخوين الرحباني هم الأكثر تأثيراً في مسيرته الفنية.

رغم المآسي التي تجري لم يفقد الأمل بحيوية الشعب السوري وقدراته.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731
دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 18/04/2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

يدٌ في النار وأخرى في الماء

«يحتفظون بنا هنا وراء القضبان لنتعفن ويعذبوننا، ولكن ذلك رائع ومقبول لأنه ليس هناك أي فرق بين هذا العنبر وغرفة المكتب الدافئة. هذه فلسفة مريحة: لا تفعل شيئاً بينما ضميرك مستريح وتحس بنفسك حكيماً.. كلا يا سيدي، هذه ليست فلسفة، وليس تفكيراً، ولا سعة أفق، بل كسل وزهد، وأضغاث أحلام.. نعم! أنت تحتقر الآلام، ولكن لو أن أصبعك انحشرت في الباب، فلربما صرخت بأعلى صوتك!»

■ نور أبو فرّاج

يكثّف الكاتب الروسي أنطون تشيخوف على لسان «إيفان دميتريتش» مريض الارتياب «المجنون» في هذا الحوار الموجه لمدير المستشفى في قصته «العنبر رقم 6» إحدى التناقضات البشرية التي تفرق بين التصورات النظرية عن الألم والموت وشتى المشاعر الجياشة الأخرى وبين معايشتها واختبارها بصورة مباشرة. في القصة الشهيرة يُتهم الطبيب بالجنون في النهاية، لأنه استمتع بصحبة مريض عقلي، ويجد نفسه حبيس العنبر ذاته، ليكتشف أن ليس سيان أن يعيش المرء في برميل –على غرار الفيلسوف اليوناني الحكيم «ديوجين» الذي كان يتغنى به– أو منزل مريح أو مستشفى للأمراض العقلية، وأن الألم قد يكون أحياناً كاوياً صارخاً وحقيقياً.

وبالرغم من أن الناس في الواقع لا ينتهون جميعهم في مشفى للأمراض العقلية، حتى يقتنعوا بصواب هذه الحقيقة، إلا أن الحياة لا تتوقف عن ابتكار الأساليب والطرق لإيصال دروس مماثلة، فالحرب السورية كانت حصتنا من الدرس، يعلم الغرق بين معنى الألم الحقيقي والتصورات المثالية عنه.

قبل السنوات الثلاث الماضية ظن الكثيرون، أنهم استطاعوا فهم واستيعاب حقائق الحياة الكبرى وفي مقدمتها الموت، إلا أن الحرب جاءت بمستوى آخر من الخوف والحزن والألم جعلهم يعيدون حساباتهم ويعترفون بأنهم لا يمتلكون إجابات شافية قطعية. كانت المعضلة معقدة؛ كيف يستطيع المرء أن يضع نفسه مكان الآخرين متقمصاً مشاعرهم وأفكارهم ومبررات سلوكهم؟ وهل هذا ممكنٌ طوال الوقت؟

برزت خلال الحرب السورية اتجاهات إعلامية، ركزّت على آلية: «تحويل الأرقام إلى أشخاص» المستمدة مما يعرف ب «قالب الوول ستريت جورنال» نسبة للصحيفة الأمريكية الشهيرة التي وضعته، والقائم على فكرة الانطلاق في بناء القصة الإخبارية من حادثة فردية مؤثرة، ثم الانتقال لتعميم تلك التجربة بغية إعطاء طابع شخصي للأحداث.

وبتطبيق تلك الآلية، لم يتعامل السوريون مع أرقام وإحصائيات فقط، بل سمعوا حكاية «أحمد الصغير الذي استشهد بقذيفة هاون، حينما كان يحمل حقيبته المدرسية الصغيرة»، وشاهدوا «فاطمة تقتل برصاصة قناص، وهي ما تزال تحمل كيس الخبز لأطفالها». هذا الشكل من التغطية الإخبارية والأحاديث اليومية للناس «تشخصن المآسي»، وتحوّل شرائح كبيرة من المجتمع إلى منكوبين بخسارة أطفال وجدّات وجنود، لم يلتقوهم يوماً، وتجعل البيوت مجالس عزاء لا تنتهي.

مع الوقت فقد الأشخاص قدرتهم على التأثر بما حولهم وبما يشاهدونه على الشاشة، تلك كانت آلية لحماية النفس من الجرعة المفرطة من الألم، بأخذ مسافة من الحدث، تصل أحياناً إلى إنكاره، حتى لو كان يحصل تحت شباك المنزل. في المقابل قد يعيد موت أحد الأقرباء والأصدقاء المرء إلى رشده، ويجعله يدرك حقاً ما معنى خسارة شخص واحد فقط، ناهيك عن خسارة عشرات ومئات وألوف.

كل ذلك يعقد القضية، ويصبح السؤال عن معنى الإنسانية الحقيقي أعصى على الإجابة. يحتاج المرء للاحتفاظ بمسافة من الألم –إن استطاع– وأن يمنع نفسه من الغرق به، كي لا يفقد وضوح الرؤيا وعمليات المحاكمة، البسيطة منها والمعقدة، والضرورية لتحديد الأسباب والنتائج، وفهم التداخل والتعقيد في الظواهر من حوله، بغية الوصول في النهاية إلى تبني مخارج. لكن ذلك لا يجب أن يغدو مبرراً لفقدان روح التعاطف ومحاولات محاكاة ألم الآخرين، أو تبرير الاستهانة بخسارة النفس البشرية، وهذا يعني البحث الدائم عن الحلول الأكثر جذريةً وعمقاً لإيقاف المآسي، بدلاً من الغرق في دائرة مغلقة من مشاعر الرثاء والضعف والتباكي. ربما تكون تلك هي الإنسانية حقاً، أو ما يشبهها.

قبل السنوات الثلاث الماضية ظن الكثيرون أنهم استطاعوا فهم واستيعاب حقائق الحياة الكبرى وفي مقدمتها الموت إلا أن الحرب جاءت بمستوى آخر من الخوف والحزن والألم

الدراما تفقد أحد أعمدتها..!

توفي الفنان السوري القدير عبدالرحمن آل رشي، الذي يُعدّ أحد أعمدة الدراما السورية والعربية، ومن أبرز مؤسسيها، عن عمر ناهز 83 عاماً، في دمشق، إثر تعرّضه لأزمة تنفسية. والراحل عضو مؤسس في نقابة الفنانين السورية، أثرى الدراما بالكثير من الأعمال السينمائية والتلفزيونية، التي تجاوزت المئتي عمل، منها «الاتجاه المعاكس – المطلوب رجل واحد – العار– بقعة ضوء – العبابيد – الظاهر بيبرس – أهل الراية – جريمة بلا نهاية – حد السيف – بيت جدي – خالد بن الوليد».

فقد شارك الممثل الراحل في السينما السوريّة، بصورة مكثّفة خلال سبعينيات القرن الماضي، وكان بطلاً للعديد من الأفلام السينمائية،كـ« الثعلب 1971،اليازرلي، السيد التقدمي، وكفرقاسم 1974، الفخ 1979». ومن أعماله المبكرة في التلفزيون «مذكرات حرامي» الذي قدمّه أواخر الستينيات، تحت إدارة المخرج علاء الدين كوكش، وتعاون معه مجدداً في أحد أشهر المسلسلات البدوية «راس غليص» أواسط السبعينيات، وتسجّل ذاكرة الدراما السورية للممثل الراحل آل رشي العديد من الأدوار البارزة، نذكرمنها: «الأزرق» في مسلسل غضب الصحراء 1989، و«ريّس المينا» بمسلسل «نهاية رجل شجاع»1993، و«جنكيزخان» أحد أبطال مسلسل «هولاكو» 2002.

عرف بمواقفه الوطنية واشتهر بكاريزما خاصّة منحته تأثيراً لاينسى ونبرة صوته المميزة، ومكنه صوته القوي من الغناء إيضاً فكانت أبرز أغنياته الوطنية «أنا سوري آه يا نيالي». كما كان آل رشي أحد أبرز نجوم «الأعمال الشامية»، عبرأدوار جسّد فيها قيم النخوة، والبطولة، منها: أبوجواد في «الخوالي» سنة 2000.

وبذلك اختتم عبدالرحمن آل رشي مسيرة فنيّة حافلة، زادت على 50 عاماً، قدّم خلالهاعشرات الأعمال واختتم مسيرته الفنيّة بتجسيد شخصيّة «أبوسالم» زعيم حارة «الشاغور» في مسلسل «الغربال»، المقرر عرضه في موسم دراما رمضان 2014.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

رجال صناعة التاريخ!

تتعدد دواعي استحضار الحوادث التاريخية، فمنهم من يلجأ إلى ذلك لكي يغطي عجزه في الحاضر، فليس لديه إلا البكاء على الأطلال والاكتفاء بالتغني بالأمجاد، وقد نجد من هؤلاء من يوظف هذا المنجز التاريخي أو ذاك، لغايات انتهازية مستفيداً من دور هذه الحوادث التاريخية في تكوين الوعي الجمعي فيأخذ منها ما يبرر سلوكه في الحاضر، وما يحقق غاياته ومصالحه الذاتية، ومنهم من ينظر إلى الحوادث والظواهر التاريخية نظرة متعالية وفوقية خارج شرطي الزمان والمكان، وبالتالي يصل إلى استنتاجات خاطئة عن الحاضر..

رفض «يوسف العظمة» تقديم استقالته من الحكومة التي تم حلها تحت ضغط شروط حملة «غورو»، ورفض حل الجيش وقرر الدخول في مواجهة محسومة النتائج بالمعنى العسكري، عارفاً أنه سيدفع حياته ثمناً لها، فأودع ابنته الوحيدة «ليلى» أمانة لدى الأصدقاء وذهب إلى الميدان.

رفض سلطان باشا الأطرش تسليم المستجير بالجبل «أدهم خنجر» لعسكر المحتل، وهو «المتهم» بمحاولة اغتيال «غورو» مع «أحمد مريود»، ومنع ذلك بقوة السلاح لتكون شرارة الثورة، وامتنع الرجل عن تسلّم أي منصب رسمي بعد الاستقلال.

حاول دهاقنة المستعمر الاتكاء على التنوع الديني فقدّموا لـ«فارس الخوري» الإغراءات ليرحب بهم بداعي «حماية» المسيحيين، ردّ الرجل من الجامع الأموي تحديداً وليس من مكان آخر: «لا إله إلا الله..» لتمشي دمشق كلها في مظاهرة خلفه..

لا يستطيع أحدٌ اليوم أن يشكك بأهمية الفعل النوعي الذي بادر إليه هؤلاء في حينه، وسموّ ما امتلكوا من منظومة قيم أسسوا من خلالها لمرحلة تاريخية جديدة، ولكن هل يكفي فقط التغني بهذه الأسماء، والتذكير بالفعل النوعي الذي بادرت إليه، على أهمية ذلك؟

إن الأهم هو استكمال الرسالة التاريخية التي خط هؤلاء حروفها الأولى، استكمالها وفق معطيات الحاضر، وضرورات الحاضر، وأدوات الحاضر، وتمثّل تلك القيم المفاهيم قولاً وفعلاً.. أما الاتكاء على هذه الرموز قولاً، والتصرف بما يفرغها من محتواها، فلا يعني إلا استهلاكاً لتلك الرموز، وتشويهاً للذاكرة.. وبالمحصلة، لا يختلف هذا الموقف عن موقف من شكك في حينه، ويشكك الآن، بأهمية الدور الذي لعبه هؤلاء في صنع التاريخ الحديث لسورية.